

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الصندوق الاجتماعي للتنمية ، اليمن

التقرير السنوي 2012

تمت الطباعة بواسطة الصندوق الاجتماعي للتنمية

التقطت الصور بواسطة :

موظفي الصندوق الاجتماعي للتنمية

جميع الحقوق محفوظة © الصندوق الاجتماعي للتنمية ، صنعاء 2013

يمكن الحصول على نسخة من هذا التقرير من :

الصندوق الاجتماعي للتنمية

فج عطان - ص.ب. 15485

صنعاء ، الجمهورية اليمنية

تلفون : +967 144 96 69/8

فاكس : +967 144 96 70

البريد الإلكتروني : sfd@sfd-yemen.org

الموقع على شبكة الإنترنت : www.sfd-yemen.org

تصميم التقرير

سنونو - اليمن

www.snono.com



المحتويات

6	الصندوق الاجتماعي للتنمية في سطور	
7	مجلس إدارة الصندوق	
8	ملخص التقرير	
9	الاستهداف وتوزيع المخصصات	
10	عمليات الصندوق	
12	التعليم	
18	الصحة	
22	الفئات ذات الاحتياجات الخاصة	
26	المياه والإصحاح البيئي	
34	الزراعة والتنمية الريفية	
42	التدريب والدعم المؤسسي	
48	التراث الثقافي	
52	برنامج الأشغال كثيفة العمالة	
58	تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	
66	التطوُّر المؤسسي للصندوق	
69	المراقبة والتقييم	
74	إدارة التمويل	
80	الملاحق	

الصندوق الاجتماعي للتنمية في سطور

تمّ تأسيسُ الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1997 للمساهمة في التخفيف من الفقر. وتحقيق أهداف التنمية في اليمن. كما يسهم الصندوق في زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وتعزيز الفرص الاقتصادية. والحد من ضعف ومعاونة الفقراء.

لقد أصبح الصندوق الاجتماعي مؤسسة نمووية فاعلة ورئيسية. تنفذ عملياتها في كافة أنحاء البلاد. مع إعطاء الأولوية للمجتمعات الفقيرة.. وترصدُ استثماراتها في العديد من القطاعات والبرامج التي تشتملُ على التعليم. والصحة. والمياه. والإصحاح البيئي. والزراعة والتنمية الريفية. والطرق الريفية. وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. والحماية الاجتماعية. وبرنامج الأشغال كثيفة العمالة. والتراث الثقافي. والتدخلات المتكاملة. وتدريب وبناء قدرات المؤسسات الشريكة للصندوق في التنمية.

ويسعى الصندوق لتنفيذ أهدافه من خلال أربعة برامج رئيسية. وهي: تنمية المجتمع والتنمية المحلية. وبناء القدرات. وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. والأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل).

ومع نهاية عام 2012. يكونُ الصندوقُ قد أنهى العام الثاني من المرحلة الرابعة من عملياته (2011-2015) التي تتزامنُ مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر (2011-2015). والبرنامج الاستثماري العام للدولة.. بهدف حشد الجهود والموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات التنموية.

وَصَلَ عددُ المشاريع التي طَوَّرها الصندوقُ خلال عام 2012 إلى 1,466 مشروعاً. بكلفة تقديرية تبلغُ نحو 244.2 مليون دولار. ويُتَوَقَّع أن يستفيد منها استفادة مباشرة حوالي 2.4 مليون شخص (56% منهم إناث). وتتولد عنها فرص عمل مؤقتة تتجاوزُ 7.5 مليون يوم عمل. وقد تم إنجاز 673 من هذه المشاريع بكلفة تزيد على 92.5 مليون دولار.

أما تراكمياً (خلال الفترة 1997-2012). فيصلُ عددُ المشاريع التي التزمَ بها الصندوق في كل قطاعات التدخل حوالي 13,448 مشروعاً. بتكلفة إجمالية تتجاوزُ 1.68 مليار دولار. وتتولد عنها فُرص عملٍ مؤقتة تتجاوزُ 56.7 مليون يوم عمل. من هذه المشروعات. تم إنجاز 9,943 مشروعاً بكلفة تزيد على 886.2 مليون دولار.

مجلس إدارة الصندوق

يتكوّن مجلس إدارة الصندوق من 13 عضواً برئاسة رئيس مجلس الوزراء. وعضوية كلّ من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل (نائباً لرئيس مجلس الإدارة). ووزراء التخطيط والتعاون الدولي. والإدارة المحلية. والمالية. والتربية والتعليم. والتعليم الفني والتدريب المهني. وممثلين للمنظمات غير الحكومية. وممثلين للقطاع الخاص. وممثل للقطاع المصرفي. وعضو من ذوي الخبرة... بالإضافة إلى المدير التنفيذي للصندوق (مُفَرَّزاً للمجلس).

اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام 2012 عقد مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية ثلاثة اجتماعات. اثنان منها برئاسة الأخ محمد سالم باسندوة. رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الإدارة: الأول في 11 مارس 2012. حيث تمت فيه المصادقة على الخطة السنوية للصندوق لعام 2012 ومشروع موازنة الصندوق للسنة المالية 2012 والبيان المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 على ضوء تقرير مراقب الحسابات المستقل.

وعقد مجلس الإدارة اجتماعه الثاني في 4 يوليو 2012. وأقرّ فيه الشروط المرجعية والإجراءات العملية لتعيين مدير تنفيذي جديد للصندوق.. كما أقرّ البيان المالي للصندوق للسنة المالية 2011. وتقرير مراقب الحسابات المستقل عليه.

وتم عَقْدُ الاجتماع الثالث في 13 أكتوبر 2012. برئاسة الأخت د/أمة الرازق علي حمد، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ونائب رئيس مجلس إدارة الصندوق. حيث تمت المصادقة على مشروع موازنة الصندوق للسنة المالية 2013. كما ناقش المجلس الإجراءات التي سينتج إتباعها لاختيار مدير تنفيذي جديد للصندوق.

ملخص التقرير

في عام 2012، استعادت عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية مستوى نشاطها المعتاد. كما تسارعت عملية تحديد الالتزامات للمشاريع الجديدة. وبحلول شهر ديسمبر، وصل الصرف إلى رقم قياسي، حيث بلغ 24 مليون دولار في ذلك الشهر. واستعادة الدعم المالي للصندوق من الجهات المانحة وضعه الطبيعي بعد أن كان قد تباطأ خلال عام 2011.

وَصَلَ عددُ المشاريع التي طَوَّرها الصندوقُ، خلال عام 2012، إلى 1,466 مشروعاً. بكلفة تقديرية تقارب 244.2 مليون دولار، يُتَوَقَّعُ أنْ تُخَدَم نطاقاً جغرافياً يُقدَّرُ عدد سكانه بحوالي 2.4 مليون مستفيد مباشر (56% منهم إناث). ويتولد عنها فرص عمل مؤقتة تقارب 7.6 مليون يوم عمل، وتتوزع هذه المشاريع في جميع أنحاء البلاد. وشملت ما يقرب من 94% من المديریات (310 من إجمالي 330 مديرية). ومن هذه المشروعات، تم انجاز 673 مشروعاً بتكلفة تتجاوز 92.5 مليون دولار. مُؤَفَّرَةً فرص عمل مؤقتة.

وكون التعليم منطلقاً أساسياً للتنمية الشاملة، ويساهم الاستثمار في بنيتها التحتية في خلق فرص عمل.. فقد واصل القطاع تصدُّره في التزامات العام (حوالي 36%). حيث تمَّ الاهتمامُ بتوفير فُرَصٍ متكافئةٍ في التعليم لكلا الجنسين. في الريف والحضر معاً. وقد تواصلت عملية إعادة تأهيل المدارس المتضررة من أحداث عام 2011 في المحافظات المستهدفة للمساهمة في إعادة العملية التعليمية إلى حالتها الطبيعية.

وفي قطاع المياه استمرَّ جهودُ الصندوق في التركيز على الأنظمة التقليدية في حصاد مياه الأمطار. مع الاهتمام بحملات التوعية الصحية والبيئية. وقد بلغ نصيب قطاعي المياه والإصحاح البيئي 27% و 1% من إجمالي التزامات الصندوق للعام - على التوالي. وقد تمت الموافقة، خلال العام، على مشروع بقيمة 12 مليون يورو لإعادة تأهيل منظومة المياه والصرف الصحي في محافظة أبين لإعادتها إلى وضعها الطبيعي (قبل أحداث عام 2011).

كما استمرَّ الصندوقُ في تقديم الدعم لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة الذي يستهدف أكثر الأسر والأفراد فقراً، والذين تأثروا بالصدمات الاقتصادية، وفي عام 2012، بدأ البرنامجُ في التخطيط للعمل في المناطق التي ستستفيد منه لمدة 3-5 سنوات. حيث تُعتبر المجتمعات في هذه المناطق من بين الأكثر فقراً في البلاد.. ومن المُتَوَقَّعُ أنْ يُؤَدِّي تنفيذُ أنشطة البرنامج لمدة طويلة كهذه إلى إحداث تغيير - على المدى المتوسط والبعيد - في حياة المجتمعات من خلال توفير سُبل معيشة أكثر استدامةً وثباتاً. وتبلغ نسبة الالتزامات في البرنامج 18% من إجمالي التزامات العام. توجَّعت على برنامج النقد مقابل العمل (8%). وقطاع الطرق الريفية (10%).

وركزت التدخلات في قطاع الصحة - الذي كان نصيبه 3% من استثمارات عام 2012 - على تحسين الحصول على الخدمات الصحية الأولية، ودعم الصحة الإنجابية. وتدريب الكوادر الصحية المتوسطة العاملة في الأرياف (وخصوصاً الإناث). ورفع مستوى أداء المعاهد الصحية.

وواصل الصندوقُ نشاطه في تبني حقوق الفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وتحقيق الدمج الاجتماعي لها. وذلك من خلال تنفيذ المشاريع التي تستهدف هذه الفئات ودعم المؤسسات والجمعيات العاملة معها. وتم رصد قرابة 1% من استثمارات العام لهذه المشاريع.

وواصل الصندوقُ جهوده، خلال العام، للإسهام في تحقيق التنمية الريفية من خلال مشاريع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية (6% من الاستثمارات) وبرنامج التدخلات المتكاملة (2%).

وعمل الصندوقُ خلال العام على مواصلة اهتمامه بدعم قدرات المنظمات غير الحكومية والأطر المجتمعية بهدف تفعيل وتحسين مستوى مشاركتها في برامج ومشاريع التنمية، وذلك من خلال التدريب وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية حيث رُصد ما نسبته 2% لقطاعي التدريب والدعم المؤسسي. وفي عام 2012، توسَّع نشاطُ كلِّ من برنامجي «روافد» و«التمكين للتنمية المحلية». حيث امتدَّ نشاطُ الأخير إلى 23 مديرية جديدة. ليصبح عددُ المديریات المستفيدة من هذا البرنامج 54 (من إجمالي 333 مديرية).

وواصلَ الصندوقُ مساهمته في دعم جهود حماية وإنقاذ المعالم التاريخية والمواقع الأثرية ذات القيمة الثقافية والجمالية والتراثية العالية، وبناء قدرات العاملين على المستوى المحلي والوطني في هذا المجال. حيث خصص الصندوق ما يقارب 1% من استثماراته عام 2011 لقطاع التراث الثقافي.

واستمرَّ الصندوقُ في دعم برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر لتمكينها من تطوير عملها وانتشارها. ومساعدتها على تحسين الخدمات المالية وغير المالية التي تقدِّمها بهدف خلق فرص عمل. واستمرار توفيرها، وخصوصاً للشباب.

وزيادة وحظيت المنشآت الصغيرة والأصغر (بالإضافة إلى خدمات تنمية الأعمال) بنسبة 3% من إجمالي استثمارات العام. وقد توسَّعت أنشطة وخدمات برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر.

الاستهداف وتوزيع المخصصات

ترتكز عملياتُ وتدخلاتُ الصندوق الاجتماعي للتنمية على سياسة الاستهداف للمجتمعات والمناطق الفقيرة من خلال تطبيق طرق مختلفة لضمان توجيه موارده إلى تلك المناطق والمجتمعات. وخلال العام، التزم الصندوقُ بحوالي 1,466 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت 244 مليون دولار— بما فيها مساهمة المستفيدين. ويُقدَّر عددُ المستفيدين من هذه المشاريع بحوالي 2.4 مليون فرد (تشكل الإناث 55.5% منهم). كما ساهمت مشاريع الصندوق خلال العام في توفير حوالي 7.5 مليون فرصة عمل مؤقتة.

الاستهداف عام 2012

أولى الصندوقُ أهمية وأولوية كبيرة للاستهداف في التدخلات التي نفذها خلال العام لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، ويعتبر استهداف الفقراء أساساً لتدخلات الصندوق في القطاعات المختلفة للوصول إلى أكثر الناس فقراً واحتياجاً للخدمات. حيث يتم تنفيذ وتطبيق طرق متعددة لضمان وصول موارده إلى أكثر المناطق والمجتمعات والفئات الفقيرة التي تعاني أكثر من غيرها.. وذلك عبر ثلاثة اتجاهات للاستهداف:

الاستهداف الجغرافي

في إطار موازنة المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق (2011 - 2015) تم تخصيص جزء من الموارد المتاحة للصندوق وفقاً لعدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر والسكان الذين يتأثرون بتدني مستوى الخدمات وتدني أحوال المعيشة على مستوى المحافظة. تمَّ على مستوى المديرية، باستخدام بيانات ومؤشرات تعداد ديسمبر 2004 ومسوح ميزانية الأسرة لعام 2005-2006، وفي إطار هذه المخصصات يعمل الصندوق على استهداف التجمعات السكانية الفقيرة والأكثر احتياجاً للخدمات الأساسية من خلال تدخلاته في عدة قطاعات رئيسية هي التعليم والصحة والمياه والبيئة والطرق الريفية والزراعة والتدخل المتكامل ومشاريع برنامج الأشغال كثيفة العمالة وبرنامج شحة المياه. بلغ عدد المشاريع في هذا النوع من الاستهداف خلال خطة العام حوالي 717 مشروعاً بتكلفة تقارب 183 مليون دولار (وبنسبة 75% من إجمالي الاستثمار).

الاستهداف القطاعي

يبدلُ الصندوقُ جهوداً للوصول إلى المجتمعات النائية والفقيرة، حيث يستثمرُ مواردَ أخرى تُضاف إلى المخصصات التي تم تحديدها للمديرية في إطار الاستهداف الجغرافي. وقد تمَّ تطويرُ عدة برامج في هذا الصدد، منها التدخلات المتكاملة والأشغال كثيفة العمالة.. فضلاً عن برامج تهدف إلى سدِّ الفجوة في التحاق الفتيات في التعليم الأساسي. وإدخال التكنولوجيا في المدارس، وتجميع مياه الأمطار في المناطق التي تعاني من شح المياه، كما يشملُ هذا النوعُ من الاستهداف برامج وتدخلات في التراث الثقافي، والتمويل الصغير والأصغر، وبناء القدرات.

وخلال العام، نفذ الصندوق عدداً من المشاريع القطاعية بلغ عددها إجمالاً حوالي 701 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 59 مليون دولار (24% من إجمالي حجم استثمار الخطة).

الاستهداف الاجتماعي

هذا النوع من الاستهداف يركز—بشكل خاص—على فئات معينة من السكان معرضة وتعرض للمعاناة أكثر من غيرها، وتعاني من أوضاع اجتماعية صعبة حتى بين ذويها بسبب الجهل وبعض التقاليد الموروثة. مثل ذوي الاحتياجات الخاصة (بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء والأطفال المعرضين للخطر، والفئات الأولى بالرعاية اجتماعياً مثل

المهمشين ونزلاً ونزيلات السجنون).
وقد استهدف الصندوق هذه الفئات بحوالي 48 مشروعاً بلغت تكلفتها مليوني دولار (الجدول 1).

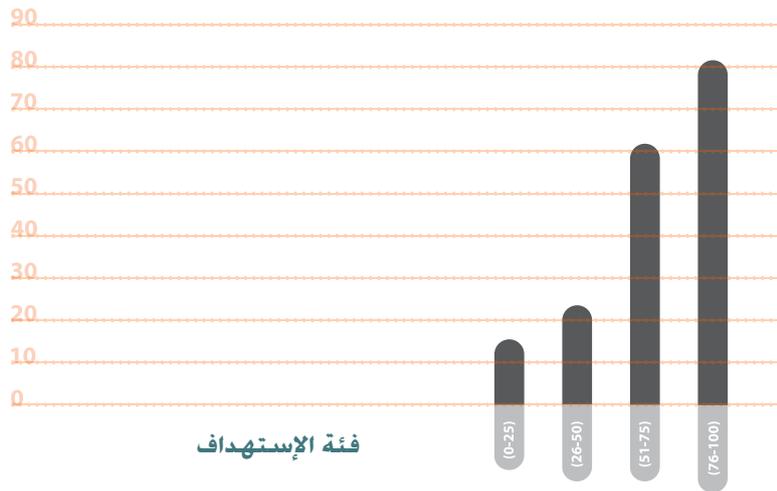
نوع الاستهداف	عدد المشاريع		الاستثمار	
	عدد	نسبة (%)	المبلغ (مليون دولار)	نسبة (%)
الاستهداف الجغرافي	717	49	183	75
الاستهداف القطاعي	701	48	59	24
الاستهداف الاجتماعي	48	3	2	1
الإجمالي	1,466	100	244	100

الجدول 1

المشاريع المنفذة وتحت التنفيذ خلال عام 2012 حسب نوع الاستهداف

تحليل الاستهداف الجغرافي

من خلال تحليل الاستثمار الموجه لمشاريع الاستهداف الجغرافي لتدخلات الصندوق في خطة عام 2012 (بحسب مؤشر فقر القرية، والذي يعكس تدني مستوى المعيشة) توزعت مشاريع الاستهداف الجغرافي على مستوى مناطق التدخل وفقاً لدرجة الاستهداف في المناطق الحضرية والريفية بحسب مؤشر فقر القرية (قرى، مدن) والمصنفة إلى أربع مجموعات على النحو التالي (الشكل البياني 1):



الشكل 1

توزيع الإستثمار للإستهداف الجغرافي حسب فئة الإستهداف في خطة عام 2012م

الفئة الأولى: درجة مؤشر الفقر 1 (الفئة الأحسن حالاً نسبياً) والتي يقع مؤشر فقر القرية فيها بين 0-25%. بلغ عدد المشاريع في هذه الفئة 51 مشروعاً، بتكلفة تقارب 16 مليون دولار (بنسبة 9% من إجمالي استثمار الاستهداف الجغرافي البالغ 183 مليون دولار).

الفئة الثانية: درجة مؤشر الفقر 2 (وهي الفئة التالية للفئة الأحسن حالاً) والتي يقع مؤشر الفقر فيها بين 26-50%. بلغ عدد المشاريع في هذه الفئة 89 مشروعاً بتكلفة 24 مليون دولار (13.2% من إجمالي تكلفة مشاريع الاستهداف الجغرافي).

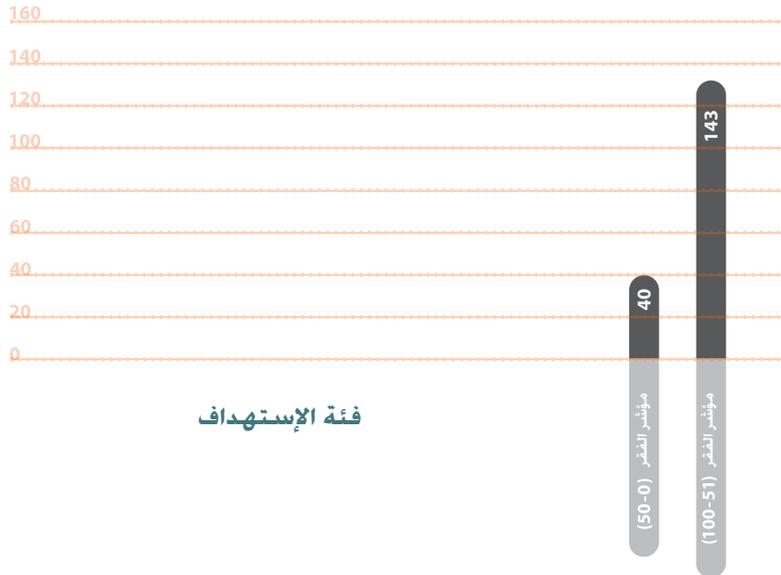
الفئة الثالثة: درجة مؤشر الفقر 3 (وتُعتبر فئة فقيرة) يقع مؤشر الفقر فيها بين 51-75%. وَصَلَ عددُ المشاريع التي تم الالتزام بها في هذه الفئة إلى 218 مشروعاً بتكلفة 62 مليون دولار (34% من إجمالي الاستثمار في الاستهداف الجغرافي).

الفئة الرابعة: درجة مؤشر الفقر 4 (الأكثر فقراً واحتياجاً) ومؤشر الفقر فيها هو الأعلى يتراوح بين (76-100%) بلغ عدد المشاريع التي استهدفت هذه الفئة 359 مشروعاً بتكلفة 81 مليون دولار (44.3% من إجمالي الاستثمار).

مما سبق نستنتج أن 78% من حجم الاستثمار للاستهداف الجغرافي (143 مليون دولار) تم تخصيصه للمناطق التي تقع في الفئتين الثالثة والرابعة، واللتين يتجاوز مؤشر الفقر فيهما 50% (أي في الفئتين الأكثر فقراً واحتياجاً). بينما كان نصيب المناطق في الفئتين الأولى والثانية 22% (40 مليون دولار) من حجم الاستثمار الكلي للاستهداف الجغرافي (الشكل البياني 2).

الشكل 2

توزيع الإستثمار
للاستهداف الجغرافي
حسب فئة الإستهداف في
خطة عام 2012م



تتمثل رؤية الصندوق لدوره في قطاع التعليم في دعم ومساندة جهود وزارة التربية والتعليم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي والثانوي، وإستراتيجية محو الأمية وأهداف الألفية الإنمائية والأهداف العالمية المعلنة بخصوص توفير تعليم جيد للجميع.



خلال عام 2012، تم تطوير 373 مشروعاً بتكلفة تقديرية تجاوزت 59 مليون دولار، وتعود هذه المشروعات بفائدة مباشرة على حوالي 191,742 شخصاً (52% منهم من الإناث). أما تراكمياً، فقد بلغ عدد المشاريع 5,032 مشروعاً، بكلفة تقديرية تقارب 690.3 مليون دولار، يستفيد منها استفادة مباشرة نطاق سكاني لقرابة 2.8 مليون شخص (45% إناث). (الجدول 2).

ويبلغ عدد مشاريع القطاع الإجمالية التراكمية التي تشتمل على فصول دراسية (جديدة، ومُعَاد تأهيلها، ومُستكملة) حوالي 4,620 مشروعاً، يصل عدد الفصول فيها إلى حوالي 32,397 فصلاً، وتتوزع هذه المشاريع على 3,753 مشروعاً تم إنجازها (ويبلغ عدد الفصول فيها 26,780)، و 826 مشروعاً تحت التنفيذ (عدد الفصول فيها 5,362)، و 41 مشروعاً تم تطويرها والموافقة عليها (ويُتوقع أن يصل عدد الفصول فيها إلى 255 فصلاً دراسياً).

البيان	2012	تراكمي (1997-2012)
عدد المشاريع التي تم تطويرها	373	5,032
التكلفة التقديرية (دولار)	59,021,466	690,278,369
المشاريع المُنجزة	186	3,988
المنصرف (دولار)	45,259,655	491,943,072
المستفيدون المباثرون - تقديري	191,742	2,756,751
نسبة المستفيدات من الإناث (%)	52	45
العمالة التقديرية المؤقتة (يوم عمل)	1,693,800	23,610,852

الجدول 2

مؤشرات قطاع التعليم

توفير فرص متكافئة في التعليم

(توسيع وتحسين البنية التحتية للتعليم الأساسي والثانوي)

يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في توفير فرص تعليمية متكافئة للذكور والإناث معاً، وفي الريف والحضر على حدٍ سواء، لرفع معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي، وذلك من خلال إنشاء مبانٍ مدرسية جديدة لتوسيع دائرة استيعاب الأطفال في سن التعليم المدرسي، وترميم المنشآت التربوية وإعادة تأهيلها، وتحسين البيئة التعليمية.. بالإضافة إلى تأثيث وتجهيز المباني المدرسية بما يمكنها من أداء دورها واستقرار العملية التعليمية والتربوية.

خلال عام 2012، طُوِّر قطاع التعليم في مجال البنية التحتية 267 مشروعاً، شملت إنشاء 1,187 فصلاً دراسياً جديداً، وترميم واستكمال 203 فصول، ويُتوقع أن تستفيد من هذه المشاريع حوالي 158,339 تلميذاً (52% منهم إناث).

تعليم الفتاة في الريف

يستهدف برنامج تعليم الفتاة في المناطق الريفية أكثر من 37 قرية في 24 عزلة من سبع محافظات (عمران والضالع والحديدة وصعدة وتعز وذمار والبيضاء). حيث تنخفض معدلات التحاق الإناث بالمدارس. ويمكن أن تكون في التعليم الأساسي أقل من 20%. ويهدف البرنامج إلى زيادة معدل التحاق البنات بالمدارس في المناطق المستهدفة. وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في دعم ومناصرة حق الفتيات في التعليم. ويسهم البرنامج أيضاً في دعم جهود وزارة التربية والتعليم الرامية إلى زيادة التحاق الفتيات بالتعليم.

تراكمياً استفادت المجتمعات المحلية من مجموعة تدخلات (منذ بدء العمل بالبرنامج عام 2004). شملت تطوير 139 مشروعاً. من المتوقع أن يستفيد منها 14,810 طلاب و 16,600 طالبة.. كما شملت المشاريع تشكيل 21 لجنة تنمية. و 56 مجلساً للآباء والأمهات. و 951 مجلساً للطلاب. بالإضافة إلى بناء وإعادة تأهيل 18 فصلاً دراسياً و 11 فصلاً مجتمعياً.. فضلاً عن تنفيذ 30 حملة توعية.

تحسين نوعية التعليم

يركز هذا المكوّن على التعليم النوعي والجودة التعليمية. بما في ذلك خلال المرحلة قبل المدرسية وفي رياض الأطفال. وبرامج الموهوبين والمتفوقين. وأساليب الابتكار لإدخال تقنيات جديدة في التعليم. وكذا تقديم الدعم للتطوير المهني للمعلمين.

التعليم قبل المدرسي ورياض الأطفال: يهدف هذا البرنامج إلى تفعيل الأنظمة واللوائح. وبناء وتأثيث رياض الأطفال. وتوفير التدريب لمعلمات رياض الأطفال.. فضلاً عن تقديم الدعم المؤسسي وبناء القدرات لإدارات رياض الأطفال (في وزارة التربية والتعليم) على مستوى المحافظات.

في عام 2012. تمّ تطوير سبعة مشاريع. اشتملت على مشروع لتشييد روضة للأطفال مكوّنة من ستة فصول وتستوعب 250 طفلاً (128 فتاة. و 122 ولداً). و 6 مشاريع يستفيد منها 738 شخصاً استفادة مباشرة: مشروعان لتزويد روضتي أطفال بالآثاث والمعدات. و 4 مشاريع تهدف إلى توفير التدريب والدعم المؤسسي.

تراكمياً تمّ تطوير 22 مشروعاً تشتمل على 51 فصلاً دراسياً (لاستيعاب 181 طفلاً و 247 طفلة). بالإضافة إلى توفير التدريب والدعم المؤسسي لحوالي 3,188 معلماً (1,669 من الذكور. و 1,519 من الإناث). وقد شمل التدريب مواضيع مختلفة مثل التعلم باللعب. واستخدام الوسائل التعليمية. وإدارة الفصل.

تعليم الطلبة الموهوبين: يدعم البرنامج وزارة التربية والتعليم لإنشاء نظام مؤسسي لرعاية الطلاب الموهوبين والمتفوقين. وخلق بيئة مدرسية تسمح لهؤلاء الطلاب بإبراز قدراتهم وتطوير إمكانياتهم ومواهبهم. ويشجع البرنامج أيضاً أمثال هؤلاء الطلاب على مواصلة تطوير قدراتهم الإبداعية. وذلك من خلال التجريب في فصول دراسية في أربع مدارس في 3 محافظات (صنعاء وتعز وعدن). حيث يدعم الصندوق الاجتماعي هذه المدارس. ويوفّر التدريب للمعلمين والمعلمات في مجالات محددة مثل الاحتياجات الخاصة للطلاب الموهوبين والمهارات القيادية.

تراكمياً استفاد 1,975 طالباً وطالبة من البرنامج. بينما استفاد من التدريب 68 معلماً و 97 معلمة. ويجري حالياً تقييم أنشطة البرنامج.

جودة التعليم في المدارس: بالتنسيق الوثيق مع وزارة التربية والتعليم. ينفذ الصندوق تدخلات لتحسين نوعية التعليم في المدارس.. حيث بدأ بتجريب هذه التدخلات في 17 مدرسة في 9 محافظات (ثماني مدارس في أمانة العاصمة. واثنان في حجة. وواحدة في كل من أبين وعدن وعمران والمحويت وإب وصنعاء وتعز). وتشمل التدخلات تدريب المعلمين والمعلمات. وتفعيل مجالس الآباء والأمهات.

وشملت مخرجات المرحلة التجريبية تشكيل 224 مجلساً للآباء والأمهات. وتدريب 1,265 مدرّساً وأخصائياً اجتماعياً وإدارياً (55.6% من الإناث). وكذا تدريب 2,660 طالباً وطالبة... وذلك في مجالات مثل دور مجالس الآباء والأمهات في العملية التعليمية. والمهارات الإدارية الجديدة. واستخدام التكنولوجيا في التعليم من خلال برنامج «دروب» .

تم تقييم هذا المشروع عام 2008، وكانت النتائج مُشجّعةً، وبناءً على هذه التجربة. طلبت وزارة التربية والتعليم من الصندوق الاجتماعي تقديم الدعم لمساعدتها في تحسين نوعية التعليم في المدارس، وهو الأمر الذي يشكل مصدر قلق كبير يؤثر على جودة مخرجات التعليم في اليمن. وسيدعم الصندوق الوزارة أيضاً في اختبار ووضع المفاهيم لهذا الهدف في بعض من مدارس الجودة المدعومة من قبل الوزارة، والبالغ عددها 200 مدرسة.

محو الأمية وتعليم الكبار

يولي الصندوق برامج التعليم غير النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار اهتماماً خاصاً من خلال دعم عدة نشاطات في مجال البنية التحتية وبناء القدرات لتوسيع دائرة الاستيعاب، وتطوير وتحديث برامج التدريب والمناهج والأدلة، حيث يعمل القطاع بترابط وثيق مع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار ومكاتبه في المحافظات.

وقد تم تطوير 14 مشروعاً، تضمنت أنشطة أهمها تأنيث وتجهيز مكتب محو الأمية في لحج، وتدريب 217 من العاملين في إدارات محو الأمية وتعليم الكبار في مجال التخطيط والمتابعة والتقييم من منظور النوع الاجتماعي والمهارات الإدارية الحديثة، وتدريب 120 من موجهي ومشرفي فصول ومراكز محو الأمية حول أسس ومبادئ الإشراف التربوي.. بالإضافة إلى تدريب 380 من معلمات وميسرات فصول محو الأمية على مهارات تعليم الكبار، وإعداد الوسائل التعليمية، ودليل المهارات الحياتية.. وكذلك التدريب في مجال الخياطة المتطورة، والحرف اليدوية، والتدبير المنزلي في محافظات صنعاء والضالع ولحج ومأرب، كما تم تنفيذ مشروع للتوعية الصحية والبيئية للمعلمات والدارسات في فصول محو الأمية وتعليم الكبار.



مدرسة القرية، منطقة القرية - مديرية تريم - محافظة حضرموت

الدعم المؤسسي

واصل الصندوق جهوده في تنمية وتطوير البناء الإداري والمؤسسي للقطاعات المعنية بوزارة التربية والتعليم ومكاتبها في المحافظات والمديريات. وذلك من خلال دعم محوري البنية الأساسية والبناء المؤسسي. وتعزيز لا مركزية الخدمات التعليمية.

وقد تم تطوير 9 مشاريع خلال العام. تهدف إلى بناء وتأثيث وتجهيز 3 مكاتب للتربية والتعليم في مديريات منبه وباقم (محافظة صعدة)، ومرخه (شبوقة). وكذلك تأثيث وتجهيز مكاتب مماثلية في مديريات جبل عيال يزيد والسود وثلاً (عمران). فضلاً عن ترميم وإعادة تأهيل وتأثيث وتجهيز 4 مكاتب في محافظتي تعز وأبين. والتي تضررت من أحداث 2011 .. بالإضافة إلى تجهيز الإدارة العامة للامتحانات. وفروعها في محافظات تعز ولحج وصنعاء وحضرموت.

مشروع إعادة اعمار المنشآت التعليمية

يعمل الصندوق على الإسهام في ترميم المدارس المتضررة من أحداث 2011. وإيواء النازحين. وقد تم خلال العام تطوير 95 مشروعاً بتكلفة تقديرية تقارب 7.3 مليون دولار. هدفت إلى ترميم وإعادة تأهيل وتأثيث وتجهيز المدارس التي تضررت من أحداث 2011. وإيواء النازحين. وقد استهدفت هذه المشاريع 148 مدرسة في محافظات أبين وعدن ولحج وصعدة وحجة وأمانة العاصمة وصنعاء وتعز.

الإطار 1

الصندوق الاجتماعي يتولى ترميم المدارس المتضررة من نزاعات 2011

من مدن البلاد. وفي نهاية مايو. كانت مدرسة الرماح للبنات في منطقة الحصبة شمال العاصمة صنعاء. من أكثر المدارس التي تعرضت للاضرار. وقور انتهاء هذه الأحداث. قام الصندوق الاجتماعي بحصر المدارس المتضررة من تلك الأحداث. وأبرم في أكتوبر 2012 عقد تمويل مع بنك التنمية الألماني بقيمة 7 ملايين يورو بغرض ترميمها كلها لتصبح مناسبة لاستمرار العملية التعليمية في العام الدراسي 2012-2013.

وعودةً إلى مدرسة الرماح للبنات في منطقة الحصبة. تلقتي الطالبة علياء كمال بصديقتها في الفصل الدراسي في بداية ديسمبر لتُكملَ تعليمها بعد أن تَمَّ استكمالُ أعمال الترميم في المدرسة التي عادت إلى شكلها الجميل السابق.. وذلك بعد أن كانت الطالبة ملتحقة (لمدة شهرين) في مدرسة مجاورة لم تتعرض لمثل ما تعرضت له مدرستها... لكنها تقولُ أنها كانت تتوقُّ إلى العودة إلى مدرستها. وبين زميلاتهن اللاتي اعتادت عليهن منذ الصغر.

لقد انخفض عدد طالبات المدرسة من 1,700 العام الماضي إلى 1,070 هذا العام. لكنه رقم لا تزال مديرة المدرسة تراه جيداً بسبب انتقال كل مستأجري المساكن من المنطقة بسبب الخوف وانعدام الخدمات فيها.

كانت مدرسة الرماح أول وأشد منشأة عامة تتعرض للضرر. وأصبحت أول منشأة في المنطقة يتم ترميمها وتفتح أبوابها من جديد خلال فترة وجيزة. تقول مديرة المدرسة: «ونحن في نهاية ديسمبر. لا توجد مؤسسة حكومية تعرضت للقصف في الحصبة مفتوحة وتمارس عملها إلا بعض المدارس. ومنها مدرستنا...».

وهكذا يحافظ الصندوق على ثقة الممولين والمجتمع المحلي به كمؤسسة وطنية تكيف سياساتها وتتعامل بمرونة مع الأوضاع الطارئة من أجل أن تستجيب لأهم احتياجات المجتمع تحت كافة ظروف البلاد. وتظل كفاءته وسرعته في استخدام الموارد قيمة لا تتغير في ظل ظروف متغيرة.

تمثل رؤية الصندوق الاجتماعي للتنمية في هذا القطاع في مساندة الجهود التي تبذلها وزارة الصحة العامة والسكان لرفع نسبة تغطية الخدمات الصحية الأساسية، وتعزيز أداء النظام الصحي وإدارة الموارد البشرية، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الألفية المتعلقة بالجانب الصحي والمؤمل تحقيقها بحلول عام 2015.



يحرصُ الصندوقُ على تطوير مشاريعه بالشراكة مع وزارة الصحة العامة والسكان. ويعملُ القطاعُ على تحقيق هذه الرؤية من خلال انجاز عدد من الأهداف والتوجهات. وهي توسيع وتحسين التغطية بخدمات الرعاية الصحية. ودعم خدمات الأمومة والطفولة. وتحسين التعليم الصحي الواسطي. وتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية النفسية.. بالإضافة إلى الدعم المؤسسي لوزارة الصحة العامة والسكان ومكاتبها في المحافظات.

استمر الصندوق خلال العام في استهداف المناطق الفقيرة والمحرومة. والفئات الأقل حظاً في الحصول على الخدمات الأساسية. وقد تم تطوير 98 مشروعاً بتكلفة تقديرية تقارب 6.4 مليون دولار. ويُقدَّر عدد المستفيدين المباشرين من هذه المشاريع بحوالي 513,539 شخص. نسبة الإناث منهم 73% بما يوصل العدد الإجمالي التراكمي لمشاريع قطاع الصحة إلى 1,143 مشروعاً (بكلفة تقديرية تقارب 93.7 مليون دولار). ويستفيد منها نحو 7.6 مليون شخص (63% إناث) (الجدول 3).

البيان	2012	تراكمي (1997-2012)
عدد المشاريع التي تم تطويرها	98	1,143
التكلفة التقديرية (دولار)	6,401,338	93,658,724
المشاريع المنجزة	53	915
المنصرف (دولار)	4,743,026	66,839,338
المستفيدون المباثرون - تقديري	513,539	7,586,675
نسبة المستفيدات من الإناث (%)	73	63
العمالة التقديرية المؤقتة (يوم عمل)	123,197	2,164,495

الجدول 3

مؤشرات قطاع الصحة

وبالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية. وأصل الصندوق بناءً قدرات الكوادر الصحية وتقديم الدعم المؤسسي للمرافق الصحية المختلفة.. حيث شملت مشاريع العام تدريب 329 من الكوادر والعاملين الصحيين في الرعاية الصحية الأولية. والتعليم الصحي الواسطي. والصحة النفسية.. بالإضافة إلى دعم بناء وترميم وتجهيز وتأثيث عدد من المرافق الصحية. وتراكمياً. تمَّ دعمُ أنشطة بناء القدرات لحوالي 4,116 كادراً وعاملاً صحياً. شملت أيضاً تدريب كوادر إدارية وفنية. وتأهيل مُرشدات صحيات. وتدريب لجان صحية. وتأهيل قابلات مجتمع ومُؤلِّدات شعبيات. وكذا تدريب استشاريين.. فضلاً عن دعم تنفيذ دراسات. ودعم بناء وترميم وتجهيز وتأثيث مرافق صحية.

الرعاية الصحية الأولية

يهدف البرنامج إلى المساهمة في توسعة التغطية بخدمات الرعاية الصحية الأولية، وزيادة عدد مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية، وبناء قدراتهم لتحسين الخدمات المقدمة.. وذلك من خلال تحسين البنية التحتية للمرافق الصحية (الوحدات والمراكز الصحية) في المناطق الفقيرة والمحرومة، وتأهيل وتدريب الكوادر الصحية الوسطية قبل وأثناء الخدمة. وقد تم - خلال العام - تطوير 30 مشروعاً، يتوقع أن يستفيد منها 75 ألف شخص (50% إناث) على النحو التالي: سهولة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية: تم تطوير 15 مشروعاً، تستهدف تجهيز وتأثيث 5 وحدات و 7 مراكز صحية في محافظتي تعز وإب، وبناء وتأثيث وتجهيز 5 وحدات صحية في محافظات تعز وريمة وصنعاء.

زيادة عدد مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية: طور القطاع مشروعين لتأهيل 20 طالبة في تخصص مساعد طبي بمحافظة حجة، و 20 طالبة في تخصص تمريض مهني بمحافظة شبوة.

تعزيز قدرات مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية: تم تطوير 13 مشروعاً، هدفت 9 منها إلى تدريب (237 119) ذكور، 118 إناث) من الكوادر الصحية المساعدة العاملة في مرافق الرعاية الصحية الأولية في الرعاية الشاملة لصحة الطفل وذلك من محافظات تعز والمهرة والجوف ولحج وريمه والمحويت ومأرب. وهدف مشروعان إلى تنفيذ برنامج تحسين جودة الخدمات الصحية في بعض مرافق الرعاية الصحية الأولية بمحافظة حضرموت وشبوة وحجة من خلال تدريب 100 من الكوادر الصحية - الفنية والإدارية - في مختلف حزم برنامج الجودة بالتنسيق مع مكاتب الصحة ووكالة التنمية الألمانية (GIZ). كما هدف مشروعان إلى تدريب 64 عاملاً صحياً في مرافق الرعاية الصحية الأولية في جانب التثقيف الصحي من عدة مديريات بمحافظة عمران وصعدة. بالإضافة إلى ذلك، طُوّر مشروعٌ لتأهيل كوادرٍ صحيةٍ في مجال العلاج الطبيعي (لرغد مركز العلاج الطبيعي بمستشفى سيئون، حضرموت).

الصحة الإنجابية

يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في زيادة عدد حالات الولادة تحت إشراف طبي، وخفض وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة من خلال بناء وتجهيز أقسام طوارئ التوليد الأساسية والشاملة ومراكز الأمومة والطفولة، وتدريب وتأهيل القابلات (لاسيما قابلات المجتمع) قبل وأثناء الخدمة، إضافةً إلى تدريب مقدمي الخدمات في مجال العناية بالخدج وحديثي الولادة. وفي هذا الجانب، تمّ خلال العام تطوير 42 مشروعاً، يتوقع أن يستفيد منها 438,040 امرأة وطفلاً.

سهولة الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية: طُوّر 13 مشروعاً، يتوقع أن يستفيد منها 437,430 امرأة وطفلاً. وتشمل هذه المشاريع بناء وتجهيز وتأثيث أقسام طوارئ توليدية أساسية وشاملة، ومراكز أمومة وطفولة في 7 محافظات، إضافةً إلى شراء وتوريد عيادات متنقلة للصحة الإنجابية في محافظات تعز ولحج والحديدة ضمن برنامج الصحة الإنجابية والسكان (RHPP) الممول من الاتحاد الأوروبي.

زيادة الولادات تحت إشراف طبي: خلال العام، جرى تطوير 29 مشروعاً، استهدفت تأهيل 50 من خريجات الثانوية العامة (من محافظتي تعز والضالع) كقابلات فنيات، وتدريب 560 قابلة مجتمع (من عدة محافظات) في الرعاية المجتمعية لصحة الأم والوليد.

الصحة النفسية

يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في توسيع وتحسين خدمات الصحة النفسية وفقاً لتوجهات الإستراتيجية الوطنية للصحة النفسية، وذلك من خلال دمج الصحة النفسية في خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية النفسية القائمة، وبناء مراكز للصحة النفسية، والتوعية وبناء القدرات. تم خلال العام تطوير 11 مشروعاً، منها 6 مشاريع لتدريب 140 طبيباً وكادراً صحياً مساعداً من العاملين في مرافق الرعاية الصحية الأولية في جانب الصحة النفسية من محافظات ذمار والحديدة وإب وحجة وريمة.. و 5 مشاريع لتعزيز الصحة النفسية المدرسية من خلال تدريب 200 أخصائية وأخصائي نفسيين في المدارس، وذلك في محافظات تعز وريمة وحجة والحديدة.

التعليم الصحي الواسطي

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرات الإدارية والمؤسسية للمعاهد الصحية الحكومية من خلال دعم النظم التعليمية، وتعزيز القدرات الإدارية والفنية لكوادر المعاهد الصحية بالتدريب أثناء الخدمة. وذلك في إطار استراتيجية المعاهد الصحية. وفي ظل وجود رؤية واضحة في هذه الجوانب لدى وزارة الصحة وقيادة المعاهد الصحية.

في إطار هذا البرنامج--وبالشراكة مع وزارة الصحة العامة والسكان. والمعاهد الصحية--تم مراجعة وتطوير الوصف الوظيفي ومنهاج قابات المجتمع (نظام ثلاث سنوات). وبدعم فني ومالي من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

الدعم المؤسسي

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرات الإدارية والمؤسسية لوزارة الصحة ومكاتبها في المحافظات من خلال دعم جوانب الإدارة الصحية والتخطيط الصحي. ودعم النظم الصحية كمنظم المعلومات الصحية والخارطة الصحية والموارد البشرية الصحية. وتعزيز لامركزية الخدمات الصحية. وذلك في ظل وجود رؤية واضحة لوزارة الصحة في هذه الجوانب وتحت إطار الاستراتيجية الصحية الوطنية.

تم خلال العام تطوير 14 مشروعاً. منها مشروعان لتعزيز قدرات 50 كادراً صحياً إدارياً في مكاتب الصحة في 10 مديريات بمحافظتي صعدة وعمران في جانب الإدارة الصحية. إضافةً إلى 12 مشروعاً لدعم الجوانب المؤسسية في البنية التحتية لمكتبي الصحة في محافظتي نعر ولحج ضمن برنامج الصحة الإنجابية والسكان.

تعزيز الشراكات

يسعى الصندوق الاجتماعي إلى تعزيز الشراكة مع وزارة الصحة العامة والسكان. وبقية الشركاء. بما يحقق أهداف الألفية التنموية في القطاع.

وقد شارك الصندوق في عدد من الفعاليات الهامة. منها مناقشة قانون الأمانة المأمونة. والورش التشاورية/التخطيطية الخاصة ببرامج البطاقات الصحية للأمانة المأمونة. ووضع الإطار العام لنظام الإحالة للطوارئ التوليدية. ومناقشة خطط برنامج الصحة الإنجابية والسكان(2) المقرر تنفيذه في محافظات المحويت والبيضاء وحجة. والتدخل الغذائي المتكامل.. وكذا التحويلات النقدية المشروطة التي ستتموّل من البنك الدولي وستنفذ عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية بالشراكة مع وزارة الصحة العامة والسكان.

الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

تتمثل رؤية الصندوق في قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة في تعزيز
الدمج الاجتماعي والحقوق والفرص المتكافئة للأطفال ذوي الإعاقة
المعرضين للإساءة.



تركزت أنشطة القطاع - خلال العام - في دعم البنية التحتية وتحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، دعم وتطوير السياسات والاستراتيجيات المبنية على النهج التشاركي والحقوقي، وبناء قدرات مقدمي الخدمات. مع توسعة في تأسيس الخدمة التعليمية المقدمة لضعاف البصر. واستهداف شرائح جديدة من ذوي الإعاقة كالأطفال التوحديين. والأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم.

وقد تم خلال عام 2012 تطوير 48 مشروعاً بتكلفة تقديرية تجاوزت 1.7 مليون دولار. ومن المتوقع أن يستفيد منها حوالي 5,541 شخصاً من الجنسين (42% من الإناث). وتراكماً. بلغ عدد المشاريع 675 مشروعاً بكلفة تقديرية تتجاوز 35.9 مليون دولار. ويُتوقع أن تخدم هذه المشاريع نطاقاً سكانياً لأكثر من 183 ألف شخص - نسبة الإناث منهم 39% (الجدول 4).

البيان	2012	تراكمي (1997-2012)
عدد المشاريع التي تم تطويرها	48	675
التكلفة التقديرية (دولار)	1,740,214	35,907,102
المشاريع المُنجزة	38	545
المنصرف (دولار)	1,754,998	27,771,826
المستفيدون المباثرون - تقديري	5,541	183,015
نسبة المستفيدات من الإناث (%)	42	39
العمالة التقديرية المؤقتة (يوم عمل)	23,974	826,643

الجدول 4

مؤشرات الفئات ذات
الإحتياجات الخاصة

التعليم الشامل والخاص

يهدف الصندوق - من خلال هذا البرنامج - إلى المساهمة في دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العام. ودعم تعليم وتأهيل الأطفال في مراكز التربية الخاصة. كما يدعم الصندوق جهود وزارتي التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والعمل في مجال التعليم الشامل والخاص. وذلك من خلال تقديم الدعم المؤسسي لإدارات التربية الشاملة والجمعيات العاملة في الإعاقة ومراكز التربية الخاصة في عدة محافظات. وإنشاء فصول. وإعادة تأهيل وتأثيث وتجهيز المدارس الدامجة. وتأسيس غرف مصادر تعليمية. وتدريب الكوادر. وتزويد هذه المدارس والمراكز والجمعيات بالوسائل والأدوات التعليمية. وقد تم خلال العام تطوير 24 مشروعاً لدعم أنشطة البرنامج. منها 20 مشروعاً لدعم التعليم الشامل. 4 مشاريع لدعم التعليم الخاص: وقد عكست هذه المشاريع الأهداف الخاصة للأنشطة والمخرجات المتوقعة. ويتوقع أن يستفيد من هذه المشاريع 5,527 أشخاص من الجنسين (41% إناث). وتوزعت الأنشطة على البنية التحتية، والتدريب، والتوعية. ففي المجال الأول، تمّ بناء 9 فصول دراسية وتأثيث وتجهيز 17 فصلاً. وإعادة تأهيل 6 حمامات لتمكين الأطفال ذوي الإعاقة من استخدامها. وبناء 16 من الرامبات (Ramps) و 27 حماماً للأطفال ذوي الإعاقات الجسدية. وبناء 5 غرف مصادر تعلم وتجهيز وتأثيث 17 غرفة أخرى. وتأثيث وتجهيز 4 فصول للتعليم التمهيدي ورياض الأطفال. وتوفير الوسائل والأدوات التعليمية لـ 13 مدرسة وجمعيتين. وتكييف الاختبارات التقييمية والكشفية التربوية في مجال صعوبات التعلم. وتأثيث وتجهيز صالة رياضية للأطفال والياfeين التوحديين في أمانة العاصمة.

وفي التدريب، تم بناء قدرات 682 من الموجهين والمعلمين والأخصائيين والإداريين في مجالات متعددة. منها تعليم الأطفال الصم وضعاف البصر، والكتابة بالبريل، والتقييم والتشخيص. والخطط الفردية. وفن الحركة. والمعالجة النطقية، ولغة الإشارة، والمهارات الحياتية. والدمج (مفهوماً. ومنهجياً. ومعايير)...

أما في مجال التوعية. فقد نُفذت 7 حملات توعية على مفاهيم الإعاقة وأنواعها ومفاهيم الدمج والتعليم الشامل.

تنمية الطفولة المبكرة

سعى الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة نظراً لأهميتها في تطور الطفل ونموه متعدد الاتجاهات. وفي تشكيل شخصيته. وذلك من خلال عدد من الأنشطة المتنوعة التي تنظر للطفولة المبكرة من زوايا خدمية متعددة (تربوياً، وصحياً، ونفسياً). حيث تمت الموافقة على 7 مشاريع خلال العام. يُتوقع أن يستفيد منها 1,785 من الجنسين. وقد هدفت المشاريع إلى تأسيس خدمات التدخل المبكر (العلاجية والوقائية، وإعادة التأهيل) في 3 مستشفيات في محافظة لحج وتدريب 15 طبيباً وممرضاً في هذه المستشفيات على الكشف المبكر للإعاقة والتأخر النمائي. وتأسيس روضة للأطفال ذوي الإعاقة البصرية في أمانة العاصمة. وتدريب 35 من معلمي 4 رياض أطفال في محافظتي المهرة وحضرموت حول تشخيص حالات النشاط الحركي الزائد وأساليب تعديل سلوك الأطفال الذين يعانون منه. وكذا تدريب 25 من الأطباء ومعلمي رياض الأطفال في أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء وتعز وعدن وحضرموت وإب وذمار وعمران وحجة وإعدادهم كمدربين وطنيين على برنامج متخصص في التدخل المبكر للإعاقة.. بالإضافة إلى تطوير وطباعة أدلة عملية في ذات المجال.

التأهيل المجتمعي

هذا البرنامج يهدف إلى الوصول إلى عدد أكبر من الأطفال ذوي الإعاقة. وتمكينهم من الحصول على الخدمات والفرص. وأن يصبحوا أعضاء نشطين في مجتمعهم. وتحفيز المجتمع المحلي على مساعدتهم. وقد واصل القطاع في عام 2012 دعمه لأنشطة التأهيل المجتمعي (CBR) من خلال تنفيذ مشروعين استهدفا 358 شخصاً: يهدف الأول إلى تحسين وتعزيز خدمات برنامج التأهيل المجتمعي القائم في قرية الفيوش بمحافظة لحج من خلال ترميم وتأثيث وتجهيز غرفة علاج طبيعي للأطفال في الوحدة الصحية بالقرية. وتزويد المشروع بوسائل تعليمية، فضلاً عن تدريب 15 من عاملات التأهيل في المسح والضعف البصري والمعالجة النطقية.. في حين يهدف المشروع الثاني إلى توعية 32 من أعضاء المجالس المحلية بمحافظة حضرموت حول الإعاقة والتنمية الشاملة.

الدعم المؤسسي

يهدف هذا المكون إلى توفير الدعم المؤسسي للمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتطوير أدائها وتقديم أفضل الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تأهيل هذه المؤسسات وبناء قدراتها المؤسسية والفنية. خلال العام تم تطوير 3 مشاريع: هدف الأول إلى تجهيز معمل حاسوب ناطق لجمعية المكفوفين في مدينة عمران (محافظة عمران). بينما هدف الثاني إلى استكمال تأثيث وتجهيز المنتدى اليميني للأشخاص ذوي الإعاقة في أمانة العاصمة. وتدريب فريق الرصد التابع له في مجال التقييم لمستوى تنفيذ الاتفاقية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وكتابة التقارير التحليلية والرصد والمتابعة.. وهدف المشروع الثالث إلى تأسيس قسم لذوي الإعاقة البصرية في مكتبة البردوني العامة بمحافظة ذمار. وفي إطار دعم الصندوق للسياسات والاستراتيجيات الموجهة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تم تطوير مشروع هدف إلى دعم لجنة المراقبة والتقييم للاستراتيجية الوطنية للإعاقة من خلال تقديم الدعم الفني اللازم لها وتدريب أعضائها على كيفية تأسيس نظام متابعة لمستوى تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للإعاقة، وكتابة تقارير التقييم والإنجاز.



تعليم القراءة بطريقة برايل -

حماية الطفل

يهدف البرنامج إلى المساهمة في تحسين نوعية الحياة للأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة (الأيام، والأحداث، وأطفال الشوارع، والأطفال العاملون، والأطفال في مخيمات النازحين، والأطفال المعرضين للتهريب). وكذا الفئات السكانية الضعيفة مثل المسنين والفئات المهمشة.. وذلك من خلال تحسين البنية التحتية للمراكز التي تقدم الخدمات لهذه الفئات، ودعم برامجها.

تم تطوير 12 مشروعاً، تستهدف 10,199 شخصاً (40% منهم من الإناث) لتنفيذ تدخلات في البنية التحتية والتدريب والتوعية.. حيث اشتمل المجال الأول على دعم تأسيس نظام الإصدار الآلي لقيود وتسجيل المواليد، وتنفيذ 20 دراسة تقييمية لمؤسسات وخدمات إعاقة.. بينما ركّز التدريب على المشكلات السلوكية والإرشاد السلوكي، والرعاية المؤسسية البديلة المؤقتة، والرعاية اللاحقة، واقتفاء أثر الأطفال (إعادة الإدماج الاجتماعي)، وتنمية المهارات الحياتية للأطفال، والأساليب التربوية البديلة للعقاب المدرسي، وحقوق الطفل، والنظافة الشخصية والعناية بالذات.

وفي مجال التوعية، تم تنفيذ عدد من حملات التوعية حول حقوق الطفل.

الإطار 2

الصندوق: نافذة نور تنشر أشعة التنمية في البلاد

تم إنشاء المركز الشبابي الثقافي في قرية العيز (مديرية أفلح الشام، محافظة حجة) في عام 2005 كمتنفس وحيد للأطفال وشباب المديرية، حيث تُعدّ هذه المديرية - وفق إحصائيات رسمية - الأولى على مستوى الجمهورية في عدد الأطفال ضحايا التهريب إلى الدول المجاورة.

واجهت إدارة المركز العديد من الصعوبات والتحديات، تمثلت في أنها لم تستطع القيام بالأنشطة والفعاليات لعدم وجود مبنى للمركز.. إلى أن أُطلقت نافذة النور على المديرية، والمتمثلة في الصندوق الاجتماعي للتنمية وتدخلاته لبناء وتجهيز وتأثيث المركز الذي أصبح قسراً تنموياً شامخاً أحدث نقلة نوعية في مجال الطفولة والشباب من خلال استيعاب أنشطتهم التعليمية والثقافية والرياضية والتوعوية، والتدريب في مجال الحاسوب، ودروس التقوية المنهجية، وغيرها.. حتى أصبح هذا الصرح في المديرية يستقبل أعداداً هائلة من الشباب للاستفادة من الدورات التي ينفذها المركز في هذه المجالات.. وساهم المركز في تعزيز قدرات الشباب عند التحاقهم بالجامعات والمعاهد الفنية والتقنية، فكانت مستوياتهم التعليمية مرتفعة، وبالذات في مادتي الحاسوب واللغة الإنجليزية.

لقد قدّم المركز خدمة لمساعدة الطلاب والطالبات الذين تخرجوا من الثانوية العامة ولم يستطيعوا إكمال دراساتهم الجامعية بسبب ظروفهم المعيشية، وأصبحوا منقطعين عن الدراسة.. حيث قام المركز بتوعيتهم وإرشادهم وتدريبهم على المواد الدراسية، فكان لهذا الأثر الكبير في تحفيزهم لمواصلة الدراسة الجامعية.. كما ساعد المركز الملتحقين بالجامعات من الطالبات (التعليم عن بعد) من خلال برامج التدريب - وعلى وجه الخصوص في المادتين المذكورتين قبلاً - مما شجعهن على مواصلة التعليم الجامعي.

خلاصة قصتنا:

الصندوق نافذة النور التي أطللنا بها بأنشطتنا، وانتشرت أشعته التنموية إلى كل عزلة وقرية في المديرية.

أحمد ناصر الطواف

مدير المركز الشبابي - مديرية أفلح الشام (محافظة حجة)

المياه والإصحاح البيئي

تسهّم تدخلات الصندوق - في قطاع المياه - في زيادة التغطية بخدمة المياه في التجمعات الأكثر احتياجاً من خلال دعم مشاريع مياه تعتمد على مصادر مياه متجددة كمياه الأمطار ومياه العيون وكذلك مشاريع مياه تعتمد على المياه الجوفية في المناطق غير الصالحة لحصاد مياه الأمطار ولا تتوفر فيها مياه سطحية.



في قطاع الإصحاح البيئي تركز تدخلات الصندوق على حل بؤر التلوث الملحة في التجمعات الفقيرة، ولتعظيم أثر تدخلات قطاع المياه يركز قطاع الإصحاح البيئي على تنفيذ حملات توعية صحية في كل تجمع شمله مشروع مياه حيث يتم إيصال ثلاث رسائل هي أهمية الصرف الصحي وغسل اليدين ومعالجة المياه عند نقطة الاستخدام.

وَصَلَّ عددُ مشاريع قطاعِ المياه والإصحاح البيئي التي تمت الموافقة عليها خلال عام 2012 إلى 349 مشروعاً، وبتكلفة تجاوزت 93 مليون دولار (الجدول 5).

البيان	المياه		الإصحاح البيئي	
	2012	تراكمي (2012-1997)	2012	تراكمي (1997-2012)
عدد المشاريع التي تم تطويرها	293	2,096	56	347
التكلفة التقديرية (دولار)	87,635,161	330,043,958	5,512,069	44,599,083
المشاريع المُنجزة	87	1,478	21	232
المنصرف (دولار)	15,527,945	115,992,226	2,930,528	24,636,339
المستفيدون المباثرون - تقديري	437,231	3,627,909	431,414	3,353,638
نسبة المستفيدات من الإناث (%)	50	50	52	50
العمالة التقديرية المؤقتة (يوم عمل)	1,077,932	7,256,667	122,974	1,396,450

الجدول 5

مؤشرات قطاعي المياه والإصحاح البيئي

قطاع المياه

رَكَزَ القطاعُ في توجهاته على تنفيذ مشاريع قليلة الكلفة لتوفير خدمة المياه للفئات الأكثر فقراً، والاستفادة من مصادر المياه المتجددة المتاحة كخيار أول، والمياه الجوفية كخيار ثانٍ، مع مراعاة التعريف الوطني التغطية بالمياه المتفق عليه بين جميع الجهات العاملة في القطاع. وتُؤخَذ في الاعتبار كل المكونات المطلوبة لتأمين الاستدامة، والامتثال للتعريف الوطني للتغطية بالمياه على المستوى الوطني، وتشمل هذه المتطلبات تعبئة المجتمع المحلي، وإشراكه في جميع مراحل المشروع، والتصميم الجيد لمشاريع المياه، ومراقبة الجودة لضمان حصول المجتمعات على مياه مُحسَّنة.

بلغَ عددُ المشاريع التي تم الالتزام بها خلال العام في قطاع المياه 293 مشروعاً بتكلفة تقديرية تتجاوز 87.6 مليون دولار، مساهمة الصندوق منها 31 مليون دولار فقط والباقي (56.6 مليون دولار) مساهمات المجتمعات المحلية، ويستفيد من هذه المشاريع استفادةً مباشرةً حوالي 437,231 شخصاً (نصفهم إناث)، ويُعزى ارتفاع مساهمة المجتمعات المحلية في مشاريع قطاع المياه إلى هيمنة مشاريع حصاد مياه الأمطار من أسطح المنازل، والتي تصل المساهمة المجتمعية فيها إلى 80%، ويشمل القطاع ستة قطاعات فرعية هي: حصاد مياه الأمطار (خزانات عامة مسقوفة)، وحصاد مياه الأمطار (خزانات عامة مكشوفة)، وحصاد مياه الأمطار من الأسطح، ومياه سطحية (عيون وخزانات مياه)، ومياه جوفية، والتدريب والتوعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق - خلال هذه المرحلة - يقوم بتنفيذ برنامج خاص لتوجيه المزيد من الموارد للمساهمة في معالجة قضية شحة المياه في أكثر المجتمعات احتياجاً للمياه، وذلك استناداً إلى مؤشرات تعداد 2004، فقد خصص الصندوق 100 مليون دولار لهذا البرنامج الذي يستهدف المجتمعات الأكثر فقراً (الواقعة في الفئتين 3 و 4 في مؤشر الفقر) والتي تفتقر إلى وجود مصادر كافية للمياه وبلغ عدد سكانها 300 شخص على الأقل، ويندرج أكثر من 52% من المشاريع الموافق عليها (المذكورة أعلاه) في إطار هذا البرنامج.

حصاد مياه الأمطار (خزانات عامة مسقوفة)

يهدف هذا القطاع الفرعي إلى توفير مياه مُحسَّنة للمستفيدين. خاصة في المناطق الجبلية. حيث يُعتَبَرُ حصاد مياه الأمطار هو الخيار الوحيد لتزويد السكان بمياه آمنة ورخيصة الكلفة. وذلك عن طريق تنفيذ خزانات عامة مسقوفة. وبسعات كبيرة. لتحصد مياه الأمطار من المساحات الساكنة النظيفة خلال فترة الأمطار. وتخزينها للاستفادة منها خلال فترة الجفاف. خلال العام. تمت الموافقة على تمويل 62 مشروعاً بكلفة تقديرية تقارب 9.9 مليون دولار. وتشتمل هذه المشاريع على 88 بركة مسقوفة بسعة تخزينية إجمالية تصل إلى 114,356 م³ لتوفير مياه محسنة لحوالي 54,718 شخصاً. وقد بلغ العدد الإجمالي التراكمي للمشاريع المُنجزة 306 مشاريع بكلفة تقارب 19 مليون دولار. وتشمل 354 خزناً مسقوفة بسعة إجمالية تبلغ قرابة 569 ألف متر مكعب. وذلك لخدمة 393 ألف شخص.

حصاد مياه الأمطار (خزانات عامة مكشوفة)

يهدف هذا القطاع الفرعي لتجميع المياه في خزانات مكشوفة لاستخدامها للاستهلاك المنزلي.. حيث ما يزال هناك طلب على هذا النوع من حصاد مياه الأمطار. وخاصة في مناطق البدو (حضرمت. شبوة. الجوف. المهرة) الذين ليس لديهم مساكن ثابتة. ويتنقلون باستمرار بحثاً عن الماء والكلأ. وقد تم تطوير 12 مشروعاً بكلفة تقديرية تقارب 1.1 مليون دولار. تشمل 18 خزناً مكشوفة بسعة إجمالية تصل إلى 154,600 م³ لتوفير الماء لحوالي 6,630 مستفيداً. تراكمياً. تم إنجاز 973 مشروعاً بكلفة تقارب 42 مليون دولار. تشمل 559 خزناً وكريفاً بسعة إجمالية تصل إلى حوالي 6.2 مليون م³ لخدمة نحو 876 ألف مستفيد.

حصاد مياه الأمطار من الأسطح

يهدف إلى توفير مياه مُحسَّنة للمستفيدين. وخاصة لسكان الريف اليمني في المناطق الجبلية. حيث يتم حصاد مياه الأمطار من أسطح منازل المستفيدين قرب مساكنهم. وذلك للاستفادة منها في فصل الجفاف. وتصل سعة هذه الخزانات إلى 45 م³ في المتوسط. تمت الموافقة على تمويل 176 مشروعاً لحصاد مياه الأمطار من الأسطح بكلفة تقديرية تقارب 69 مليون دولار. تشمل 25,940 سقاية (خزناً) بسعة إجمالية تبلغ 1.1 مليون م³ لخدمة 230,514 مستفيداً. تراكمياً. تم إنجاز 363 مشروعاً بكلفة تقارب 22.4 مليون دولار. تشمل حوالي 31,650 خزناً بسعة إجمالية تصل إلى حوالي 1.6 مليون م³ لخدمة نحو 339,232 مستفيد.



محطة معالجة مياه مجاري الخف والحيكل - ذي ناعم - البيضاء

مياه سطحية

مشاريع هذا القطاع الفرعي تعتمد على مياه العيون، والمياه الجارية في الوديان، والمياه المتجمعة في المسطحات المائية كالسدود وغيرها من المنشآت المائية. وذلك لتوفير مياه محسنة للمجتمعات المستهدفة. تمت خلال العام الموافقة على تمويل 19 مشروعاً بكلفة تقديرية 1.6 مليون دولار لخدمة 18,142 شخصاً. تراكمياً، تم إنجاز 115 مشروعاً بكلفة تقارب 6.8 مليون دولار، لخدمة أكثر من 205,500 مستفيد.

مياه جوفية

حين يكون تجميع مياه الأمطار خياراً غير عملي، والمياه السطحية غير متوفرة، فإن استخدام المياه الجوفية (كالباب) يصبح الخيار البديل لتزويد المجتمعات المحلية المستهدفة بمياه مُحسنة. وقد وُفقَ على تمويل 14 مشروعاً بكلفة تقديرية تقارب 4 ملايين دولار لخدمة حوالي 120,700 شخص. تراكمياً، تم إنجاز 125 مشروعاً بكلفة إجمالية تقارب 11 مليون دولار، لخدمة أكثر من 853,400 مستفيد.

التدريب والتوعية

يهدف هذا القطاع الفرعي إلى بناء قدرات ضباط المشاريع، والاستشاريين، وجهات حكومية ومنظمات غير حكومية.. وذلك في الجوانب المتصلة بسياسات ومعايير وإجراءات الصندوق في قطاع المياه، كما يقدم هذا القطاع البناء المؤسسي والتدريب اللازم للمجتمعات المحلية لإدارة مشاريع المياه المنجزة لضمان إستمرارية تقديمها للخدمة.

وقد تمت الموافقة على تمويل مشروع خاص بإعداد أدلة لسياسات ومعايير تدخل الصندوق في قطاعي المياه والإصحاح البيئي، لتسهيل مهام ضباط مشاريع المياه، وكمراجع لشركاء الصندوق. تراكمياً، تم إنجاز 94 مشروعاً، بتكلفة إجمالية تقارب 0.9 مليون دولار، تم فيها تدريب 1,637 استشارياً، و 279 شخصاً من الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على سياسات ومعايير وآليات الصندوق.

المشروع الطارئ لإعادة تأهيل أنظمة المياه والصرف الصحي في محافظة أبين

في ديسمبر 2012، وقع الصندوق الاجتماعي اتفاقية مع بنك التنمية الألماني، يحصل الصندوق بموجبها على منحة بمبلغ 12 مليون يورو (حوالي 15.6 مليون دولار)، وذلك لتمويل إعادة تأهيل أنظمة المياه والصرف الصحي في محافظة أبين، والتي تضررت نتيجة أحداث عام 2011.

وتهدف التدخلات إلى إعادة الوضع التشغيلي لمرافق المياه والصرف الصحي في كل من جعار وزنجبار كما كان قبل الأحداث. وسيستخدم جزء من هذه المنحة أيضاً في دعم تنفيذ مشاريع مياه وصرف صحي في مناطق ريفية في المحافظة، وسيتم تنفيذ كل التدخلات بالتنسيق مع السلطة المحلية ومشاركتها الكاملة، وستساهم هذه المنحة أيضاً في إعادة بناء وتأنيث مبنى مؤسسة المياه والصرف الصحي، والذي تم تدميره خلال المواجهات، وستوفر هذه المشاريع عدداً كبيراً من فرص العمل المؤقتة لأبناء المحافظة، والذين هم في أمس الحاجة إليها في الوقت الرهن لتدبير معيشتهم وكسب رزقهم.

الإطار 3

السقايات الخاصة حل فعال لفقر المياه على قمم الجبال

تعتبر اليمن من أفقر عشر دول في العالم مائياً حيث يبلغ متوسط حصة الفرد اليمني 120 متراً مكعباً سنوياً، بينما يبلغ المتوسط العالمي 1,385 متراً مكعباً للفرد/العام (إجمالاً يستهلك العالم 9087 مليار متر مكعب في السنة). ونظراً لنضوب معظم الأحواض المائية الرئيسية في البلاد، فلقد ركزت سياسة الصندوق على الإستفادة من مصادر المياه المتجددة مثل مياه الأمطار ومياه العيون والغيول والمياه السطحية بدلاً من تركها تنساب نحو البحر أو الصحراء، ووقد تبنى الصندوق دعم السقايات الخاصة لتمكين المجتمعات من جمع أكبر كمية من المياه للإستفادة منها لأطول فترة ممكنة وللجودة العالية للمياه المتجمعة في هذه الخزانات مقارنة بالبرك العامة ولقلة زمن الجلب الذي يكان يكون معدوماً.

وتعتبر المرتفعات الجبلية هي أفقر مناطق اليمن مائياً نظراً للطبيعة الجغرافية والديموغرافية والصعوبة حصاد مياه الأمطار وفقر أبارها السطحية وأحواضها الجوفية، وفي قرية هُربة بمديرية شرس (محافظة حجة) التي تقطنها 3 تجمعات سكانية على رؤوس الجبال العالية التي يبيع ملاك عربات المياه النقلة هناك اليوم بتسعة آلاف ريال (42 دولاراً) لمجتمعات فقيرة، يعول الحاج على المعصار (مزارع وبتاء) 15 فرداً ويرعى 3 أبقار وحمارين يستهلكون جميعاً سعة سيارة شهرياً والآن تكفيه سقايته التي ساعده الصندوق ببنائها لمدة ثلاثة أشهر بالإضافة إلى جودة مياه أفضل. يتذكر الحاج علي قائلاً «كانت ثلاث من نساننا تقوم بثلاث رحلات يومية بالدواب لجلب 80 لتراً من الماء من أسفل الوادي في كل رحلة، وكانت وقت الرحلة 4 ساعات». ويضيف عن أداء الصندوق في بناء السقايات «لم أنفق شيئاً في البناء لأن كل المواد متوفرة في المنطقة عدا أجور نقل الرمل من الوادي، وقد سادنا تخوف من عجز الصندوق عن الوفاء بالتزاماته أثناء أزمة الوقود والوضع الأمني المتردي عام 2011 لكنه لم يتأخر عن نقل مواد البناء إلى مواقع المشروع، وكان المهندس يعمل في القرية طوال عمر المشروع».

بدأ محمد الحصن بحفر حوض لخزان إضافي بالقرب من بيته لتجاوز استهلاك عائلته الكبيرة (التي تضم 4 عائلات تتكون من 25 فرداً + 30 رأس غنم + 5 دواب) سعة خزان الصندوق رغم أنه يخزن الماء لفترة 5 أشهر. يستمر محمد قائلاً «لقد بدأ الأهالي بحفر 10 خزانات إضافية من أجل الاستمرار في الاهتمام بتعليم فتياتنا اللاتي أضعن جميعهن التعليم سابقاً، أما الآن فلا توجد فتاه خارج المدرسة».

قطاع الإصحاح البيئي

يركّز هذا القطاع على حلّ مشاكل التلوث الحادة في المجتمعات الفقيرة.. وعادةً ما تكون الحلول لها بسيطة، وقليلة التكلفة، وتتميّز بالاستدامة، ويتم اللجوء إلى خيارات الصرف الصحي التي تتناسب مع ندرة المياه في البلاد، ومنها المراحيض الجافة التقليدية والمجاري الصغيرة المعتمدة على الجاذبية. وفي ما يتعلق بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، فإنّ الصندوق يلجأ إلى المعالجة الطبيعية مثل أحواض الأكسدة وتقنيات المعالجة اللاهوائية، حيث لا تُستخدم الآلات والمعدات الا في أدنى الحدود، وتُعدّ حملات التوعية الصحية هي الأكثر فعالية من حيث التكلفة، وهي تصاحب عادة كل مشروع من مشاريع المياه، وتُستخدم منهج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع لتنفيذ هذه الحملات، وتؤدي إلى ارتفاع التغطية بالصرف الصحي من 19% إلى 45% (في المتوسط) وبكلفة لا تزيد على 1,000 دولار (في المتوسط أيضاً) للمجتمع المحلي الواحد.

في عام 2012، بلغ عدد مشاريع الإصحاح البيئي 56 مشروعاً بتكلفة تقديرية تزيد على 5.5 مليون دولار، ويستفيد منها مباشرة نحو 431,414 شخصاً (52% إناث).

تشمل أنشطة القطاع إدارة المياه العادمة، وإدارة المخلفات الصلبة، والتدريب والتوعية.

إدارة المياه العادمة

يهدف هذا القطاع الفرعي إلى حلّ مشكلة الصرف الصحي المُلحّة لدى التجمّعات السكانية الأكثر فقراً من خلال تنفيذ خطوط مجار ومحطات معالجة طبيعية، وإعادة استخدام المياه المعالّجة (أينما أمكن ذلك) كمصدر للماء، وسقي الزرع. تمت الموافقة خلال العام على 11 مشروعاً بكلفة تقديرية تبلغ 4.6 مليون دولار، وقد احتوت هذه المشاريع في مكوناتها على 538 منهلاً و 760 غرفة تفتيش، وخطوط مجار بطول 56,295 متراً، وكذلك 1,530 توصيلة منزلية، ومحطتين لمعالجة المياه العادمة، و 4 خزانات تحليل، ويتوقّع أن تخدم هذه المشاريع أكثر من 88,420 نسمة.

تراكمياً، تم إنجاز 76 مشروعاً، بتكلفة 13 مليون دولار تقريباً، وتشتمل هذه المشروعات على 4,531 منهلاً، و 12,282 غرفة تفتيش، و 9,821 توصيلة منزلية، و 261,120 متراً من خطوط المجاري، و 15 محطة لمعالجة المياه العادمة، وتقدّم هذه المشاريع الخدمة لحوالي 676,176 مستفيداً.

إدارة المخلفات الصلبة

يهدف هذا القطاع الفرعي إلى حلّ مشكلة التلوث البيئي المُلحّة لدى التجمّعات الأكثر فقراً، والنتيجة عن سوء تصريف النفايات من خلال إيجاد نظام فرز وجمع ونقل ومعالجة هذه النفايات، وإعادة ما يمكن استخدامه منها، وتدرج في هذا الإطار أنشطة كثيرة - منها إنشاء وحدات إنتاج الغاز الحيوي (بيوجاز)، والمسالخ النموذجية.

تراكمياً، تم إنجاز 38 مشروعاً، بتكلفة 2.6 مليون دولار، تشتمل 4 محطات مرحلية، و 5 مبانٍ إدارية وحاويات، و 25 شاحنة، و 7 مسالخ، و 7 مدافن للنفايات، و 18 وحدة غاز حيوي.

التدريب والتوعية

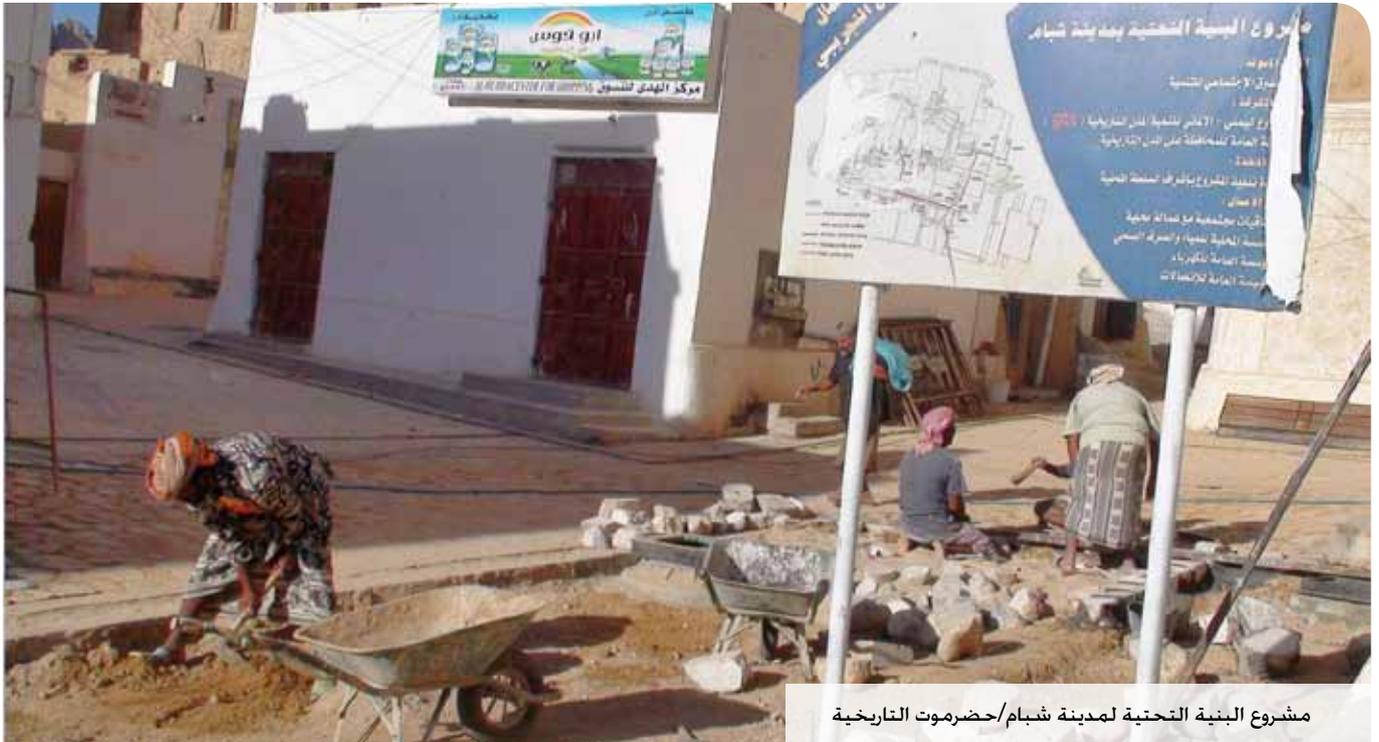
يهدف هذا القطاع الفرعي إلى بناء القدرات لضباط مشاريع الصندوق. والاستشاريين. والموظفين الحكوميين. والمنظمات غير الحكومية.. وذلك في سياسات ومعايير واجراءات الصندوق في قطاع الصرف الصحي. كما يهدف القطاع إلى تقديم البناء المؤسسي والتدريب اللازم للجهات الكفيلة لإدارة المشاريع بعد إنجازها لضمان استمرارية تقديم الخدمة.

وخلال العام. تمت الموافقة على 45 مشروعاً. بتكلفة تقديرية تقارب مليون دولار. وذلك لتنفيذ 1,021 حملة توعية صحية باستخدام منهج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع.. فضلاً عن تدريب 345 استشارياً (من كلا الجنسين) على تطبيق هذا المنهج.

وقد تم تراكمياً إنجاز 90 مشروعاً. بتكلفة إجمالية تبلغ 1.2 مليون دولار. وذلك لتنفيذ أكثر من 1,000 حملة توعية صحية وتدريب 821 استشارياً. و 190 شخصاً من هيئات حكومية ومنظمات غير حكومية. وتتنوع هذه المشاريع على التدريب والتوعية (حملات توعية صحية وبيئية تركز على الصرف الصحي السليم. وغسل الأيدي. ومعالجة المياه في المنازل) بتطبيق منهج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع.

مشروع البنية التحتية لمدينة شبام (حضر موت)

يتواصل العمل في مشروع البنية التحتية لمدينة شبام (حضر موت). والذي يشمل مكوّنات الصرف الصحي والمياه والكهرباء والاتصالات والإنارة والرصف والتوصيلات المنزلية. وقد وصلت نسبة الإنجاز في المشروع ككل إلى 55% (مع نهاية عام 2012).



مشروع البنية التحتية لمدينة شبام/حضر موت التاريخية

الإطار 4

الصرف الصحي التام يساهم في تحسين صحة وحياة سكان القرى

تعاني شعوب العالم الثالث من أمراض تسببها كثير من الظواهر والممارسات البيئية السلبية. وفي دولة شديدة الفقر مثل اليمن، تعاني كثير من المجتمعات الريفية من مشكلة قضاء الحاجة في العراء، وعدم غسل الأيدي، وشرب الماء بدون تنقية.. وذلك يعود إلى عدد من الأسباب منها قصور الوعي الصحي، وشحة المياه، والجانب الاقتصادي.

واستجابة لهذه المشكلة، نجح الصندوق الاجتماعي في الإسهام في رفع الوعي الصحي والبيئي عبر تطبيق منهج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع في عدد من أشد المناطق تأثراً في المجتمع، محققاً نسباً عالية من النجاح.

استهدف الصندوق 19 قرية في عزّل بني نسر وبني عوف وبني نوف في مديرية المदान (محافظة عمران) كانت متأثرة بالآثار البيئية والصحية لمشكلة الصرف الصحي المكشوف. وقد اشتركت هذه القرى بعامل مشترك وهو انتشار خمسة أمراض نغصت حياة معظم سكانها الذين يبلغ عددهم 8,067 شخصاً، وخاصة الأطفال. وأنهكت ميزانيات الأسر التي تقطن 769 منزلاً، لتنعكس بذلك على مستوى حياة الناس بشكل عام. وهذه الأمراض هي الإسهال والبلهارسيا والملاريا والديدان المعوية وأمراض الكلى.

نزلت فرق الصندوق الاجتماعي إلى القرى المستهدفة لدراسة الوضع البيئي والصحي والاجتماعي للقرى المستهدفة لتجد انتشاراً عالياً ومتوسطاً لتلك الأمراض... بالإضافة إلى المناظر المؤذية لأماكن انتشار المخلفات البشرية والمنزلية، كما تبين أن 671 منزلاً تعوزها مرافق الصرف الصحي، وأكثر من 78% منها لا تحوي مغاسل لغسل الأيدي، و 87% من قاطنيها لا يشربون المياه النظيفة.

باستخدامه التوعية المجتمعية المكثفة ذات التأثير الإقناعي، طور الصندوق أسلوبه في معالجة مثل تلك الآثار البيئية بمحاصرتها من عدة نواح، مثل: تحفيز ومتابعة أصحاب المنازل لبناء الحمامات، وحفر البيارات، وتغطيتها.. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المرافق العامة كالمساجد والمدارس.. وكذا حل المشاكل أثناء اللقاءات والمناسبات العامة، والقيام بحملات نظافة للقرية.

بعد تنفيذ حملات التوعية باستخدام منهج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع، كانت النتيجة مختلفة تماماً، حيث ارتفع عدد المنازل المزودة بمرافق صحية من 98 منزلاً إلى 406 منازل (بنسبة نمو تجاوزت 400%)، وارتفعت نسبة التغطية العامة بالمرافق الصحية من 13% (قبل التدخل) إلى 53% (بعد التدخل).

الزراعة والتنمية الريفية

ينفذ الصندوق مشاريع زراعية وحيوانية إنتاجية في 23 مديرية ضمن 5 محافظات
تعتمدُ على الأمطار بهدف تمكين المزارعين في المناطق المستهدفة من تطوير
وتنوع وتسويق منتجاتهم



بندرج في الأنشطة والفعاليات المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية—بشكل رئيس—قطاع الزراعة. وبرنامج التدخل المتكامل. واستهدفت المشاريع فئات ريفية فقيرة للمساهمة في تحسين أحوالها المعيشية من خلال تمويل مشاريع ذات طابع اقتصادي ومشاريع بنوية تحتية. وكذا بناء قدرات المستهدفين. وتقديم الدعم التنموي لمختلف الشرائح. وقد تمّ خلال عام 2011 الموافقة على 86 مشروعاً في قطاع الزراعة بتكلفة تقديرية تقارب 8.3 مليون دولار. يستفيد منها مباشرة 174,521 شخصاً (48% منهم من الإناث)... فيما بلغ عدد المشاريع الموافق عليها في قطاع التدخل المتكامل 56 مشروعاً بتكلفة تصل إلى 5.4 مليون دولار تقريباً. تراكمياً. يستفيد منها استفادة مباشرة 27,842 شخصاً (49% إناث). تراكمياً. بلغ عدد المشاريع في الزراعة 414 بكلفة تقديرية إجمالية تقارب 42.9 مليون دولار. يستفيد منها حوالي 575,567 شخصاً (49% إناث).. وفي التدخلات المتكاملة 293 مشروعاً بكلفة تقديرية إجمالية تتجاوز 23.2 مليون دولار. يستفيد منها نحو 293,193 شخصاً - منهم 43.3% إناث (الجدول 6).

البيان	الزراعة		التدخل المتكامل	
	2012	تراكمي (2012-1997)	2012	تراكمي (2012-1997)
عدد المشاريع التي تم تطويرها	86	414	56	293
التكلفة التقديرية (دولار)	8,280,620	42,899,063	5,381,503	23,230,634
المشاريع المنجزة	37	148	10	171
المنصرف (دولار)	7,612,128	14,871,185	1,578,755	12,961,060
المستفيدين المباشرين - تقديري	174,521	575,567	27,842	293,193
نسبة المستفيدات من الإناث (%)	48	49	49	43
العمالة التقديرية المؤقتة (يوم عمل)	210,272	1,040,330	101,850	602,767

الجدول 6

مؤشرات الزراعة والتنمية
الريفية مؤشرات قطاعي
المياه والإصحاح البيئي

قطاع الزراعة

يهدف هذا القطاع إلى زيادة إنتاجية ودخل المزارعين الفقراء من خلال أنشطتهم الزراعية لتمكينهم من تحديث وتنويع إنتاجهم الزراعي والحيواني. ويتم التركيز على حماية التربة. وإدارة تجميع المياه. وأعمال الحماية من الفيضانات. وتحسين نظم الري التقليدية. والحفاظ على المياه الجوفية. وتشجيع زراعة المحاصيل عالية القيمة.

مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية

ينفذ الصندوق المكوّن الثالث لمشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية في 23 مديرية في 5 محافظات (المحويت. ولحج. وحجة. والحديدة. وصنعاء). بالإضافة إلى تدخلات في المياه للتنمية الزراعية. وخلال العام. تم تشكيل وتدريب 52 مجموعة منتجات ومنتجين ريفيين (تراكمياً: 2,190). وموّل 343 مجموعة (تراكمياً: 1,454)... كما جرى تمويل 1,656 مشروعاً إنتاجياً فرعياً للمجموعات على المستوى المحلي. كما تم استكمال عدد كبير من البرامج التدريبية ونقل المعارف الحديثة والمهارات التطبيقية إلى أوساط المجموعات الإنتاجية المستهدفة في المحافظات الخمس. وذلك في الإنتاج الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) والداجني والجوانب المؤسسية والتنظيمية والمالية وإدارة المشروعات. كما تم تكوين 94 مجموعة بذور وبناء قدراتها التنظيمية. وتطوير برنامج تدريبي لها.. فضلاً عن البدء بتنفيذ مشروع لتأسيس 5 جمعيات بذور في المحافظات الخمس. وبناء قدراتها التنظيمية والمؤسسية. وطوّرت كذلك برنامج يهتم بتعليم الكبار من خلال فصول محو الأمية في أوساط المجتمعات المستهدفة. وجرى أيضاً التخطيط المشترك والعمل والتنسيق مع وزارة الزراعة ومكتب إيفاد والبنك الدولي لتدريب فنيين بيطريين. وتوفير الخدمات البيطرية في 119 مجتمعاً. وتنفيذ زيارات ميدانية مشتركة إلى عدد من المجموعات ومشروعاتها في بعض المحافظات. وكذا تنفيذ حملة تحصين مشتركة ضد مرض طاعون المجترات والدودة الحلزونية اللذين انتشرا مؤخراً في بعض

المديريات في الحديدة.

كما بدأ التنسيق والتواصل مع السلطة المحلية، وعقد لقاءات معها. ودعوتها للمشاركة في العديد من ورش العمل. وحازت المرأة في المناطق المُستهدفة على اهتمام متزايد للمشاركة في أنشطة مشروع الزراعة المطرية. حيث تصل مساهمتها فيه إلى 60% في الشق النباتي و 90% في الشق الحيواني. كما مثلت المجموعات النسوية 47% من إجمالي المجموعات التي تم تشكيلها في المحافظات والمديريات المستهدفة. و 55% من المجموعات المختلطة التي تم دعمها وتمويل مشروعاتها الإنتاجية. كما تلقت نصيباً وافراً من أنشطة التدريب وبناء القدرات.

مجموعات مُؤَلِّت				مجموعات سُكِّلَت وَدُرِّت				المستوى المجتمعي
2012	2011	2010	2009	2012	2011	2010	2009	
309	249	633	229	-	-	1,485	653	المجتمع
34	-	-	-	52	-	-	-	بين المجتمعات
343	249	633	229	52	0	1,485	653	الإجمالي
1,454				2,190				الإجمالي الكلي

مؤشرات مشروع الزراعة
المطرية (مخرجات
المجموعات الانتاجية
الريفية)

وفي مشاريع وتدخلات البنية التحتية، والتي تشمل التدخلات المائية (مساقط، خزانات، قنوات) وصيانة التربة، وحماية ضفاف الوديان، وإعادة تأهيل المدرجات الزراعية.. تم إنجاز مجمل الأعمال في وادي أديم (مديرية المقاطرة، محافظة لحج). ويتواصل العمل في المشروع التجريبي لخزانات الري التكميلي في المديرية، وكذا المشروع التجريبي للحفاظ على التربة والمياه في الفواحه (جبل رأس، الحديدة) وأعمال استصلاح قنوات الري السيلي، كما تم إنجاز معظم الأعمال في المسقط المائي في وادي مجبر (مديرية الرجم، محافظة المحويت). وكذا إنجاز جدران حماية من السيول في المسقط المائي في مديرية المغربية (محافظة حجة). وكذلك جدران حماية في المسقط المائي لوادي بني عامر (أسلم، حجة). فضلاً عن تأهيل مدرجات زراعية في المسقط المائي في المصانع (وادي الغيل، أسلم). وجرى كذلك توريد وتنفيذ 3 شبكات ري حديث، فضلاً عن تنفيذ دورتين تدريبيتين في تقنيات الري المختلفة في الرجم (المحويت) ومستبأ (حجة). وفي المشاريع التجريبية لاستبدال أشجار القات، شارف مشروعان على الانتهاء في مديرتي السودة ومَسَوْر (عمران). حيث تم توفير 400 شتلة بن ولوز بديلة لأشجار القات، بالإضافة إلى شبكات ري بسيطة.

المؤشر	عام 2012	تراكمي
تأهيل مدرجات زراعية (بالمتر المربع)	70,043	79,782
خزانات ري تكميلي (بالعدد)	114	188
سعة خزانات الري التكميلي (بالمتر المكعب)	20,775	24,925
قنوات الري (بالعدد)	31	31
المساحات المروية (هكتار)	160	160
جدران حماية من السيول (متر مكعب)	14,840	24,969
مساحات تشجير حراجي (هكتار)	6.5	6.5
حماية أراضٍ (هكتار)	150	185
توريد الشتلات (بن)	960	960
توريد فسانل نخيل	300	300

مؤشرات مشروع الزراعة
المطرية (مخرجات البنية
التحتية)

المياه للتنمية الزراعية

في جانب السدود، تم خلال العام، إنجاز 7 مشاريع بكلفة تقديرية تقارب 1.4 مليون دولار وسعة 400,000 م³. يستفيد منها حوالي 8,838 شخصاً. تنوعت هذه المشروعات على محافظات حضرموت، وعمران، والجوف، والضالع، وصنعاء، وشبوة. وبذلك يصل العدد الإجمالي التراكمي للمشاريع المنجزة في هذا القطاع الفرعي إلى 95 مشروعاً بكلفة تقارب تبلغ حوالي 12.6 مليون دولار، وبسعة إجمالية تقارب 7.8 مليون م³. ويستفيد منها 24 ألف شخص. كما يجري تنفيذ 3 سدود صغيرة جديدة. بكلفة تقديرية تصل إلى نحو 600 ألف دولار، وتبلغ سعتها حوالي 347 ألف م³. ويُتوقع أن يستفيد منها قرابة 6,500 شخص.

حالة المشاريع	عدد المشاريع	السعة التخزينية (م ³)	المساحة المروية (هكتار)
المشاريع المنجزة عام 2012	7	759,632	139.5
المشاريع المنجزة تراكمياً	95	7,799,060	368.5
المشاريع تحت التنفيذ	3	346,576	1,394.3
المشاريع الموافق عليها	8	809,875	298

مؤشرات المياه للتنمية
الزراعية (السدود)

وفي إطار مشاريع إحلال زراعة القات وإيجاد البدائل، فقد تم تقريباً إنجاز المشاريع التجريبية في مديرتي السودة ومسور (محافظة عمران). كما تم توفير 400 من الشتلات البن واللوز ليحل هذان المحصولان محل أشجار القات، وجرى أيضاً توفير وتركيب أنظمة ري بسيطة.

ينفدُ الصندوقُ الاجتماعي للتنمية بنجاح آلية التعاقدات المجتمعية في عدد من تدخلاته، وهي الآلية التي تُعتبر المجتمعات المحلية فيها هي قائدة المشروع الذي تديره لجنة مجتمعية يتم انتخابها من قِبَل المجتمع، وينفذه بالكامل مقاولون وعمال محليون (من منطقة المشروع) وتُستَرى مواد البناء من المحلات في إطار العزلة التي يقع المشروع فيها، وبشكل تنافسي وشفاف.. بحيث ويؤدّي ذلك إلى إيجاد حركة اقتصادية وتنموية، وخلق عمالة ملحوظة في إطار العزلة.

إن آلية التعاقدات المجتمعية فكرة مبتكرة جديدة وهاذفة، تساعِدُ على بناء القدرات لتنفيذ الإجراءات التعاقدية والمشتريات، وكذا الإشراف على تنفيذ المشروع. كما تعملُ هذه الآلية على تعزيز المساواة والإنصاف والشفافية في تنفيذ المشاريع، فضلاً عن خلق فرص عمل، وقد لوحظ أنها تخلق شعوراً بتملُّك المجتمع للمشروع، وثقة في ممارسة الأعمال، حيث أصبح العديد من الأفراد المشاركين في أعمال المشروع مقاولين في مناطقهم.

في نهاية عام 2010 قام الصندوق بتطبيق هذه الآلية في مشروع الزراعة المطرية الذي استهدف الإدارة المتكاملة لمسقط مياه وادي شريم في منطقة رحبات بمديرية برع (الحديدة)، وأنزل مناقصة مقابولة من أجل إنتاج 9,556 شتلة أشجار زراعية مثمرة وحراجية لاستخدامها في المشروع، تقدم للمنافسة 3 مقاولين.. وهنا حدث ما لم يكن في الحسبان حينما كان من بين المتقدمين امرأة شابة أمية لها 5 بنات وولدين كانت هي من فازت بالمنافسة، كانت المرة الأولى في حياة المنطقة أن تدخل فيها امرأة مثل زكية حسن إبراهيم كمقابولة، وكانت الحادثة مثار جدل وتندر وانتقاد المجتمع المحلي هناك وخاصة أن المقابولة تركز على إنتاج الشتلات الحراجية التي كانوا يعتقدون أنها ذات غير فائدة اقتصادية أو زراعية.

اعتمدت زكية في التخطيط لمشروعها على اختلاف تفكيرها عن قرنائها من أبناء منطقتها، لقد كان أول مشروع اقتصادي لها أن باعت حليها الذهبية عام 2009 لشراء عين ماء استخدمته لري حقول الخضروات الخاصة بها، وكان الري من العين أحد أسرار نجاح مشروعها الجديد كما اعتمدت فيه على تشغيل ستة أفراد والبحث معاً عن الشتلات والأشجار الصغيرة التي تنمو على جبال ومرتفعات المنطقة الكثيفة بالأشجار، وفي نهاية مشروعها الأخير ربحت زكية ضعف ما أنفقت ووردت كافة الشتلات للمشروع الذي وزعها على المستفيدين أصحاب خزانات حصاد مياه الأمطار الخاصة بالمجموعات الإنتاجية الزراعية.

لم تنتهِ قصة زكية هنا، بل إنها تقدمت مرة أخرى لمنافسة جديدة في العام 2012 لغرس ورعاية 1,000 شتلة حراجية بقيمة 150 ألف ريال، وهي تقوم الآن برعايتها حتى تسلمها للصندوق قريباً، تصرح زكية قائلةً «نساء القرية مستغربات اليوم بنجاحي، كانوا ينتقدوني ويحكموا بخسارتي لأني تقدمت بسعر أقل من سعر الرجال، ودخلت مجال عمل الرجال!»

«زوجي دعمني بقوة.. واليوم يخطط لعمل مشروع له يعتمد جزئياً على مشاريعي، هو يفكر بغرس بذور أشجار غذاء نحل العسل غير المتوفرة في المنطقة لتربية النحل طوال العام بدون أن يتنقل مع الخلايا طوال العام»، ويضيف زوج زكية قائلاً: «هذا صحيح، لكني أيضاً أخطط بتعلم أساليب الزراعة والبيطرة بالطرق الحديثة.»

تقول زكية ما قالت وهي لم تُنهِ قصتها هنا أيضاً، فهي لا تزال تمتلك أرباحاً من مشروعها سابق الذكر لتستدرك أنها استثمرت جزءاً كبيراً منها في بناء حاجز مائي خاص صغير في أعلى المسقط بطول 20 متراً وارتفاع 6 أمتار تقوم مهمته على تحويل مياه الأمطار نحو خزانات مياه المجموعات الإنتاجية مقابل رسوم بسيطة من أعضائها في كل تعبئة للخزانات، تقول زكية في ذلك «المشروع بالنسبة لي استثماري مستدام وتنموي يخدم أبناء المنطقة ويوفر على الصندوق الاجتماعي عبئاً جديداً.»

برنامج التدخل المتكامل

يستمرُّ البرنامجُ في استهداف المناطق الأشدَّ فقراً، حيثُ يعملُ البرنامجُ - من خلال فروع الصندوق في المحافظات - على تنفيذ تدخلات متنوعة في 145 قرية تقع في 9 عزَل ضمن تسع مديريات من المحافظات التسع المُستهدَفة (الجدول 7). وقد تركزت أنشطة البرنامج المتكاملة في عدة مجالات اقتصادية وزراعية وتعليمية وتوعوية.. وذلك وفق خطة التنمية المجتمعية التي تحدد أولوية احتياج المجتمعات، ويجري حالياً استهداف تسع عزَل أخرى.

م	المحافظة	المديرية	العزلة	عدد القرى
1	الحديدة	التحيتا	المتينة	9
2	حضر موت	بروم ميفع	ميفع	17
3	لحج	القببطة	كرش	21
4	إب	حزم العدين	بني أسعد	8
5	حجة	كعيدنة	بني نشر	23
6	المحويت	ملحان	بني علي	11
7	عمران	بني صريم	وادعة حاشد	20
8	تعز	مقبنة	القحيفة	7
9	ذمار	وصاب العالي	الاثلوث	29
				145
				إجمالي عدد القرى

الجدول 7

لمناطق المُستهدَفة
خلال عام 2012

التدخلات في التعليم ومحو الأمية: تمت الموافقة على إنشاء وتنفيذ 48 فصلاً دراسياً، كما تم إنجاز 18 فصلاً. وجرى تنفيذ ومتابعة ما يزيد عن 120 فصل محو أمية في مختلف المناطق المستهدفة، فضلاً عن تأثيث مدرسة في قرية ظهر فري (بني معانس، وصاب السافل، ذمار). وتم كذلك تدريب معلمات من نفس المناطق لتمكينهن من إدارة الفصول وتنفيذ برنامج محو الأمية. كما تم تنفيذ عدد من الدورات التدريبية، ركزت على محو الأمية وتعليم الكبار، والتوعية بأهمية محو الأمية وتعليم الفتاة، والتعليم المجتمعي.

الأنشطة الزراعية والاقتصادية: تم تنفيذ دورات تدريبية في مجال تربية النحل وإنتاج وتسويق العسل، وصحة الحيوان، والإنتاج الحيواني.. بالإضافة إلى تنفيذ مشروع دراسة الموارد الطبيعية والاقتصادية لتحديد الموارد الموجودة في كل عزلة، كما نُفذت ورشة عمل بين لجان التنمية في عزل البرنامج والسلطة المحلية في المديريات المعنية لعرض ومناقشة الدراسات التي تم تنفيذها في هذه العزل، وكذا تعزيز التنسيق بين لجان التنمية والسلطة المحلية.

التدخلات في المياه

يتم تنفيذ ما يزيد على 1,189 سقاية خاصة تخزن 47,560 م³ من المياه، كما تمت الموافقة على تنفيذ مشروع شبكة مياه منزلية بطول 3,500 متر تخدم 650 أسرة، وكذلك مشروع تأهيل 64 بئراً لمياه الشرب.

التدخلات في الصحة والفتاة الخاصة

تمت الموافقة على مشروعين لتأهيل 40 قابلة مجتمع، ومشروعات للتوعية الصحية والبيئية في مختلف المناطق المستهدفة، وتدريب مولدات شعبيات على المهارات الصحيحة في التوليد، وتنفيذ دورة تدريبية لإعداد خطة تفعيل الخدمات

الصحية والتوعية الصحية والبيئية في المشاريع (لحج).. وَنُفِّذت كذلك دورة تدريبية لمتطوعي برنامج التأهيل المجتمعي والقبائل في عزلة العتنة (حرض. حجة) في الاكتشاف والتدخل المبكر للتأخر النمائي.. بالإضافة إلى تنفيذ منهج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع في جميع قرى عزلة وادعة حاشد (عمران) وكذا عزلة المتينة التحيتا (الحديدة) - وعددها 29 قرية.

التدخلات في الطرق

جرى متابعة تنفيذ عدة مشاريع طرق. مثل طريق «المحلة - المبرك - الرضم - الصراف» (بني معانس). وطريق «عرزمة - عمق» (الأثلوث). وطريق «مدرجة - كرش- القبيطة» (لحج). وطريق «الحرق- البلس» (بني علي / ملحان / المحويت) بطول إجمالي يبلغ 24 كم.

التفعيل المجتمعي وبناء قدرات ضباط البرنامج

نُفِّذت خطة التفعيل المجتمعي في مناطق البرنامج. بدءاً بمنطقة بني معانس (وصاب السافل. ذمار) من خلال نزول فريق البرنامج وضباط الفروع بهدف مراجعة أنشطة البرنامج المنفذة. وتفعيلها. وبناء قدرات ضباط البرنامج في الفروع ميدانياً.. فضلاً عن تنفيذ ورشة عمل لضباط البرنامج بهدف تقييم مستوى سير البرنامج. وتبادل الخبرات بين الضباط في الفروع.

السلطة المحلية وتنظيم المجتمع وبناء القدرات

تم تكوين وتدريب 82 تكويناً مجتمعياً في مجالات مختلفة. وكذا تدريب أعضاء السلطة المحلية على آلية التعاقدات المجتمعية في 6 مديريات. فضلاً عن نقل الخبرات إلى السلطة المحلية.

المؤشر	المنجز
عدد العزل المستهدفة	9
عدد القرى المستهدفة	145
الأطر المجتمعية التي تم إنشاؤها وتدريبها (لجان تنمية / تكوينات مجتمعية)	82
عدد الأفراد الذين درّبوا في مجالات مختلفة (صحية، تعليمية، زراعية، اقتصادية)	ذكور 508 إناث 415
إجمالي عدد المستفيدين	75,674

الجدول 8

مُخرجات برنامج التدخلات المتكاملة (حتى نهاية عام 2012)

الإطار 6

بني معانس تشهد تغييراً تنموياً ملموساً

تعد عزلة بني معانس بمديرية وصاب السافل (ذمار) واحدة من أفقر العزل في اليمن التي تفتقر لأبسط الخدمات لأسباب مختلفة. ولذا ترك معظم شباب المنطقة التعليم واتجهوا إلى مختلف المدن والدول المجاورة للعمل بأجور زهيدة تكاد لا تفي باحتياجات أسرهم. واستجابة لهذه التحديات، استهدف برنامج التدخل المتكامل هذه العزلة قبل عامين لبنني فيها حتى الآن طريقاً ريفياً ومدرستين و 6 خزانات حصاد مياه في الجبل وتحسين بئري مياه وشبكتي توزيع المياه إلى 142 منزلاً مشتتة بشكل واسع تحت إدارة مشروعين مجتمعيين التي انتخبها المجتمع إضافة إلى عدد من المشاريع النوعية في مجال محو الأمية والتوعية الصحية وبناء القدرات.

كانت تلك الجهود من أجل القضاء على معاناة المرأة في الرحلات اليومية الشاقة في جلب الماء وتشجيع الفتيات على الاستمرار في التعليم، حيث وصلت إلى الصف السادس أساسي 4 فتيات فقط قبل ذلك، وتضاعف عددهن اليوم أربعة أضعاف. وعند سؤال الحاج منصور علي العدوفي الذي يعيل 15 فرداً في مجتمع محنية، أفاد بأنه كان يرسل 6 فتيات و 4 أولاد لجلب الماء يومياً يحمل كل منهم 20 لتراً ضمن 20 رحلة إلى أسفل الوادي، مما كان يؤثر على مستوى وانتظام تعليمهم. قبل إنشاء وتجهيز المدرستين هناك، كان 230 طالباً وطالبة يدرسون في مبانٍ مهترئة ومزدحمة وتحت الأشجار، وكان الأهالي يستأجرون على نفقتهم مساكن غير ملائمة للمعلمين الذين كانوا دائماً ما يطلبون الانتقال إلى مناطق أخرى. كانت المباني معرضة لدخول الزواحف ومنها الثعابين والكلاب. بينما كانت الأرضة تسبب في سقوط بعض أخشاب السقف على الأرضية خارج أوقات الدراسة.

أما اليوم فقد نمت عدد التلاميذ وخاصةً الفتيات في التعليم بشكل ملحوظ وأصبح المعلمون أكثر استقراراً بوجود بيئة تعليمية ملائمة مع وجود الكراسي والخدمات الصحية والسلامة، ففي تجمع محنية، كان عدد الطالبات هناك 15 كن يتعلمن بجانب 165 طالباً، لتتسع مدرستها (الفوز) الجديدة اليوم لـ 70 فتاة بالإضافة إلى 180 طالباً. وفي تجمع الجبل كان عدد الطالبات 30 + 50 طالباً ليصبح عددهن في مدرسة النور الأساسية اليوم 80 + 70 طالباً.

وكان لبرنامج التدخل المتكامل بصمات فاعلة في رفع مختلف القدرات في العزلة، فقد أصبحت لجنة التنمية المجتمعية بفضل التدريب والممارسة قادرة على التخطيط وإدارة ومراقبة تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المختلفة وتقديمت بطلب للحكومة للسماح لها بتأسيس جمعية تنمية تمكّنها بتوسيع أنشطتها وتوسيع شراكاتها واستدامة عملياتها، كما قام البرنامج بتدريب مجموعات على تربية النحل ومجال صحة الحيوان والري، وأقام دورات تأهيلية للمدرسين وشكل ودرّب مجالس الآباء، ودرّب أخصائيين اجتماعيين في المدارس، ودرّب ميسري محو الأمية والتعليم المجتمعي، ودرّب الجدات الشعبيات على الممارسات الصحية السليمة في التوليد، وأهل مرشحات صحيات، وموّل منحاً لتدريب قابلات مجتمع حصلن على مؤهل دبلوم سنتين.

التدريب والدعم المؤسسي

تهدفُ التدخلاتُ في قطاعَي التدريب والدعم المؤسسي إلى تقديم الخدمات من خلال التدريب وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لشركاء الصندوق من الاستشاريين، واللجان المجتمعية، وصغار المقاولين، والفنيين، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية... الخ والذين ترتبط أنشطتهم بالتخفيف من الفقر والتنمية المحلية. وسيتم إنجاز ذلك من خلال الاستمرار في تمكين الخبرة المكتسبة والتعلم التشاركي، وكذا تبادل المهارات وخاصة في مجالات تخفيف الفقر ودعم الجهود المفضية إلى الحكم الرشيد وتعزيز اللامركزية و تفعيل التنمية المحلية في إطار الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي.



في عام 2012م تمت الموافقة على 180 مشروعاً بتكلفة قدرها 5.77 مليون دولار. ويشمل هذا المبلغ 141 مشروعاً تدريبياً تقدر تكلفتها بحوالي 4.82 مليون دولار و 39 مشروعاً للدعم المؤسسي تقدر تكلفتها بحوالي 0.95 مليون دولار. وتراكمياً طور القطاع الأول 960 مشروعاً (بتكلفة قدرها 24.5 مليون دولار) . وطور القطاع الثاني 628 مشروعاً (قيمتها حوالي 27.9 مليون دولار) الجدول (9).

البيان	التدريب		الدعم المؤسسي	
	2012	تراكمي (2012-1997)	2012	تراكمي (2012-1997)
عدد المشاريع التي تم تطويرها	141	960	39	628
التكلفة التقديرية (ألف دولار)	4,818,010	24,502,863	952,188	27,959,926
المشاريع المنجزة	44	733	28	523
المنصرف (ألف دولار)	2,704,474	14,926,518	1,146,658	22,828,688
المستفيدون المباثرون (بالآلاف) - تقديري	35,365	173,065	14,583	669,277
نسبة المستفيدات من الإناث (%)	41	39.5	44	46.5
العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل)	69,487	363,835	13,315	686,001

الجدول 9

مؤشرات التدريب والدعم
المؤسسي

وتركز خطة وحدة التدريب والدعم المؤسسي لعام 2012م على مجالات تخص بناء القدرات البشرية والمؤسسية لمختلف الفئات والجهات المستهدفة ووفقاً لموجهات الخطة. وتشمل القطاعات الفرعية المستهدفة ما يلي:
وتركز خطة وحدة التدريب والدعم المؤسسي لعام 2012م على مجالات تخص بناء القدرات البشرية والمؤسسية لمختلف الفئات والجهات المستهدفة ووفقاً لموجهات الخطة. وتشمل القطاعات الفرعية المستهدفة ما يلي:

برنامج التمكين للتنمية المحلية

يهدف برنامج التمكين للتنمية المحلية إلى مساعدة المجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تسهيل وزيادة التعاون بين المجتمعات المحلية. في إطار العزّل والمراكز وضمن المديرية. وكذا المحافظات. وقد أصبح البرنامج مكوّنًا رئيسياً في المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية. انطلاقاً من إدراك فعالية وأهمية البرنامج. كما يسعى البرنامج إلى تمكين السلطة المحلية من إعداد خطط تنموية بمشاركة المجتمع. وبما ينسجم مع الموارد المحلية المتاحة. وكذا التوجهات والمؤشرات الوطنية، بالإضافة إلى كونها مبنية على احتياجات وأولويات المجتمعات المحلية. وتشمل المكونات الرئيسية للبرنامج ما يلي:

على مستوى المجتمع

تم تنفيذ أنشطة لتفعيل المجتمع. وأنشطة توعوية. وتشكيل مجالس تعاون القرى ولجان العزل. وكذا القيام بأنشطة مبادرات ذاتية.

وفي هذا الصدد، نُفذت الأنشطة الواردة أدناه مع تكاليفها التقديرية في مديريات ومحافظات مختلفة:

2012		المؤشر
تحت التنفيذ	منجزة	
1243	314	عدد خطط المجتمع المعدة من قبل مجالس القرى المشكّلة
7633	رجال 1944	أعداد أعضاء مجالس القرى الذين تم تدريبهم
7458	نساء 1784	
175	45	عدد لجان العزل المشكّلة
725	رجال 260	عدد أعضاء لجان العزل الذين تم تدريبهم على (كيفية المشاركة مع السلطات المحلية في عملية التخطيط وإعداد التقرير التنموي للعزلة)
140	نساء 10	
175	54	تقارير تنموية تم إعدادها في العزلة تصف (الوضع التنموي لكامل العزلة وتعكس أولويات الاحتياجات الرئيسية)
1243	492	عدد المبادرات الذاتية التي تم تمويلها وتنفيذها كاملةً من قبل المجتمع (كجزء من رأس المال الاجتماعي المفعّل أثناء تنفيذ أنشطة التمكين)
	(التكلفة التقديرية = 19,650,000 ريال)	
مخرجات برنامج التمكين على مستوى السلطة المحلية لعام 2012م		
18	5	عدد المديريات التي غطاها البرنامج
18	5	التقارير التنموية وخطط المديريات التشاركية المنتجة
-	23	دراسات التحليل المؤسسي المنفذة للسلطات المحلية على مستوى المديرية
13	10	مديريات تسلمت دعماً مؤسسياً يعتمد على تحليل الفجوات
817	229	عدد كوادرات السلطة المحلية الذين درّبوا في المحافظات والمديريات المستهدفة

مخرجات برنامج التمكين
على مستوى المجتمع
لعام 2012

منظمات حكومية

في هذا القطاع الفرعي تم تطوير 16 مشروعاً بدعم الصندوق وشركائه وعلى النحو التالي:
الدعم المؤسسي للبرنامج الوطني للأسر المنتجة والذي يهدف إلى إنشاء بنية تحتية معلوماتية تتضمن شبكة معلومات وقاعدة بيانات لكل أنشطة البرنامج .
- تطوير مؤسسي للجان التحكيم العمالية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- بناء قدرات ضباط وضابطات الوحدة على إدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي
- دعم مؤسسي لإنشاء نظم معلومات إدارتيّ الإشراف والمتابعة والعمود في وزارة الأشغال العامة والطرق.
- دراسات تحليل مؤسسي لكل من اللجنة الوطنية للمرأة والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ومكتب الأشغال العامة والطرق بأمانة العاصمة. ودورة تحليل مؤسسي لفريق من موظفي وزارة التربية والتعليم
- مشاريع الدعم المؤسسي للهيئة العامة للكتاب في محافظة تعز ومكتب الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمنية في محافظة إب وإدارتي تنمية المرأة العاملة والجمعيات والاتحادات في مكتب الشؤون الاجتماعية في محافظة إب ومركز للأسر المنتجة في مديرية الشماليين في محافظة تعز.

منظمات غير حكومية

يهدف الصندوق إلى تحسين قدرات المنظمات غير الحكومية في الجمهورية لتمكينها من تقديم الخدمات للمستفيدين بشكل كفء وفعال، وكذا لعب دور كشريك في التنمية في الريف والحضر. والمشاريع التي تنفذها وحدة التدريب والدعم المؤسسي في هذا المجال تشمل التدريب الإداري والمالي وأنشطة الدعم المؤسسي التي تساهم في بناء قدرات هذه المنظمات.

ودعم المنظمات غير الحكومية يمر بعدة مراحل لضمان الكفاءة والفعالية. بدءاً بالاختيار وفقاً للمعايير المحددة، ثم تقييم القدرة المؤسسية للمنظمات غير الحكومية المختارة والذي تتبعه تدخلات معتمدة على نتائج التقييم. وخلال عام 2012 جرى تطوير 21 مشروعاً للتدريب و 7 مشاريع للدعم المؤسسي يستفيد منها حوالي 76 منظمة وجمعية ومركز واتحاد ونقابة ومؤسسة في 15 محافظة.

بالإضافة إلى توفير التجهيزات الضرورية في المشاريع المعنية بالدعم المؤسسي. تم توفير تدريب في المجال المالي والإداري. والفئات الخاصة، وتقنيات وأساليب التدريب، وإدارة إعداد المشاريع، وتدريب التمويل، واللوائح الإدارية، والتوعية الصحية والبيئية، وتدريب معلمات محو الأمية، والتسويق، والمناصرة وكسب التأييد، والعمل الطوعي، والتخطيط الاستراتيجي، والنظام المحاسبي المبسط، وكتابة التقارير، ودراسة الجدوى، والأرشيف والسكرتارية... بالإضافة إلى تدريب متقدم في الخياطة والتطريز والأشغال اليدوية والكوافير.

كما تم إعداد وطباعة حقيبة تدريبية تتضمن الدورات الأساسية التي تحتاجها المنظمات غير الحكومية، والتي تشمل أساسيات التنمية، وأساسيات الإدارة، وإدارة المشاريع للمنظمات غير الحكومية، وتدريب التمويل، والإدارة المالية للمنظمات غير الحكومية، والتخطيط الاستراتيجي.

ويتم تدريب 190 مدرباً يتبعون كافة فروع الصندوق في هذه الحقيبة.



برنامج التمكين للتنمية المحلية - لحج

تجمعات محلية

شملت مخرجات المشاركة المجتمعية خلال عام 2012 ما يلي:

539	لجان مستفيدين تم تشكيلها وتدريبها
140	دراسات البحث السريع بالمشاركة PRA (5 مشاريع قامت فروع الصندوق من خلالها بتنفيذ دراسات في هذا المجال تخص خطة الصندوق لعام 2013م)
236	ذكور إناث
90	استشاريون تم تدريبهم في مواضيع المشاركة المجتمعية

برنامج مناصري التنمية في الريف (روافد)

يؤهل هذا البرنامج الطلبة الجامعيين الريفيين حديثي التخرج ليصبحوا مناصرين للتنمية الريفية في مناطقهم. ويغطي البرنامج أنشطة واسعة، تتضمن بعضها ما يخص الأشغال كثيفة العمالة وفرص العمل المختلفة، وعلى النحو التالي: بناء قدرات الطلبة الجامعيين الريفيين حديثي التخرج، ودفع مخصصات لهم لتسهيل انخراطهم في التدريب. يحصل بعض هؤلاء المتدربين على فرص عمل من خلال توقيع عقود مع الصندوق للقيام بدراسات التحليل السريع بالمشاركة PRD وتدريب مدرسين، وذلك بعد انخراطهم في تدريب متعمق يختص بهذه المجالات يستمر الصندوق في تسويق هؤلاء المناصرين الريفيين وكذا الاستمرار في تحديث قاعدة البيانات التي تحتوي على البيانات الخاصة بهم متابعة أنشطة المتدربين في مناطقهم (أنشطة المبادرات الذاتية التي تُعتبر من مخرجات تدريبهم). دعم المنظمات التابعة للمناصرين والتي تم تأسيسها نتيجة لأنشطة البرنامج



تدريب في إطار برنامج «روافد» - المكلا. حضرموت

قطاع خاص (أفراد)

تم تطوير 36 مشروعاً في هذا القطاع. تهدف إلى تأهيل 1,404 من المهندسين الاستشاريين والمدربين والفنيين وصغار المقاولين في جميع فروع الصندوق (وبحسب احتياج كل فرع). وذلك في مجالات تشمل البحث المجتمعي. ومنهجية التقييم السريع بالمشاركة. وتطوير دراسات تحديد الاحتياج لعام 2012. والتعاقدات المجتمعية. وضبط الجودة. وتطوير قدرات الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وآليات عمل الصندوق. والنظام المحاسبي المبسط للجمعيات. والأساليب التنفيذية والتعاقدية. وتشكيل اللجان المجتمعية. والإشراف على المشاريع. والتطوير المؤسسي، وتنظيم وتنسيق الدورات التدريبية. والنقد مقابل العمل، وتطوير حقائب تدريبية.

الإطار 7

يظل الصندوق الاجتماعي رائداً تنموياً لنا ولكل المنظمات

تخرجت من كلية الآداب تخصص تربية إسلامية عام 2006 في بداية الأمر. وبعد التخرج التحقت بالصندوق الاجتماعي للتنمية. حيث لم تكن لدي أية خبرة سواء على المستوى الشخصي أو على المستوى التنموي حتى في إطار قريتي.. وبعد الالتحاق. حصلت على العديد من الدورات. ومنها دورة المفاهيم التنموية ودورة البحث السريع بالمشاركة ودورة تشكيل اللجان التنموية.. حيث كانت نقطة ولادة وتحول في حياتي. والتي من خلالها عملت مع الصندوق في جانب المشاركة المجتمعية. حيث فتحت مداركي وعملت على تطوير ذاتي ونقل خبرتي إلى مجتمعي لرفع الوعي لدى أبناء قريتي..

وأيضاً لا أنسى بأنني قد حصلت على فرص عمل كثيرة في عدة جهات. منها منظمة شركاء ومشروع تحسين معيشة المجتمع والمركز اليمني لقياس الرأي العام.. وكذلك حصلت على دورة خارج الوطن (لبنان) في مجال إدارة النزاعات خاصة النزاعات المعيقة لعلمية التنمية.

وحالياً أعمل مديراً لمشروع شبكة الأمان الطارئ في محافظة مأرب. وهو تابع لمنظمة الإغاثة الإسلامية (الشيء الجميل أثناء تنفيذي للمشاريع. هو أنني لا بد أن أعمل دراسة لمدى إمكانية نجاح المشروع بعيداً عن النزاعات لمعرفة مدى تأثير المشروع بالنزاع. وكذلك تأثير المشروع في خلق النزاع أو حله).

من خلال عملي مع المنظمات - وبدون مبالغة - أستطيع القول بأن كل المنظمات تظل تستقي خبراتها من خبرات الصندوق الاجتماعي. ولذلك يظل الصندوق الرائد في المجال التنموي.

وأخيراً. لولا الصندوق الاجتماعي للتنمية. ومن خلال الدورات التي تبناها والتي استفدنا منها. لما وصلت إلى ما وصلت إليه من معارف ومهارات وإمكانيات في تحليل الأوضاع المجتمعية حتى على المستوى الشخصي. وتخطي حاجز الخوف. والكف عن أن نظل اتكاليين على الغير.

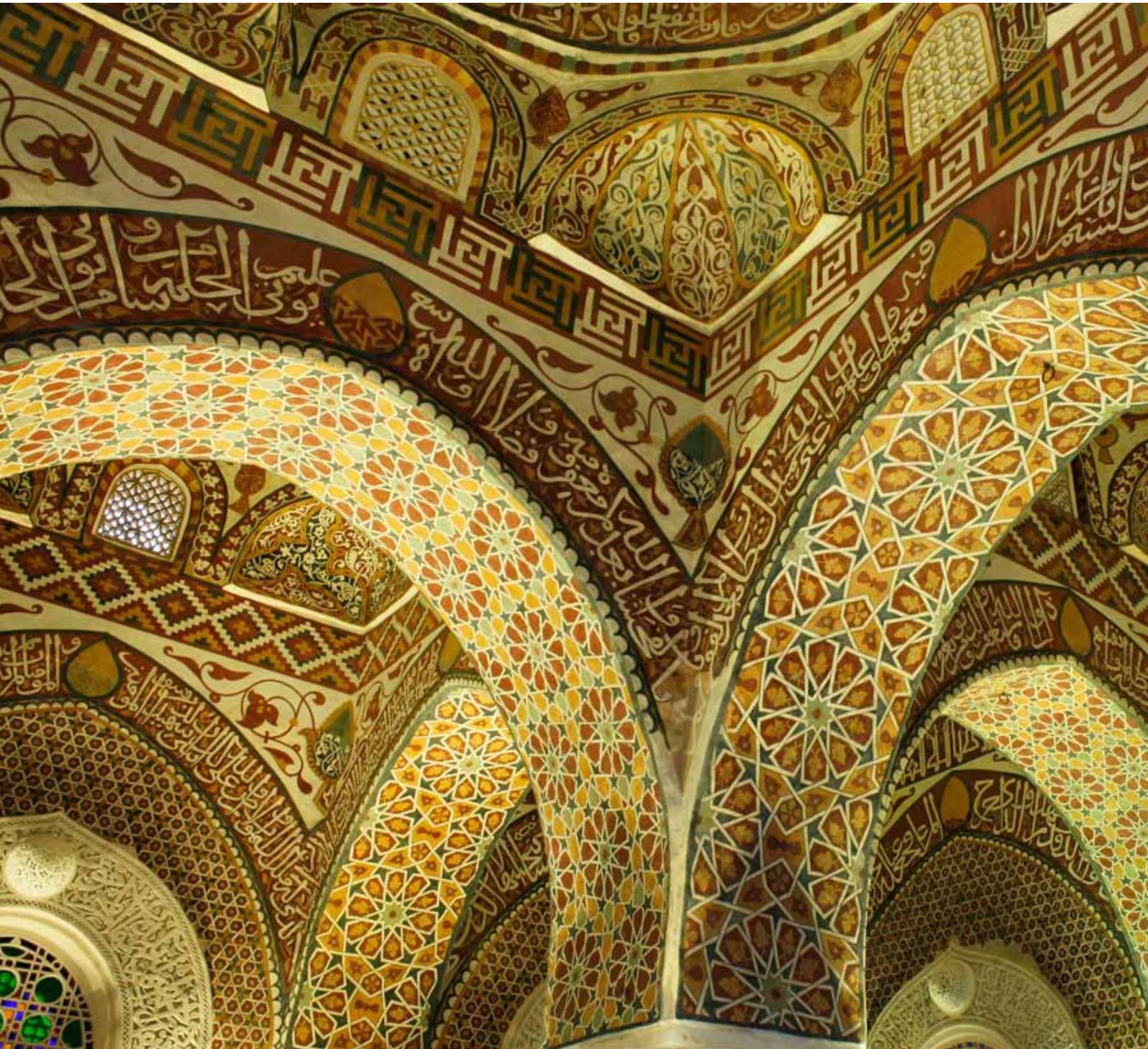
الآن أنا أستطيع العمل في أي مكان بفضل الله. ثم بفضل الصندوق الاجتماعي لي. عندي مؤهلات ودورات أستطيع أبرزها آلية منظمة. وأنا فخور بذلك. فللصندوق الاجتماعي للتنمية منا كل الوفاء والشكر.. وكذلك القائمين عليه.

علي صالح علي سعيد

من مواليد محافظة الجوف عام 1982
(مديرية برط رجوزة)

التراث الثقافي

تهدفُ أنشطة هذا القطاع إلى الإسهام في الحفاظ على الإرث الثقافي الغني والمتنوع في البلاد، والمحافظة على جوانب التراث الملموس وغير الملموس ذات القيمة التاريخية (والمهدد). وجذب السياحة، وإيجاد فرص عمل، والاهتمام ببناء القدرات الوطنية في هذا المجال.



تمت الموافقة، خلال العام، على 11 مشروعاً بالتزام وصل إلى حوالي 4.2 مليون دولار. أما تراكمياً، فقد بلغ عدد المشاريع التي طُوِّرت 269 بكلفة تقديرية إجمالية تتجاوز 58.8 مليون دولار. وينجم عنها حوالي 2.3 مليون فرصة عمل (الجدول 10).

الجدول 10

مؤشرات قطاع التراث الثقافي

البيان	2012	تراكمي (1997-2012)
عدد المشاريع التي تم تطويرها	11	269
التكلفة التقديرية (دولار)	4,204,450	58,806,247
المشاريع المنجزة*	*15	200
المنصرف (دولار)	4,281,242	44,977,947
العمالة التقديرية المؤقتة (يوم عمل)	164,720	2,254,915

* المشاريع المنجزة عام 2012 تشتمل على مشاريع من أعوام سابقة. تم استكمال تنفيذها خلال العام

لقد اتسمت الأعمال التي أُقِرَّت أو نُقِّدت خلال العام بنسبة عالية من المحتوى التشغيلي. وهو ما يتناسب مع الحاجة الضاغطة لفرض العمل على مستوى البلاد. كما أنَّ مراحلَ رئيسيةً من العمل في بعض المشاريع الكبيرة قد انتهت خلال هذا العام، فقد تم استلام المرحلة الأولى من مشروع رصف مدينة زيد، وجرى افتتاح الجناح الشرقي للجامع الكبير بعد ترميمه، وانتهى مشروع فهرسة وتوثيق المخطوطات بدار المخطوطات بصنعاء بعد إنجاز توثيق وفهرسة أكثر من 16,000 مخطوط - بما رافق ذلك من تدريب متخصص في مجال التوثيق والترميم للمخطوطات وتعزيز قدرات دار المخطوطات عبر توفير تجهيزات هامة. وفوق تقدُّم العمل في إنجاز الأعمال المخططة، أمكن - بنهاية العام - الشروع في إنجاز مرحلة جديدة من ترميم مدرسة الأشرافية.

رصف شوارع مدينة زيد التاريخية

تم التدخل في رصف أجزاء كبيرة من مدينة زيد التاريخية تعزيزاً لجهود إبقاء هذه المدينة التاريخية في قائمة التراث العالمي لليونسكو «تحت الخطر» وعدم شطبها، وقد تم إعداد مواصفات عالية للرصف يتناسب مع قيمة ومكانة المدينة التاريخية وبإشراف اليونيسكو. وقد اشتملت مشاريع الرصف على مد كابلات كهربائية أرضية تتناسب مع تنفيذ أعمال ترميم وتدعيم أساسات بعض جدران المنازل في المدينة، كما أن مشروع رصف ساحة القلعة قد تميز - بالإضافة إلى الرصف - بتنفيذ مسرح مفتوح ضمن الساحة، بما في ذلك تجهيزه بالإضاءة المناسبة لإظهار مبنى القلعة التاريخية، وقد تم الانتهاء من جميع أعمال الرصف للمشاريع الثلاثة وهي حارتا المجنبد والعلوية، وساحة القلعة، وبكلفة إجمالية تصل إلى قرابة 2.9 مليون دولار.

ترميم الجامع الكبير بصنعاء

يُعتَبَرُ الجامع الكبير بمدينة صنعاء التاريخية من أقدم الجوامع في العالم الإسلامي حيث يعود تاريخ بنائه إلى العام السادس الهجري بأمر من النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وقد بدأت أعمال الترميم في الجامع في عام 2005م بمنحة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية. استمر العمل هذه السنة بوتيرة عالية. حيث تم الانتهاء من التدعيم الإنشائي للعمود والجدران المتضررة ومعالجة جميع الشقوق.. كما تم الانتهاء من ترميم السقف الخشبي والمصنوعات في الجناح الشرقي، وفتح. كما تمت إزالة الكتل الخرسانية ومباني دورات المياه المستحدثة التي كانت أحد أسباب تسرب المياه إلى أساسات الجامع، ومن ناحية أخرى، تم تنفيذ أعمال التمديدات الكهربائية، بالإضافة إلى تواصل أعمال الترميم في أنحاء مختلفة من الجامع مصحوبة بالتوثيق لجميع أنشطة المشروع قبل وأثناء وبعد أي تدخل.

تم أيضاً افتتاح المعرض الدائم للمشروع الذي من خلاله يتم توعية زوار الجامع وتعريفهم بأنشطته لرفع مستوى الوعي بأهميته وطبيعة وخصوصية الأعمال التي يتم تنفيذها فيه ولغرض التواصل وأخذ آراء المصلين ورواد الجامع وانطباعاتهم كنوع من المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات.

ترميم مسجد ومدرسة الأشرافية (مدينة تعز) / المرحلة الخامسة

تُعتبر الأشرافية درة تعز المعمارية والتي يرجع بناؤها للعام 801 هـ في العهد الرسولي، وقد بدأت أعمال الترميم الشامل عام 2006 لخمسة مراحل. واستمر العمل في جميع مكونات المشروع. حيث تم الانتهاء من أعمال ترميم القضاض في الجدران الجنوبية والشمالية والقباب الشرقية وفي القبور، كما تم الانتهاء من جميع التمديدات الكهربائية في جميع أجزاء المبنى عدا قاعة الصلاة. وفي مجال الترميم الدقيق، فقد تم تنظيف الأضرحة والبهو ميكانيكياً بشكل كامل وأكثر من 50% من التنظيف الكيميائي بالتوازي مع استمرار التنظيف والتثبيت في القبة المتوسطة وجدرانها في قاعة الصلاة التي تجاوزت 80%. ومن ناحية أخرى، تمت المشاركة بورقة عمل عن المشروع كحالة دراسية عن جهود الإنقاذ والترميم وإعادة التأهيل ومشاركة المجتمع المحيط. وذلك ضمن فعاليات المؤتمر والمعرض الثالث للحفاظ المعماري (دبي، 19 - 17 ديسمبر 2012).

مشروع ترميم الجامع الكبير (مدينة شبام/ كوكبان)

تواصلت أعمال المشروع بوتيرة جيدة. حيث تم ترميم وصيانة قطع وأجزاء المصنذقات الخشبية المزخرفة والقطع التي تم العثور عليها في المجسمات والحفريات الأثرية مصحوبة بتوثيق الحالة الراهنة للمصنذقات الخشبية معمارياً وإنشائياً وفوتوغرافياً قبيل البدء في أية أعمال، كما تم اختيار كوادرنية متخصصة ستشكل الفريق الفني الذي سيتولى مهام الترميم للألوان الأثرية. وقد تم الانتهاء من بعض المجسمات الأثرية لمعرفة مناسيب أرضيات الجامع الحقيقية وحوله، كما تم الانتهاء من جميع أعمال البناء والتجهيز لمصلى النساء التابع للجامع. كما تواصلت أعمال التشطيب في مبنى سمسرة الثلث التابعة للجامع. كما يتواصل الترميم الإنشائي للمصنذقات والأخشاب التي تم فكها وتخزينها سابقاً.

مشروع ترميم دار العز بمدينة جبلة

تم إنفاذ هذا المَعْلَم مع إعداد ومراجعة مقترح تشغيل المبنى مستقبلاً، والموافقة عليه من قِبَل السلطة المحلية للمرحلة المقبلة لتأمين الموقع وسلامة الزوار والبدء بتأسيس وتشغيل متحف دار العز كمزار للمدينة والمنطقة. ويجري إنهاء المراجعة العلمية لما تم جمعه من مواد (أثرية- هندسية- تاريخية- توثيقية) خلال فترة عمل المشروع مع دراسة تحليلية وتوصيف لها قبل اعتمادها بصورتها النهائية تمهيداً لإخراجها في كتاب. كما استمرت أعمال القضاض لسطوح وجدران مسجد النجمة التابع للقصر مع مواصلة ترميم قضاض البركة والمواضع القديمة فيه.

ترميم مسجد الأشاعر (مدينة زبيد التاريخية) - المرحلة الثانية

في إطار المرحلة الثانية من المشروع تم الانتهاء من أعمال الحفريات والمجسمات الأثرية والتوثيق في الجهة الشمالية والجنوبية للجامع. مع إنجاز تنفيذ قنوات لتصريف مياه الأمطار في موقع الحفريات في الجهة الجنوبية والشمالية لتجنب حدوث أضرار لأساسات الجامع.



رصف حارات مدينة زبيد - الحديدة

مشروع دعم أعمال توثيق وصيانة المخطوطات - المرحلة الثالثة

ضمن برنامج الدعم المؤسسي الذي يقدمه الصندوق لقطاع المخطوطات، وبعد تدريب نظري وعملي لأكثر من 50 من الكوادر الفنية على توثيق وفهرسة المخطوطات، تمّ تدريب 16 شخصاً من دار المخطوطات بصنعاء ومكتبة الأحقاف في تريم (حضرموت) ومكتبة الأشاعر في زبيد (الحديدة) والمركز الوطني للوثائق (صنعاء)، حيث ركز التدريب على أعمال ترميم الأغلفة القديمة، والطرق التقليدية لصناعة الورق.

من جانب آخر، تم إنجاز جزء كبير من صيانة الشبكة الكهربائية لدار المخطوطات، وتركيب شبكتي الإنذار ومكافحة الحريق والمراقبة من أجل تأمين المخطوطات من مخاطر الحريق والسرقة، تم خلال فترة المشروع توثيق 16,087 مخطوطاً توثيقاً يدوياً و 14,224 مخطوطاً توثيقاً إلكترونياً، كما تم توثيق 10,116 مخطوطاً بالتصوير الفوتوغرافي بالإضافة إلى تنفيذ أعمال صيانة أولية لـ 11,000 مخطوطاً وتوثيق 5,000 علامة مائية.

مشروع تدعيم بعض قصور مدينة تريم التاريخية

انتهى العمل بشكل كامل في مشروع تدعيم خمسة من قصور مدينة تريم التاريخية، حيث شملت التدخلات أعمال التدعيم ومعالجة الشقوق الإنشائية، وإجراء بعض الترميمات الضرورية، وإزالة الأخطار بهدف إنقاذ تلك القصور من الانهيار.

برنامج الأشغال كثيفة العمالة

يستهدف برنامج الأشغال كثيفة العمالة المجتمعات المحلية الفقيرة، ويهدف إلى استفادة هذه المجتمعات بطريقة مزدوجة: توفير دخل من أجور العمل في مشاريع البرنامج لحماية الأسر الفقيرة ضد الصدمات، وتوفير الأصول المجتمعية التي من شأنها أن تولد منافع مستقبلية. وَيُنْدَرَج في إطار الأشغال كثيفة العمالة برنامج النقد مقابل العمل وقطاع الطرق.



برنامج النقد مقابل العمل

ظلت اليمن تعاني - منذ ما قبل عام 2008، وقبل ذلك - من صدمات مختلفة، مثل زيادة أسعار المواد الغذائية، والجفاف، والفيضانات، وعدم الاستقرار السياسي. وفي عام 2008، أثرت زيادة أسعار المواد الغذائية العالمية بشدة على اليمن التي تحصل على أكثر من ثلاثة أرباع احتياجاتها الغذائية من الاستيراد، وقد ارتفعت كلفة مادة غذائية أساسية، كالقمح، لتصل إلى 100% بين أكتوبر 2007 وأبريل 2008. وقد أدت موجات الجفاف والاضطرابات الاجتماعية والسياسية إلى مفاقمة هذا الوضع إلى أبعد من ذلك من، وارتبطت أحداث 2011 بركود اقتصادي نتيجة لارتفاع أسعار الوقود وتدهور الحالة الأمنية التي أدت إلى خسائر كبيرة في الوظائف وزيادة أسعار المواد الغذائية والضروريات الأساسية. ومنذ عام 2008، لعب البرنامج دوراً هاماً في التخفيف من هذه الأعباء كمدخل فعال في إطار شبكة الأمان في المناطق المستهدفة من قبل البرنامج.

تم تطوير 140 مشروعاً وبالتزام 30.7 مليون دولار، تستفيد من تلك المشاريع استفادةً مباشرةً حوالي 34 ألف أسرة عن طريق توفير حوالي 2.3 مليون فرصة عمل مؤقتة للأسر المشاركة في البرنامج.

أما تراكمياً، فيصل عدد المشروعات إلى 416 مشروعاً بكلفة إجمالية تقديرية تتجاوز 85.5 مليون دولار، تستفيد منها مباشرةً حوالي 77 ألف أسرة، وتتولد عنها فرص عمل مؤقتة تتجاوز 4.4 مليون يوم عمل.

العام	عدد المشاريع	عدد العاملين في مشاريع البرنامج		عدد الأسر المستفيدة	فرص العمل المؤقتة (يوم عمل/فرد)
		ذكور	إناث		
2010-2009	98	34,248	6,535	16,841	898,711
2011	178	95,172	11,489	26,173	1,255,342
2012	140	55,849	20,654	33,967	2,279,081
الإجمالي	416	185,269	38,678	76,981	4,433,134

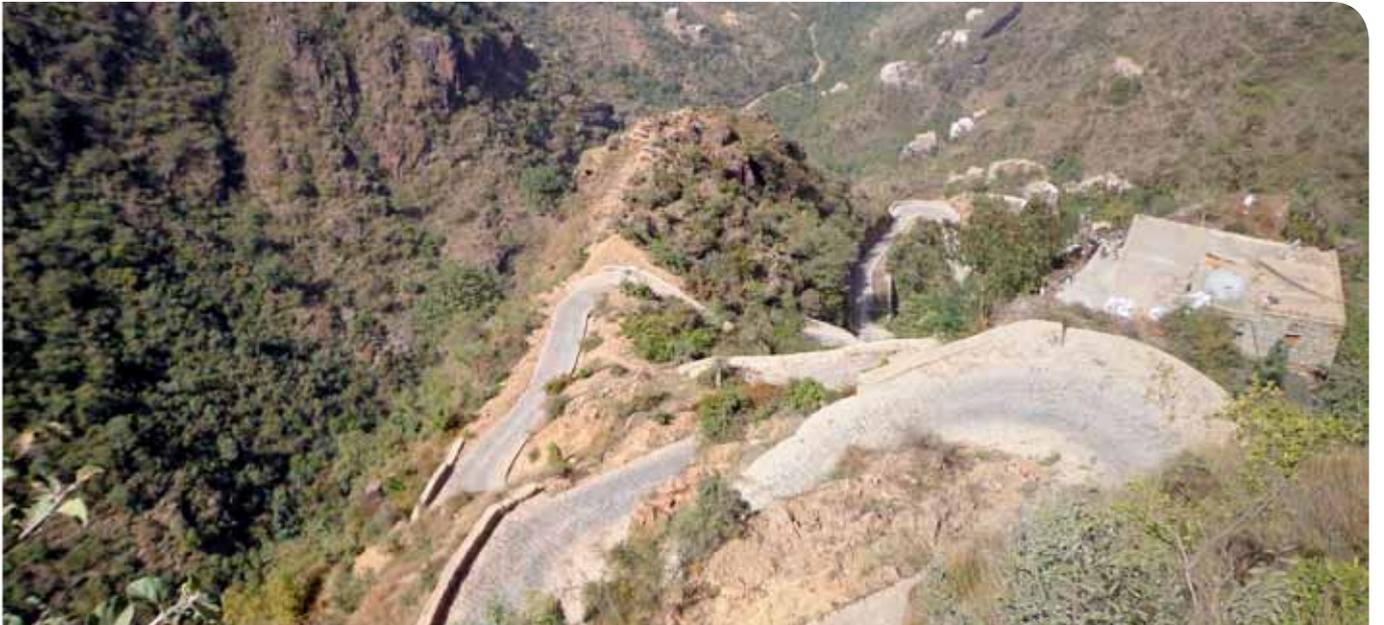
الجدول 11

إنجازات برنامج النقد مقابل العمل (حتى نهاية عام 2012)

في عام 2012، قام البرنامج بإعادة هيكلة على مستوى فروع الصندوق في المحافظات لزيادة القدرة على تنفيذ المشاريع في إطار البرنامج، مع التركيز على زيادة قدرات ومهارات فريق البرنامج من خلال ورش عمل ودورات تدريبية، وكذلك عبر تنفيذ زيارات استطلاع إلى بلدان أخرى. كما سعى البرنامج إلى تأسيس نموذج تنفيذي قابل للتطور والتوسع بمشاركة السلطات والمجتمعات المحلية، وتعزيز أوجه الشراكة مع الجهات العاملة في ذات الإطار داخل الصندوق وخارجه.. وكذا إعطاء دور أكبر للمجتمعات المستهدفة في تحديد المستفيدين وإدارة المشاريع، ورفع قدرات المستفيدين لتمكينهم من الانخراط في سوق العمل. وخلال العام، بدأت عملية إعداد وتحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من التدخلات لفترة تتراوح بين 3-5 سنوات، حيث سيبدأ تنفيذ التدخلات عام 2013.

مُخرجات برنامج النقد مقابل العمل

تراكمي	عام 2012	المُخرجات
	544	عدد خزانات المياه
192,287	68,935	السعة الاستيعابية لخزانات المياه (م ³)
	810	مساحة الأراضي الزراعية التي تمت حمايتها/استصلاحها (هكتار)
4,167.4	505	مساحة المدرجات الزراعية التي تمت حمايتها/استصلاحها/إعادة تأهيلها (هكتار)
	48	الأراضي المروية
	1,363	المساحة الإجمالية للأراضي والمدرجات الزراعية التي أعيد تأهيلها والمروية (هكتار)
314.5	52.5	طول الطرق الريفية التي تم شقها/إعادة تأهيلها في إطار البرنامج (كم)
1,076	457	عدد الآبار التي أعيد تأهيلها
2,541	2,541	عدد الحماطات التي تم بناؤها
1,608	277	عدد المساكن التي تمت حمايتها



الإطار 8

مشروع طريق جبل الصيادة.. شريان حياة ومصدر رزق كريم

في عزلة الاقحوز (مديرية مقبنة، محافظة تعز) - حيث مصدر الدخل الوحيد هو الزراعة، ثم البناء بالطين والأحجار - قال علي عبد الرقيب (50 عاماً، أمي، متزوج) من قرية جبل الصيادة، أنّ مجتمعه المحلي هو الذي حدّد للصندوق الاجتماعي أولوية احتياجه إلى مشروع رصف وتحسين الطريق المُوصل من القرية إلى المدينة، وبناء جدران سائدة للطريق، من بين عدة خيارات طرحها الصندوق عليهم، وأنّ المستفيدين ساهموا بحوالي 60,000 قطعة حجر لإنجاز المشروع.

ويؤكد أنّ المشروع (جاء في وقته)، وخصوصاً خلال أحداث عام 2011، حيث لم تكن توجد أعمال - كما يُضَيَّف - والذين كانوا يعملون في المدينة عادوا إلى القرى، وظلوا فيها بدون عمل.. (وفي قرينتنا، استفاد الناس من المشروع، وعملوا فيه حتى انتهت المشاكل...)).
وأضاف أنه يعمل في المشروع بالمهنة التي اكتسب فيها خبرة طويلة من قبل، وهي «معلم بناء» (أرض الحجر في الطريق)).

وعن مدى استفادته من المشروع - أكد على أنه كان (قبل عمله في المشروع) يضطر إلى (شراء البُر بالدين من البقالة.. أما الآن، فأنا أستطيع شراء البر والسكر بالذات، و«الشاهي» - الشاي - والزيت والخضار مثل البطاطس والطماطم و«البسباس» (الفلفل الحار)، وأيضاً النياب، وبالذات ملابس العيد، وأقدر الآن أن أقضي تيّني...)).
وقال أنّ جميع سكان القرية مستفيدون كثيراً (أولاً: من المشروع ذاته والخدمات التي تقدّمها... وثانياً: من «الفلوس» التي نحصل عليها من عملنا فيه...)).

وفي إجابة له عن سؤال حول ما الذي يقصده بالاستفادة «من المشروع ذاته»، أكد علي عبد الرقيب على ما معناه أنّ الطريق هو فعلاً شريان حياة ومصدر للدخل والعيش الكريم، مختتماً حديثه بالقول: ((الطريق سهلت لنا كثيراً من الأمور، مثل تنقيص الوقت الذي كنا نصرفه في الذهاب بالسيارة من القرية إلى المدينة من ساعتين إلى نصف ساعة)).

قطاع الطرق

نظراً للتشتت السكاني والجغرافي الكبير الذي تعاني منه بلادنا. حيث يتوزع السكان على أكثر من 100 ألف تجمع سكاني و 3,426 منطقة حضرية.. يأتي الدور الهام والحيوي الذي تلعبه الطرق الريفية في ربط تلك التجمعات - وخاصة النائية منها - بالمناطق الحضرية. وبما يسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية (الصحية. والتعليمية. والسلع الغذائية الأساسية).. بالإضافة إلى خفض كلفة نقل المنتجات الزراعية. وتخفيض كلفة النقل والمواصلات بشكل عام.

وتمثل توجهات قطاع الطرق في ربط القرى بالأسواق والخدمات الاجتماعية. وكذا زيادة المحتوى التشغيلي (نسبة العمالة) للمشاريع. وخلق فرص عمل مؤقتة بتقليص دور المعدات في مشاريع الطرق الريفية إلى أدنى حد ممكن. والاعتماد على العمالة اليدوية في التنفيذ. وتحسين جودة الاستهداف للمشاريع بالتركيز على المناطق الريفية الفقيرة والأكثر احتياجاً وجيوب الفقر في المناطق الحضرية.. وكذا رفع كفاءة الضباط والاستشاريين وتحسين الأداء إدارياً وفنياً.

بلغ عدد المشاريع التي تم تطويرها في قطاع الطرق 65 مشروعاً وبالتزام تجاوز 19.2 مليون دولار. يستفيد منها استفادة مباشرة 243,192 شخصاً (نصفهم إناث). وقد تولدت عن هذه المشاريع 730,730 فرصة عمل مؤقتة. وتشتمل المشاريع على طرق ريفية جرى شقها وإعادة تأهيلها بطول 335 كيلومتراً. ومساحات مرصوفة بلغت 109,177 متراً مربعاً.

تراكمياً. طور الصندوق 816 مشروعاً بكلفة تقديرية تزيد على 177 مليون دولار. يستفيد منها مباشرة حوالي 4.4 مليون شخص (49.7% إناث). وتولد عنها أكثر من 8.9 مليون فرصة عمل.

وتشتمل المشاريع على شق وإعادة تأهيل طرق ريفية بطول 3,441 كيلومتراً تقريباً. ورفص مساحات بلغت حوالي 2.8 مليون متر مربع.

البيان	2012	تراكمي (1997-2012)
عدد المشاريع التي تم تطويرها	65	816
التكلفة التقديرية (دولار)	19,226,907	177,089,477
المشاريع المنجزة	29	563
المنصرف (دولار)	9,645,212	104,533,278
المستفيدون المباثرون - تقديري	243,192	4,361,689
نسبة المستفيدات من الإناث (%)	50	49.7
العمالة التقديرية المؤقتة (يوم عمل)	730,730	8,908,955

الجدول 12

مؤشرات قطاع الطرق

الورش والدورات التدريبية للقطاع

نفذ عدد من فروع الصندوق في المحافظات دورات تدريبية في مجال تنفيذ الطرق بألية التعاقدات المجتمعية، وكيفية تنفيذ الدراسات الميدانية لمشاريع الطرق وآلية التنفيذ والإشراف. استهدفت الدورات العديد من المهندسين والفنيين المعيّنين. كما تم تأهيل كادر قطاع الطرق في مجال التخطيط الإستراتيجي وآلية المتابعة الميدانية لمشاريع القطاع. وذلك لتحسين الأداء ورفع الكفاءة.

الإطار 9

طريق الخنسة-سنبّة-بدج (الجبين، ريمة) شريان حياة للمنطقة

تقع عزلة بدج في الجنوب الغربي من مديرية الجبين (محافظة ريمة). وتبلغ مساحتها 150 كم². ويسكنها حوالي 6,191 نسمة، وتعتبر من أفقر العزل في المحافظة.. وهي تعاني من الجهل والفقر والمرض نتيجة لعدم وصول الخدمات الأساسية للمنطقة بسبب طبيعتها الجبلية القاسية، وعدم وجود شريان الحياة، الطريق.

ومن هنا جاء الدور الحيوي والهام الذي قام به الصندوق الاجتماعي للتنمية تجاه هذه العزلة من خلال تدخل أنقدها من التخلف والعزلة، ألا وهو مشروع طريق الخنسة - سنبّة - بدج. ومثل الطريق أهم دعامة أساسية لدخول التنمية إلى المنطقة، ونقطة انطلاق لمعالجة الآثار السلبية فيها.. حيث تم تنفيذه بكلفة تقارب 255 ألف دولار، وبطول 8 كلم.. وتستفيد منه 16 قرية.

وقد تغيرت أوضاع هذه القرى بعد شقّ الطريق، حيث ساعد السكان على الوصول إلى الخدمات الأساسية بأقل كلفة وأقصر وقت.. وربطهم بالأسواق المجاورة، مما خفض من كلفة نقل المواد وغيرها..

أفاد أحد أعضاء لجنة المستفيدين: ((كنا ننقل كيس القمح والسكر بـ 500 ريال، واليوم - والحمد لله - بـ 200 ريال فقط.. وكنا ننقل بـ 700 ريال، واليوم بـ 300 ريال فقط)).

ويقول أحد المستفيدين: ((كان كل أمل الناس من التحسين صعود السيارة بسلام فقط.. ولكن ما خطر ببال أحد صعود الدراجات النارية كذلك.. وثله الحمد والمِنَّة)).

تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

يسعى هذا البرنامج إلى تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر من خلال إنشاء ودعم مؤسسات وبرامج وبنوك مالية للتمويل الصغير والأصغر. وكذا تسهيل تقديم الخدمات غير المالية لأصحاب المشاريع لمساعدتهم على زيادة دخلهم وتوفير فرص عمل جديدة.



م	البرنامج	الأرقام التراكمية			محفظة القروض في المخاطرة (%)	محفظة القروض (مليون ريال)	عدد العملاء (نشيطون)			مقرضون إجمالي
		عدد مسؤولي القروض	عدد الموظفين	مبالغ القروض (مليون ريال)			مدخرون			
							النساء (%)	الإجمالي		
1	بنك الأمل للتمويل الأصغر	70	135	3,057	58,060	0.75	956	44,336	59.8	26,154
2	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	58	119	4,363	101,456	1.4	471	20,239	94	12,791
3	مشروع المساعدة الذاتية للإقراض - أبين	23	52	1,447	41,867	76	252	8,000	96	7,926
4	برنامج نماء للتمويل الأصغر	68	95	3,169	55,110	4	363	1,682	40	7,160
5	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	22	50	1,923	45,217	0	299	9,577	96	6,666
6	بنك التضامن للتمويل الأصغر	44	54	4,373	22,235	1.5	732	0	44	5,437
7	برنامج صنعاء للإقراض الأصغر آزال	23	48	1,266	36,660	2	344	2,718	55	4,927
8	شركة الأوائل للتمويل الأصغر	25	47	1,718	51,534	10.73	91	0	85	3,224
9	صندوق تمويل الصناعات والمؤسسات الصغيرة	21	115	12,784	15,971	26	1,520	0	19	3,002
10	مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	40	48	1,283	2,971	1.2	559	39,794	2	1,829
11	برنامج وادي حضرموت للتمويل والإدخار	15	25	803	11,810	13.5	93	3,118	36	1,618
12	المؤسسة الاجتماعية للتنمية المستدامة	13	25	1,597	16,621	3.3	166	0	87	1,472
13	مشاريع مدرة للدخل			1,690	67,495		0	0		0
	الإجمالي	422	813	39,473	527,007		5,846	129,464		82,206

الجدول 13

مؤشرات برامج ومؤؤسسات التمويل الصغير والأصغر حتى نهاية شهر ديسمبر 2012

قامت الوحدة بتطوير 22 مشروعاً من إجمالي 24 مشروعاً وفقاً لخطة لعام 2012 المتعلقة بتمويل ودعم قطاعها الثلاثة (المنشآت الصغيرة، والمنشآت الأصغر، وخدمات الأعمال) بموازنة بلغت 7.9 مليون دولار من إجمالي الموازنة التقديرية البالغة 9.6 مليون دولار (الجدول 13).

التمويلات والمنح لمؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر ولشركاء الصندوق

واصل الصندوق تمويله لمحافظ قروض برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر وتقديم الدعم الفني لها لتمكينها من الاستمرار في تقديم خدماتها المالية بشكل مستدام للفئة المستهدفة من النساء والرجال من أصحاب الأنشطة المدرة للدخل. وقد بلغ إجمالي تلك التمويلات 680 مليون ريال يمني (ما يعادل 3.2 مليون دولار تقريباً).

كما تم تقديم التمويل اللازم الفني لكل من وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بمبلغ يصل إلى أكثر من 306.84 مليون ريال (حوالي 1.4 مليون دولار) لتمويل مشاريعها في مجال تنمية خدمات الاعمال التي تنفذها في عدد من محافظات اليمن ولتغطية نفقاتها التشغيلية في المركز الرئيسي وفروعها في عدن والمكلا. وكذلك تمويل مشاريعها في مجال تنمية خدمات الاعمال التي تنفذها في عدد من محافظات اليمن... وشبكة اليمن للتمويل الأصغر بمبلغ 84.7 مليون ريال (قرابة 0.4 مليون دولار) لتغطية تكلفة نفقاتها التشغيلية وتطوير دليل عملياتها وأنشطتها التدريبية والدعم الفني الذي تقدمه لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر. كما تم تمويلها بمبلغ 17.42 مليون ريال (81 ألف دولار) لإقامة فعاليات أيام المنشآت الصغيرة والأصغر... فضلاً عن تمويل مشروع تخريج المستفيدين من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية بمبلغ 11.9 مليون ريال (حوالي 55,254 دولاراً).

وحتى نهاية ديسمبر 2012، تجاوز عدد العملاء النشطين لبنوك ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر 82 ألف عميل نشط و 129 ألف مدخر نشط. وتبلغ محفظة القروض النشطة ما يقارب 6 مليارات ريال. ويقدر عدد القروض الموزعة تراكمياً 527 ألف قرض بمبلغ إجمالي يزيد على 39 مليار ريال. ووصل عدد فرص العمل للموظفين العاملين في تلك المؤسسات والبرامج إلى 813 فرصة عمل (منها 422 فرصة عمل لمسنولي الإقراض).

استمرار الصندوق في دعم المبادرات الجديدة، وتقديم الدعم المؤسسي وبناء القدرات لبرامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر

قدّم الدعم الفني لكل من مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي الذي يعتبر ثاني بنك إسلامي في اليمن في مجال التمويل الأصغر وبرنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر من خلال ورش العمل والدورات التدريبية وتبادل المعلومات (الاستعلام عن العملاء).

دعم مشروع تخريج المستفيدين من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية من دائرة الفقر الشديد

لا يزال الصندوق يقدم الدعم لمشروع تخريج المستفيدين من ذوي القدرات الاقتصادية وذلك بالشراكة مع كل من صندوق الرعاية الاجتماعية والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) بهدف تمكينهم من إقامة مشاريع لهم مدرة للدخل، كذلك واصل المشروع تدريب المستفيدين من خلال تقديمه رسائل توعوية في الجوانب الصحية والتعليمية والاجتماعية. كما ركز المشروع على تدريب وتأهيل فريق العمل محلياً وخارجياً بهدف رفع مهاراتهم. بلغ إجمالي المستفيدين الذي تم تدريبهم وتزويدهم بالأصول اللازمة لإقامة أنشطتهم 465 مستفيداً. منها 340 أصول مواش و 125 من أصول الأنشطة المدرة للدخل في محافظات عدن ولحج وتعز.

إدخال تقنية الهاتف النقال

يواصل الصندوق مساعيه في إدخال تقنية الهاتف النقال بالشراكة مع الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) التابعة لمجموعة البنك الدولي. وتم أيضاً تلقي طلب من البنك المركزي بمساعدته في تحديث اللوائح والأنظمة الخاصة باستخدام تقنية الهاتف النقال في الخدمات المالية، وتم التعاون مع المجموعة الاستشارية (CGAP) لدراسة القوانين واللوائح المنظمة وتم رفع التوصيات المناسبة في ذلك، وقد تمت الدراسة لأهمية استخدام تقنية الهاتف النقال في لخدمات المالية لما لها من دور كبير في تجاوز صعوبات المسافات والوقت في نقل واستخدام والسيولة التي سوف تسهل تلقي الخدمات المالية المختلفة لكافة شرائح المجتمع في اليمن.

تعزيز البناء المؤسسي

واصل الصندوق دوره في تعزيز البناء المؤسسي لبرامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر بهدف تحسين أدائها ورفع كفاءة قدرات ومهارات كوادرها حيث واصل تقديم الدعم الفني المستمر في مجال تطوير نظام معين للإقراض وتطوير نظامي الموارد البشرية والنظام المحاسبي. أيضاً قام بانزال وتقييم تلك الأنظمة في عدد من برامج ومؤسسات التمويل الأصغر التي تعتبر كخطوة أولى لربطهما بنظام معين للإقراض مستقبلاً بشكل متكامل بما يخدم برامج ومؤسسات التمويل الأصغر، كما واصل الصندوق مع شركائه بتحديث موقع مكتب الاستعلام الائتماني «كريديت بيرو» (الاستعلام عن العملاء) وتحديث بياناتها التي تشتمل على بيانات العملاء والضمناء هذا الموقع سيساعد ويمكّن المؤسسات والبرامج من الاستعلام عن أي عميل يريد التمويل .

كما شارك 17 شخصاً يمثلون شركاء الصندوق في مؤتمر التمويل الأصغر التاسع (الخاص بشبكة سنابل) الذي عقد في السودان وَاخِرَ العام. وتمت الاستفادة من ورش وأوراق العمل التي تطرقت إلى التمويل الأصغر في البلدان العربية. وخاصة التمويل بالانظمة الاسلامية. إضافة إلى تبادل الخبرات بين المشاركين.

ونفذ الصندوق أيضاً ورشتي عمل. ركزت الأولى على تطوير «نظام معين للإقراض». حيث نُوقِشتُ المشاكل التي تواجه مستخدمي النظام، وشارك فيها 18 من مسؤولي نظام معين ومدراء العمليات لدى برامج ومؤسسات التمويل (وخرجت الورشة بتوصيات تهدف إلى تطوير النظام ليواكب توسع وانتشار خدمات برامج ومؤسسات التمويل الأصغر). واستهدفت الورشة الثانية شركاء الصندوق في التمويل الأصغر (التي شارك فيها أكثر من 40 شخصاً) . وهدفت إلى مناقشة أبرز المعوقات التي تواجه صناعة التمويل الأصغر. والخروج بمقترحات لمشاريع عام 2013. كما عززت الصلة بين الصندوق وشركائه.

وقام الصندوق كذلك بتقييم عدد من برامج ومؤسسات التمويل الأصغر وفقاً لأداة «سميد» للتقييم التي طوّرها الصندوق عام 2011 وحَدَّثَهَا في 2012، أخذاً بعين الاعتبار المعايير اللازمة لتطوير هذه الأداة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في مجال التمويل الأصغر.

الخدمات غير المالية (خدمات الأعمال لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر)

واصل الصندوق بدعم وتمويل وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. حيث تم تطوير 10 مشاريع من قبل الوكالة. ركزت على تنمية خدمات الأعمال لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر ودعم عملياتها التشغيلية في الإدارة العامة وفروعها وتدريب موظفيها.

فقد نظمت الوكالة تدريباً على دبلوم إدارة المشاريع الصغيرة وبرنامج بزنس إيداج (المرحلة التوسعية) لـ 315 مشاركاً من مدينتي صنعاء والحديدة. استهدف خريجي وخريجات الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد الفنية والمهنية وأصحاب المشاريع الخاصة وعملاء التمويل الأصغر. لإكسابهم مهارات حديثة في إدارة مشاريعهم الخاصة وفتح آفاق أوسع لهم في مجال الانخراط في سوق العمل.

كما نظمت الوكالة - بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) - دورتين تدريبيتين على مشروع بزنس إيداج، في استهدفتنا مدراء المعاهد الشريكة في البرنامج ومدربي بزنس إيداج الذي يقومون بتقييم داء المدربين الجدد لتمكينهم وصقل مهارتهم في التقييم والتحليل على معايير صحيحة لمنهجية البرنامج.

وأقامت الوكالة كذلك - بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية (ILO) ووزارة التعليم والتدريب المهني - دورة تدريب الميسرين الوطنيين الرئيسيين لبرنامج تعرف إلى عالم الأعمال (كاب). حيث تم تدريب 6 مدربين يقومون بتأهيل كوادر كمدربين على مستوى المعاهد المهنية والتقنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الخبراء للبرنامج، كذلك 10 مدربين كموجهين لمادة كاب يقومون بالأشراف على تنفيذ البرنامج في المعاهد المهنية والتقنية. كذلك واصلت الوكالة بتطوير نسخة منهج كاب لعام 2013.

وواصلت الوكالة أيضاً تدريب مالكي المشاريع على منهج «وبوت» بالتعاون مع المعاهد التدريبية ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال عقد ورش العمل واللقاءات التعريفية. وتم إقامة ورشة عمل تشغيلية لمدربات منهج «سيدات الأعمال الصغيرة» لـ 23 مدربة، وطباعة كتب المنهج. إضافة إلى 16 نسخة من لعبة «المزيج التسويقي» الخاصة بهذا المنهج. وتوزيعها على المعاهد المنفذة للتدريب. وكذلك إقامة 15 لقاءً تعريفياً بالمنهج للفئة المستهدفة في صنعاء وعدن والحديدة. وفي مجال

إعداد دراسة الجدوى التسويقية وفق منهجية CRM لسيدات الأعمال، نفذت الوكالة 3 ورش تدريبية لإعداد دراسة الجدوى التسويقية مع 3 مدربين محليين متخصصين في التسويق استهدفت أكثر من 68 سيدة أعمال لديهن مشاريع متنوعة (خدمية , تعليمية , طبية, ... الخ) وقد اكتسبت المتدربات مهارات متنوعة في مجال جمع المعلومات ودراسة جدوى السوق واكتساب خبرات في مجال التفكير والإبداع والابتكار والتشبيك بينهن في مجال فتح مشاريع جديدة وهدفت الورش إلى رفع الوعي لدى سيدات الأعمال بأهمية التدريب وتأثيره في إنجاح مشاريعهن. كذلك نظمت الوكالة 60 جلسة إرشادية و 20 ورشة متابعة لسيدات الأعمال لتدريبهن على برنامج وبوت وقد استهدفت 500 سيدة تعمل في قطاع المشاريع الصغيرة. وقد أقيمت في كل من محافظات صنعاء، عدن، حضرموت، ذمار، أبين، الحديدة وقد ركزت تلك الجلسات وورش المتابعة على مساعدة مالكات الأعمال على التعرف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه مشاريعهن والعمل على حلها، واكتسابهن مهارات في التعامل مع تلك المشاكل، وتطوير مشاريعهن بهدف تحسين دخلهن.

ضمن مشروع إغاثة نازحي أبين تبنت الوكالة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مشروع تدريب وتأهيل 400 شاب وشابة في عدة مجالات فنية وتقنية، للحصول على فرص عمل تكفل لهم حياة كريمة. حيث قامت الوكالة بتدريب 28 شاباً وشابة من أبناء محافظتي عدن وأبين في إدارة الموارد البشرية. وورشة تدريبية خاصة بمهارات الاتصال والتواصل الفعال. وذلك لبناء قناة تواصل بين النازحين والمجتمع المحيط بأماكن تواجدهم. هدفت الورشة لسفح مهارات 25 شاباً وشابة من عدن وأبين في الاتصال الفعال. وقد تم اختبار 6 من المتدربين ليكوّنوا فريق العمل المعتمد للنزول إلى 144 من العائلات النازحة. وأيضاً 300 من العائلات المستضيفة. وذلك لمعرفة ودراسة العلاقة بين هذه العائلات. وفي سياق مشروع الاستشارات النفسية لما بعد الصدمات. تم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنازحين وتوثيق 100 حالة. حيث دُرِّبَ 20 شخصاً من الأخصائيين النفسيين على تصنيف الحالات وطرق التعامل معها.

كما أقامت الوكالة ثلاث ورش عمل تعريفية لبرنامج «تمويل طموح الشباب». وذلك بالتعاون مع مؤسسة عدن للتمويل الأصغر. وقد استهدفت الورش 303 مشاركين لتساعد على فتح آفاق جديدة للشباب لتوفير فرص عمل بديلة لهم. وللحد من البطالة. والتقليل من نسبة الفقر... ومن أهم مخرجات ورش العمل قيام مؤسسة عدن بإقراض 67 شاباً وشابة من أبناء محافظة عدن.

من جانب آخر. وفي إطار رفع مهارات الصيادين في إصلاح القوارب البحرية ورفع وعيهم في الحفاظ على جودة المنتج السمكي نفذت الوكالة - بالتعاون مع المعهد الدولي الحديث - 17 دورة تدريبية وورشة عمل تعريفية لرفع مهارات 145 من صيادي الجمعيات السمكية في مديريات ساحل حضرموت والمهرة وشبوة في صيانة وإصلاح أعطال محركات القوارب تدريب وتدريب عمال مواقع الإنزال على الطرق السليمة للتداول بالأسماك للحد من إتلافها وللحفاظ على جودة المنتج السمكي وقد تم تأهيل 32 مدرباً لاستمرارية تقديم هذا النوع من التدريب لصيادين آخرين.

كما أقامت الوكالة - بالتعاون مع الجمعية اليمنية لمُصدّري الأسماك - ورشة عمل في مدينة عدن، شاركت فيها 6 شركات يمنية مصدّرة للأسماك والمنتجات البحرية. وركزت الورشة على التعرف على أسواق عالمية جديدة، وبناء قنوات اتصال تجارية بين مصدّري الأسماك اليمنية وكبرى الشركات المستوردة للأسماك. وقد تم تطوير موقع الكتروني خاص بالجمعية بهدف مواكبة أخبار المعارض الدولية، كما نفذت الوكالة دورة تدريبية على استخدام جهاز التموضع الجغرافي (GPS) استهدفت 20 من الصيادين الشباب من مديرية بروم ميفع (محافظة حضرموت) على تحديد مخزن ومواقع الاصطياد. ومعرفة وتسجيل مسار الإبحار.

وفي السياق نفسه، نفذت الوكالة دورة تدريبية في مجال تدريب صيادي الجمعيات السمكية بمحافظة الحديدة على أساليب استخدام تقنية كاشف الأسماك.. وقد استهدفت الدورة 40 صياداً وقد وزعت الوكالة 40 جهازاً كاشفاً للمتدربين بحيث تحملت الوكالة 60% من تكلفة الجهاز.

كذلك نظمت الوكالة ورشة عمل استهدفت أيضاً 30 من صيادي الجمعيات السمكية في الحديدة. وهدفت إلى تعريف الصيادين بأهمية استخدام كشاف الأسماك في تحديد أماكن تجمعها الذي يساعد على زيادة كمية الاصطياد السمكي. وفي سياق استخدام المدخلات الزراعية المحسنة نفذت الوكالة دورتين تدريبيتين لـ 42 مزارعاً ومهندساً زراعياً وتجاراً في مجال طريقة استخدام وتطبيق المدخلات الزراعية الحديثة لمحصولي الكوسا والبطاطس في منطقتي دمون والقرية (تريم. حضرموت) بمحافظة الضالع وقد تم إدخال وتركيب شبكة ري بالتقطير والأغطية البلاستيكية واستخدام الشاش الزراعي. والتسميد عبر شبكة الري. وتم توزيع بذور مهجنة للمزارعين المشاركين وكذلك تركيب 4 شبكات ري حديثة في حقول المزارعين. فضلاً عن تعريف المزارعين عملياً بكيفية تنفيذ الزراعة الصحيحة وتخزين الدرنات والتركيب والصيانة لشبكات الري والشباك الزراعية من خلال إنشاء 4 حقول إيضاحية في وادي حميسان (في جبن) ووادي بناء (في دمت).

كما نظمت الوكالة تدريباً حقلياً لمزارعي محصول الكوسا في منطقتي القرية ودمون (مديرية تريم. وادي حضرموت). شارك فيه 90 مزارعاً يمثلون محافظات حضرموت والحديدة والضالع. بالإضافة إلى عدد من تجار الجملة والتجزئة والفنيين الزراعيين. وقد ركّز التدريب على رفع

وعى المزارعين في استخدام المدخلات الزراعية المُحَسَّنة. وربط المزارعين بأفضل الشركات المُوقَّرة للمُدخَلات، وتفعيل دور الشركات في تقديم الخدمات الإرشادية اللازمة.

وعلى ضوء مشروع تطوير زراعة محصول الحبوب (البطيخ) في منطقة تهامة. نفذت الوكالة بالتعاون مع الاستشاريين بمنطقة تهامة (الحديدة) ورشة عمل في مقر الهيئة العامة لتطوير تهامة. شارك فيها 70 مزارعاً وعدد من مهندسي ومرشدي وزارة الزراعة والري. وركزت الورشة على استعراض نتائج الرصد والتقييم للمدخلات الزراعية الحديثة لمحصول الحبوب (مقارنة بطرق الري التقليدية). ورفع كفاءة استخدام المبيدات والأسمدة. وتقليل الكميات المستخدمة منها. كما أقامت الوكالة دورة تدريبية في منطقة الزيدية (الحديدة) خلال شهر مايو في ذات المجال. استهدفت 30 مزارعاً و 5 مهندسين ومرشدين زراعيين كذلك نفذت الوكالة النزول الميداني الثاني لعشرين مزرعة من مزارع البطيخ (الحبيب) في الزيدية والضحي وسردود وباجل (الحديدة) بهدف رصد النتائج والمؤشرات النهائية لتقييم موسم زراعة البطيخ. وانطباعات المزارعين حول دور المدخلات الزراعية وأهميتها في زيادة إنتاجية هذا المحصول. وخفض تكاليف إنتاجه. وكذا إكساب المزارعين خبرات ومهارات في التعامل مع التقنيات الحديثة والتوسع في زراعة المحصول.

في الإطار نفسه، قامت الوكالة بتنفيذ دورة تدريبية، استهدفت 13 مهندساً زراعياً يعملون في هيئة تطوير تهامة (زيد، التربة، بيت المحب). وركزت الدورة على الجوانب النظرية والعملية لرفع كفاءة المهندسين في مجال استخدام أدوات التقنيات الحديثة لمشاتل الخضروات. والتدريب عليها. بهدف تقليل التكاليف وزيادة الإنتاج.

وفي سياق تنفيذ المشروع الخاص بتركيب وتشغيل مصنع جمعية طالوق النسوية للبن (في منطقة المسراخ. وادي طالوق. محافظة تعز)، قامت الوكالة بالتواصل مع الشركة المعنية. وقام خبير دولي بتقييم المصنع وتركيبه وتشغيله بهدف إنتاج بن يمني ذي مواصفات عالية، المصنع سيخدم 165 من عضوات الجمعية النسوية إضافة إلى أنه سيوفر فرص عمل دائمة لآخرين.

في إطار الفندقية والسياحة وصيانة الهوائيات النقالة أقامت الوكالة دورتين تدريبيتين في محافظة عدن في مجال الفندقية (المكتب الأمامي). استهدفتا 40 متدرباً. وقد تم توظيف 12 شاباً نازحاً من أبين من خريجي الدورة في فنادق مختلفة في المحافظة. كما تم تدريب 30 شخصاً على دورات صيانة الهوائيات النقالة. وقد تم توظيف 2 من الإناث النازحات في محلات الاتصالات.

وأقامت الوكالة كذلك ورشة عمل تعريفية بمحافظة عدن حول استخدام مصادر الطاقة البديلة في الفنادق. شارك فيها 25 من أصحاب الفنادق وتجار القطع الكهربائية الموفرة للطاقة وهيئة الاستثمار ومكتب السياحة ومجموعة من المستثمرين وهدفت الورشة إلى إعداد دراسة مقارنة على المنشآت الفندقية الصغيرة والمتوسطة في استخدام مصادر الطاقة البديلة ومعينات ترشيد الاستهلاك .

كما نفذت الوكالة مع شركائها حفلاً تدينيّاً لموقع الاستشاريين حضره أكثر من 300 مشارك من المهتمين في مجال الاستشارات. وتخلله إقامة معرض للاستشاريين لأول مرة في اليمن. وقد استهدف التدينيين الاستشاريين المحليين. ورجال الأعمال. وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. والمانيين. والشباب.

شبكة اليمن للتمويل الأصغر

نفذت الشبكة عدة أنشطة هدفت إلى رفع كفاءة أداء شركائها في التمويل الأصغر في اليمن (برامج ومؤسسات التمويل الأصغر). كما قامت بتطوير مهارات كوادرها. وركزت نشاطاً الشبكة على الدورات التدريبية والدراسات التي اشتملت على 4 دورات في مهارات التواصل. وتخطيط العمليات. والمهارات الإدارية. وحل المشاكل واتخاذ القرارات. شارك فيها 85 متدرباً. ودورتين في التدريب على رأس العمل. شملتا التسويق والمهارات الإدارية.. وكذا دورة تدريبية في مجال الحملة الذكية لحماية العملاء. كما أقامت الشبكة ورشة عمل في نفس المجال. استهدفت المدراء التنفيذيين لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر العاملة في اليمن وهدفت إلى تشجيع وتحفيز وتبني مبادرة حماية عملاء التمويل الأصغر من خلال المبادئ السبعة المتعارف عليها في مجال التمويل الأصغر.

وأقامت الشبكة أيضاً دورات تدريبية في مهارات الحاسوب. ودراسة السوق واستراتيجيات التسويق الحديثة. وورشة عمل تدريبية في التمويل الإسلامي.. فضلاً عن دورتين تدريبيتين في أساليب وطرق خدمة العملاء والتخطيط الإستراتيجي لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر. وكذا 6 دورات على رأس العمل استهدفت تلك الدورات 111 مشاركاً.

ونفذت الشبكة كذلك - بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة - أول برنامج تعريفية متكامل عن التمويل الأصغر لكوادر الوزارة. وقد استهدف البرنامج 19 متدرباً ومتدربة من مكاتب الوزارة في أمانة العاصمة والمحافظات. والذين سيشكلون نواة الوحدة التي تعتمز وزارة التجارة والصناعة إنشائها نظراً للاستشعارها بأهمية التمويل الأصغر في اليمن.

كما نفذت الشبكة - بالتعاون مع مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية - دراسة حول آثار أحداث 2011 على برنامج أبين للإقراض والادخار الذي تأثر بشكل كبير جداً بتلك الأحداث، التي أدت إلى توقف نشاطه وعمله تماماً، ونزوح موظفيه وعملائه إلى عدد من المحافظات المجاورة لمحافظة أبين. وقد خرجت الدراسة بنتائج وتوصيات تدعو الهيئات والمنظمات الدولية لسرعة تقديم المساعدة للبرنامج لإخراجه من أزيمته. وعودته لتقديم خدماته المالية لأصحاب الدخل المحدود - وخاصة النساء.

وأخيراً، نفذت الشبكة أواسط شهر أكتوبر 2012 فعالية أيام المنشآت الصغيرة والأصغر التي مولها الصندوق وشارك فيها جميع برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر وعدد من أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر.. وقد صاحب الفعالية تغطية إعلامية متميزة.

الإطار 10

لواحق واسطنبول وتجربة توسع بفضل تكافؤ الفرص

إن من أهم مقاييس نجاح التمويل الأصغر أن يصبح أداة فعالة من أدوات تحقيق الحياه الاجتماعية الكريمة ويساهم في توفير معاملة عادلة وفرص متكافئة لأفرادها من موارد وخبرات المجتمعات تحقيقاً للكفاف المعيشي والاحتياجات الأساسية للفرد ولو في الحد الأدنى على أن يتم ذلك في إطار منظومة مترابطة من المتطلبات والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. وبالتالي يساهم التمويل الأصغر في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والذي يمثل جوهر العدالة الاجتماعية. ولا يتم ذلك إلا إذا توفر لمستهلكي التمويل الأصغر فرصهم الواسعة والكافية وحقوقهم كمستهلكين في الحصول على التمويل الأصغر الذي يخلق فرص عمل لعدد كبير من الأفراد وكذلك دخل لهم. الأمر الذي يساهم في رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع.

كانت الجارتان لواحق مصلح واسطنبول سالم ريتا بيت من سكان المنصورة بمدينة عدن استفادتا من تمويلات مؤسسة عدن للتمويل الأصغر بشكل مرضٍ لهما، فعلى مقربة من اسطنبول. كانت لواحق المتزوجة والأم لخمسة أبناء تعمل منذ 5 سنوات في حياكة الصوف وبيع الملابس الجاهزة للجيران في بيتها. زادت مسئوليات البيت ولم يعد راتب الزوج يغطي نفقات الأسرة الضرورية لتبدأ لواحق بالتدرب على الحياكة، تقدمت إلى بيتها مسئوليات تمويل من مؤسسة عدن للتمويل الأصغر للترويج لخدمات المؤسسة فما كان منها إلا أن بادرت بسحب 20 ألف ريال اشترت بها صوفاً وأزراراً وعملت في مجال الصوف المزين بالإكسسوارات. وكان اخر قرض (الخامس) بقيمة 80 ألف ريال لتطوير منتجاتها عبر إدخال بعض قطع الإكسسوارات والزينة بعد أن تحسنت وتيرة البيع كثيراً وبأسعار جيداً حسب تقديرها.

أما اسطنبول فليديها 6 أبناء ويعمل زوجها وابنها الكبير براتب غير كاف. عملت اسطنبول في حياكة الصوف وخياطة الملابس منذ 10 سنوات وقامت بتدريب 16 امرأة من الجيران على الحياكة بشكل طوعي ليعملن في نفس المجال داخل البيوت، وتزامنت مع صديقتها لواحق في الانتفاع من مؤسسة عدن وسحبت 5 قروض بقيمة إجمالية 290 ألف ريال.

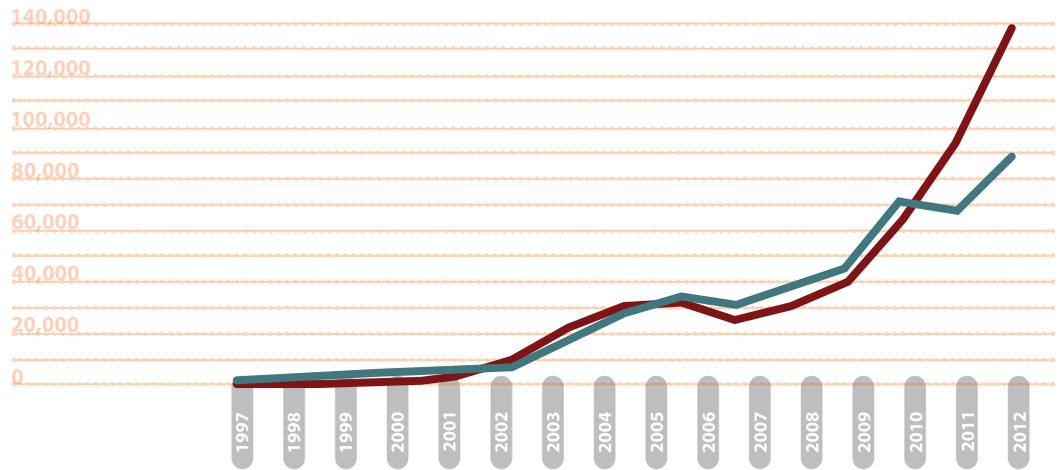
شاركت المذكورتان في المعرض السنوي للمنشآت الصغيرة والأصغر في عام 2012م في مدينة صنعاء وتم استطلاعهما حيث صرحتا بأنهما ينفقان جزءاً من أرباحهما على الاحتياجات الضرورية للأسرة بعد أن تحسنت حركة البيع لديهما بسبب تنوعها واحتواءها على لمسات أنيقة.

تقول اسطنبول "أفكر كثيراً بفتح معمل خياطة وحياكة المنتجات الصوفية يقوم على تعليم الفتيات على هذه المهنة كون الطلب يتزايد عليها في فصل الشتاء وكونها الأكثر سعراً. أنا ولواحق نصدر منتجاتنا إلى خارج البيت حيث بدأت قريباً بشحنها إلى أحد المحلات في مدينة المكلا وفرعه في مدينة عدن. وفي أيام الموسم يزداد البيع وتزداد ساعات العمل وسيكون المعمل فرصة جيدة للوفاء باحتياجات السوق." هكذا تؤكد اسطنبول ولواحق على أهمية التمويل الأصغر في الوصول إلى السوق وفضل الطلب على ضرورة تنويع المنتج وزيادته وتجويده والمصالح الحقيقية للالتحام في العمل الجماعي وتبادل الخبرات إذا ما توفرت تكافؤ الفرص وتوفير بعض متطلبات المهنة.

الشكل 3

عدد المقترضين
والمدخرين النشطين
(2012-1998)

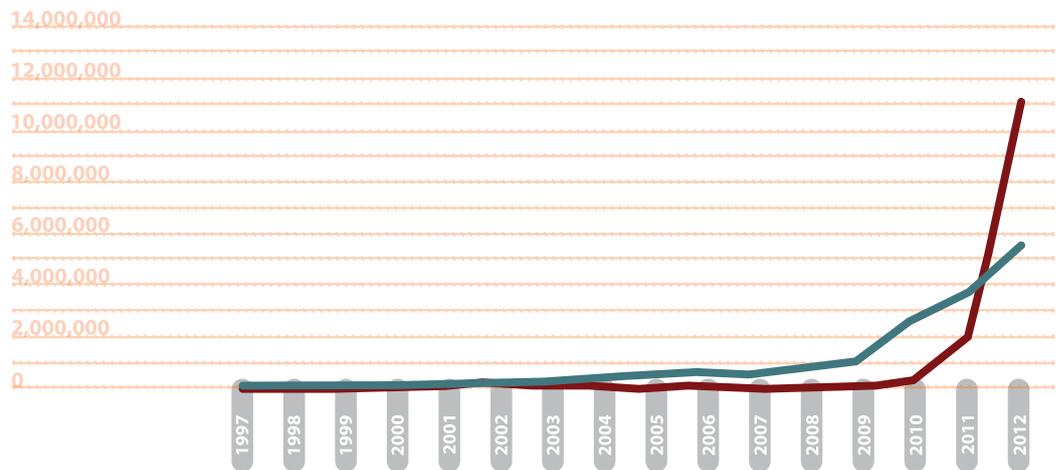
المقترضون
المدخرون



الشكل 4

محفظة القروض
القائمة، ومبالغ الأذخار
(2012-1998)
(ألف الريال)

محفظة القروض
القائمة
مبالغ الإذخارات



التطوُّر المؤسسي للصندوق

تم تنفيذ العديد من الأنشطة خلال العام في إطار تطوير الصندوق مؤسسياً.

استراتيجية الصندوق للاستجابة لتداعيات أحداث عام 2011

وضع الصندوق الاجتماعي للتنمية، مع الجهات المانحة، استراتيجية للاستجابة لتداعيات أحداث عام 2011¹، تبيّن استجابة الصندوق للاحتياجات التي ظهرت في اعقاب تلك الأحداث، مع التركيز—بشكل خاص—على توفير عمالة مؤقتة. وقد استجاب الصندوق إلى مجموعة واسعة من هذه الاحتياجات، آخذاً في الاعتبار أن بعضاً منها هي ذات طبيعة إنسانية بحتة، تحتمّ تدخلاً فورياً وعاجلاً (مثل فقدان الوظائف والأعمال، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية الحاد، والنازحين من مناطقهم).... في حين أن احتياجات أخرى يمكن التعامل معها على المدى القصير والمتوسط (مثل قضايا بناء الدولة، والحكم الرشيد، وتحقيق الانسجام الاجتماعي).

وفي هذا السياق، فإنّ برامج المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق (2011-2015) تهدف إلى مواصلة تحسين وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية، وتوفير احتياجاتهم ذات الأولوية، بالإضافة إلى توفير الدخل وفرص العمل (وهي أيضاً من بين أولويات فترة ما بعد الأزمة)، وفي مسعاه لتحقيق مجمل هذه الأهداف، يستخدم الصندوق برامج متنوعة، والمرونة التي يتمتع بها، والخبرة التشغيلية، والقدرة على الوصول إلى المناطق النائية... ليلعب دوراً في إطار الأنشطة العامة - على المستوى الوطني - الرامية إلى الاستجابة للعديد من القضايا الملحة الطارئة. ولهذا، تم وضع الاستراتيجية بحيث يركّز الصندوق خلال الفترة 2012-2015 على ما يلي:

جعل خلق فرص العمل هدفاً لمختلف قطاعات الصندوق وبرامجه:

تنويع التدخلات في برنامج الأشغال كثيفة العمالة، وتوسيع مجال التغطية الجغرافية لمشاريع البرنامج، بحيث يتم استهداف المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات والصدمات:

تسريع وتكثيف التنفيذ لمشاريع البرنامج (45 مليون دولار عام 2012، و 70 مليون دولار عام 2013)؛

إضافة ما لا يقل عن 5 ملايين يوم عمل إلى مخرجات العمالة المؤقتة للصندوق (أي تزداد من 20 مليون يوم عمل إلى 25 مليوناً). وذلك من خلال تبسيط الأعمال التي يتم تنفيذها في مشاريع برنامج الأشغال كثيفة العمالة.. كما سيتم ادراج وتعزيز ودمج قضايا التغذية والوثام المجتمعي في عمليات الصندوق وبرامجه التدريبية.

مراجعة الأهداف

خلال العام، تمت مراجعة استراتيجية الأهداف التي يتبّعها الصندوق الاجتماعي، وتقييم آلياتها ومؤشراتها، وذلك بهدف تحقيق تحسّن أكثر في الطريقة التي تستهدف بها برامج الصندوق المجتمعات المحلية، وكذلك الكيفية التي يقوم بها الصندوق بمراقبة وتقييم فعالية نظم الأهداف التي يعمل بها.

وقد هدفت هذه المراجعة إلى تحقيق الأهداف الخمسة الرئيسية التالية:

- التوثيق المنهجي لأساليب وآليات الأهداف المستخدمة في إطار برامج الصندوق الأربعة الرئيسية؛
 - التحديد الواضح للمجموعات والمجتمعات التي تستهدفها برامج الصندوق؛
 - طرح توصيات حول كيفية تحسين الأهداف بما يمكن الصندوق من تحقيق الأهداف المرجوة
- 1 استجابة الصندوق الاجتماعي للتنمية لمواجهة آثار أحداث عام 2011 في اليمن من خلال خلق عمالة مؤقتة وغيرها من الاستراتيجيات (مارس 2012)

والوصول إلى الفئات المستهدفة:

- صياغة توصيات بشأن كيفية قيام الصندوق برصد ومراقبة الاستهداف بصورة مستمرة:
- تقديم توصيات بشأن كيفية إدماج الاستهداف في دراسة تقييم الأثر.

وقد توصلت المراجعة المستقلة لسياسة الاستهداف التي ينفذها الصندوق إلى أن «الصندوق الاجتماعي للتنمية يقوم بممارسة وتشجيع النقد الذاتي لتحسين أدائه». وأنَّ الصندوق «يعملُ بهِمَّةٍ عاليةٍ وَجِدَّةٍ للتعامل مع تحديات توجيه الاستهداف إلى المجتمعات المستهدفة والفئات المستفيدة». حيث يمثِّل المُستهدفون في المجتمعات الفقيرة والمحرومة—كما هو محدد في معدلات ومؤشرات الفقر (على المستوى الوطني) في جوانب الرعاية الاجتماعية والاقتصادية. وعدم الحصول على الخدمات الأساسية. ويبدو أنَّ الصندوق يقومُ باستهداف هذه المجتمعات. مستفيداً من القدرات والكفاءات العالية التي يتمتعُ بها.

وخلصت المراجعة إلى أنه «من الواضح أنَّ كوادِر وموظفي الصندوق الاجتماعي للتنمية يتميَّزون بالكفاءة والمهنية والتفاني. مما يجعل قرارات الصندوق عملية وواقعية. وطريقته في التغلب على نقص البيانات صحيحة وعقلانية. وإذا كان ثمة مجال امام هذه المراجعة لاقتراح أية تحسينات على سياسة الاستهداف المُتبَّعة في تدخُّلات الصندوق. فإنَّ مثل هذه التحسينات ستكون هامشية وفي ادنى الحدود».

تحديث نظام المعلومات الجغرافية

تم خلال العام مراجعة بيانات مسح صندوق الرعاية الاجتماعية لعام 2008/2009 على مستوى العزَل لاستخراج مؤشرات الفقر بغرض تحسين الاستهداف لمشاريع الصندوق الاجتماعي. فضلاً عن استنتاج مؤشر فقر تقريبي على مستوى عزَل الجمهورية من واقع بيانات مسح الرعاية الاجتماعية لعام 2008 وعكس هذه المؤشرات على خارطة العزَل بحسب مواقعها في المديرية والمحافظات.

كما تمت مراجعة المسح التربوي الشامل لعام 2010/2011 ومطابقته مع المسوحات التربوية الدورية السابقة للأعوام 2005-2010. وربطها بنظام المعلومات الجغرافية (GIS) الخاص بالصندوق.. وكذا تدقيق ومراجعة وتصحيح مواقع (إحداثيات) المدارس وربطها بنتائج وبيانات المسح التربوي. ومتابعة تصحيح واستكمال وإدخال إحداثيات مواقع مشاريع خطة عام 2012 في نظام المعلومات الإدارية وعكسها في نظام المعلومات الجغرافية.. فضلاً عن تحديث خارطة الطرق حسب نوع الطريق (إسفلتية/ ترابية) الواصلة بين المحافظات والمديريات والعزل والقرى.

كما تم ترتيب وإعداد البيانات والمؤشرات المكانية والأدلة ووضعها في جهاز "خادم" الملفات الخاص بنظام المعلومات الجغرافية لتسهيل عملية تحديثها وتدقيقها والإضافة لها. وتمكين الضباط وموظفي الصندوق من استخدامها أولاً بأول حسب الفرع والمحافظة.. بالإضافة إلى تنزيل برنامج متخصص (Server ArcGIS) وعمل تطبيق خرائطي وربطه بمشاريع الصندوق في قاعدة البيانات في نظام إدارة المعلومات الإدارية (MIS) بحيث تُحدَّث البياناتُ بشكل آلي. كما جرى تجميع بعض الدراسات الميدانية للتقييم التشاركي السريع (PRA) من بعض الفروع والصور والملفات. وربطها بمواقع القرى (التي تمت فيها هذه الدراسات) في نظام المعلومات الجغرافية.

وَدُرِّبَ ضباطُ مشاريع الصندوق على استخدام نظام المعلومات الجغرافية. ونظام تحديد الموقع الجغرافي (GPS). وتطبيق عرض البيانات والمؤشرات على نظام "جوجل إيرث" (GE). كما تم دعم الوحدات في إعداد الخرائط المختلفة حسب الاحتياج. وقَدِّمَتْ كذلك استشاراتٍ. وَرُوِّدَتْ بعضُ الجهات بالبيانات والمؤشرات والمعلومات الخاصة بنظام المعلومات الجغرافية (مثل بنك الأمل. ومشروع الطرق الريفية. ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني).

مراقبة الكلفة

يعمل الصندوق على مراقبة تكلفة المشاريع التي يقوم بتنفيذها، ويوليها أهمية خاصة.. كما يحرص في ذات الوقت على تحقيق الجودة للمشاريع التي ينفذها. والملاحظ وجود زيادة في سعر المتر المربع عن العام الماضي (2011) بمعدل 8.16% بسبب تداعيات الأوضاع غير المستقرة التي مرت بها البلاد، وارتفاع أسعار الوقود على وجه العموم. (الجدولان 14 و15).

البيان	2010	2011	2012
منشآت بطابق واحد	317.18	364.32	349.46
منشآت بطابقين	267.55	293.18	316.61
منشآت بثلاثة طوابق	254.16	268.00	286.75
منشآت بأربعة طوابق	-	237.35	-
متوسط الكلفة	267.98	284.47	307.68

المصدر: وحدة التعاقدات (الصندوق الاجتماعي للتنمية)

الفئة	عدد المشاريع	معدل كلفة المتر المربع (دولار)
منطقة حضرية	18	266.74
منطقة شبه حضرية	63	305.73
منطقة متوسطة البعد	71	317.29
منطقة بعيدة وصعبة	39	343.06
منطقة نائية وشديدة الصعوبة	1	351.30
الإجمالي / المتوسط	192	307.68

المصدر: وحدة التعاقدات (الصندوق الاجتماعي للتنمية)

الجدول 14

متوسط كلفة المتر المربع لمشاريع التعليم (المدارس) للأعوام 2010 - 2012 (بالدولار) حسب عدد الطوابق

الجدول 15

متوسط كلفة المتر المربع لمشاريع التعليم (المدارس) لعام 2012 حسب فئات المناطق

المراقبة والتقييم

يهدف نشاطُ الصندوق في مجالَي المراقبة والتقييم إلى توفير معلومات لإدارة الصندوق والحكومة والمانحين، وذلك عن مدى كفاءة وفعالية الصندوق. ويعتمد مجالاً المراقبة والتقييم على مصادرٍ مختلفةٍ للبيانات، بما في ذلك نظام إدارة المعلومات، والزيارات الميدانية، وسجلات المشاريع، وكذا البيانات الخارجية من الجهاز المركزي للإحصاء وغيره من المؤسسات الحكومية، ويوفّر نظام المراقبة والتقييم بيانات ومعلومات محدّثة عن العمليات التي ينفذها الصندوق، بما يسمح بالقيام بمراجعة منهجية لأداء الصندوق وتنفيذ المشاريع والبرامج.

ويخضعُ الصندوقُ بشكلٍ دوري لتقييم داخلي، وكذا تقييم خارجي مستقل لفعالية وأثر مشاريعه وبرامجه على الفئات المُستهدفة، ويقومُ بنشر نتائج التقييم، ومناقشتها، والتعلّم منها، وبالتالي تعزيز وتحسين تدخلاته. وخلال عام 2012، تَمَّذ الصندوقُ عدداً من الأنشطة والفعاليات في إطار خطة عمله للعام، وذلك في مجالات المراقبة والتقييم والاتصال، حيث تَمَّ تنفيذُ عددٍ من دراسات التقييم، اشتملت على استكمال الدراسة الكمية والنوعية لمشروع الأشغال كثيفة العمالة، واستكمال التحليل الكمي والنوعي لمشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية.. وقد تمت صياغة تقاريرٍ عن النتائج الأولية للدراستين، وجرى تعميمها ونشرها.

التقاريرُ الربعية

تَمَّ خلال العام إعدادُ تقاريرٍ ربعيةٍ لرصد مستوى الأداء، وتشتمل على مؤشرات يمكن قياسها، وقد تم جمعها من نظام المعلومات، وجرى ربطها بمؤشرات المرحلتين الثالثة والرابعة ووثائق المشاريع.. ومِن تَمَّ جرى تحليلُ هذه البيانات للوقوف على مدى كفاءة وفعالية أداء الصندوق (مثل عدد المشاريع، وحجم الاستثمار، وفترة تنفيذ المشروعات، وعدد المستفيدين، والعمالة المُتوقّعة والفعلية...)، ووُزعت هذه التقاريرُ على الوحدات والفروع للاستفادة منها في تطوير العمل.

المسحُ السنويُّ للمشاريع

تم خلال العام تنفيذ المسح السنوي لمشاريع الصندوق من خلال القيام بزيارات ميدانية بغرض جمع بيانات من عينة من مشاريع الصندوق (105 مشاريع) في قطاعات التعليم والمياه والصحة والطرق في 13 محافظة، ويَعَدُّ هذا المسحُ جزءاً من الأنشطة التي تقوم بها وحدة المراقبة والتقييم في الصندوق للتعرف على حالة التشغيل، ومدى توفير المشاريع المختلفة للخدمات المرجوة منها.. بالإضافة إلى طبيعة المناطق التي تُنفَّذ فيها تلك المشاريع، وظروفها الاجتماعية، وتم أيضاً قياس مستوى رضا الأهالي بهذه المشاريع، وتوقعاتهم عن درجة الاستفادة، وكذلك التعرف على آلية انتخاب لجان المشاريع ومستوى مشاركة المرأة فيها، وحلّ أية مشاكل (إن وُجدت).. وقد تَمَّ إعدادُ تقاريرٍ عن هذه الزيارات، تضمنت أهمّ الملاحظات والتوصيات، وتم توزيع التقارير على رؤساء الوحدات والفروع لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

تطوير نظامٍ لمتابعة المشاريع

تم تطوير نظام خاص (شاشة) لمتابعة المشاريع في نظام المعلومات الإدارية الخاص بالصندوق، وذلك لتمكين ضباط المشاريع من مراقبة حافظة المشاريع الخاصة بهم، وتحديثها باستمرار بطريقة سهلة تتناسب مع العدد الكبير لهذه المشروعات.. كما يمكن هذا النظامُ وحدة المراقبة والتقييم من استخراج تقاريرٍ ربعيةٍ مُحدّثةٍ تعكس وضع المشاريع التنفيذي، ويجري العمل لتطوير النظام.

تقييم برنامج الأشغال كثيفة العمالة

تم، خلال العام، استكمال تحليل الدراسة الكمية لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة. وكذا البدء بتنفيذ الدراسة النوعية. واستكمالها. وقد هدفت الدراستان إلى تقييم البرنامج خلال الفترة 2010-2011.

تم في الدراسة الكمية استخدام المسوحات الأسرية التي تم جمعها قبل وبعد التدخل في مجتمعات محلية جرى اختيارها عشوائياً، وذلك لتقييم فعالية البرنامج في تحسين المخرجات الاقتصادية.. حيث تم جمع بيانات جمع 1,004 أسرة و 84 قرية. منها 528 أسرة و 44 قرية تم فيها تنفيذ تدخلات في إطار البرنامج. ومثلت الأسر والقرى المتبقية عينات للمقارنة. وقد استخدمت منهجية خاصة في تقييم تأثير البرنامج على المخرجات المختلفة على مستوى المجتمع المحلي.. حيث أن الاستفادة الكلية من البرنامج من قِبَل الأسر المُشَارِكَة تُعْتَبَر أكبر من الاستفادة التي توصل إليها هذا التحليل على مستوى المجتمع. وذلك لأن الأسر في المجتمعات التي تم فيها التدخل، والتي كانت مشاركتها ضعيفة أو معدومة في البرنامج، تم إدراجها في تقييم التأثير الذي أحدثه البرنامج.

وقد كانت الدراسة النوعية مكتملة للدراسة الكمية. حيث تم في هذه الأخيرة زيارة 12 مشروعاً في 8 محافظات (صنعاء والمحويت وإب وذمار وحجة ولحج وعمران وتعز). كما كان الهدف من الدراسة النوعية هو إثراء الدراسة الكمية. وجمع بيانات. وتقديم تفسير لبعض النتائج. كما هدفت إلى تجميع دراسات لحالات ومقتطفات من أقوال المستفيدين. تُبَيِّن تأثير المشاريع على حياتهم. وتسلط الضوء على النجاحات المُحَرَّزة والتحديات التي يواجهها البرنامج. وتوضّح الدراسة النوعية أيضاً الكيفية التي تمت بها عملية تنفيذ المشاريع استناداً إلى فهم وإدراك المستفيدين أنفسهم.

أهم نتائج التقييم: نظراً للتوقيت الذي تم فيه التقييم (خلال أحداث عام 2011)، فقد جاءت المؤشرات الاقتصادية متدنية لكل المجتمعات (في العينة). إلا أن حال المجتمعات في مناطق التدخل كان أفضل من مجتمعات المقارنة (التي لم يتدخل فيها الصندوق). وذلك باستخدام طرق قياس متعددة. ((المشروع جاء أثناء الأزمة... كان الناس جالسين في البيوت.. وأي واحد كان يحاول عبور الحدود (هجرة غير شرعية) كانوا يعيدوه. أو يطلقوا عليه النار. لكن الله أراد أن يأتي هذا المشروع إلينا.. وحين ينغلق باب في وجه الناس. ربنا يفتح لهم الأبواب)) - مجموعة الحوار البؤري (ذكور). منطقة أسلم الشام. محافظة حجة

وتشتمل أهم النتائج التي خرج بها التقييم على ما يلي:

خلق فرص عمل

ازداد إجمالي عدد أيام العمل للأسرة الواحدة بما يقارب 50 يوماً في السنة. مع حدوث زيادة ملحوظة في أيام العمل التي أعطيت للنساء. وأشارت الدراسة النوعية إلى أن البرنامج قد تمكّن من توظيف أكبر عدد ممكن من الأسر نظراً لتنوع الأنشطة في مشاريع البرنامج. والتي تشمل مشاريع «بسيطة تقنياً» تتطلب مهارات أقل. فضلاً عن مشاريع أخرى ذات أولوية عالية لجميع أفراد المجتمعات المحلية المعنية (مثل مشاريع الطرق. وخزانات حصاد مياه الأمطار). ((كلنا... رجال ونساء... شاركنا.. النساء في المدرجات. والرجال يبنو جدران الحماية.. والنساء أيضاً اشتغلن خلف الجدران))

الاستهداف والمشاركة

بيّنت الدراسة أن 74% من الأسر كان لديها فرد واحد على الأقل يشارك في العمل في البرنامج. وأن الأكثر استفادة من هذه المشاريع هي الأسر الأكثر فقراً. وأشارت الدراسة النوعية إلى أن الأعمال في إطار أنشطة البرنامج تم توفيرها بطريقة شفافة. الأمر الذي منح الفرصة لأكبر عدد من الأسر الفقيرة للمشاركة.

تأثير البرنامج على الغذاء والمعيشة

أشارت الدراسة إلى أن 95% من المشاركين في البرنامج أفادوا أن الأموال التي تحصلوا عليها من عملهم في مشاريع البرنامج استخدموها في شراء الطعام وتسديد الديون. وأوضح التقييم أيضاً تأثيرات البرنامج ذات دلالة إحصائية. وذلك في استهلاك المواد الغذائية. وسداد الديون. وشراء السلع. ففي المتوسط. ازداد استهلاك السعرات الحرارية من المواد الغذائية الأساسية لدى الأسر في مجتمعات التدخل إلى 320-435 للفرد في اليوم. كما أن الأسر في مجتمعات التدخل -بصورة عامة- سجلت حالات أقل نسبياً عن اضطراب البالغين والأطفال في هذه الأسر إلى تقليص وجبات الطعام بسبب نقص الغذاء. كما أن الأسر في مجتمعات التدخل صارت قادرة على سداد الديون (أكثر من تلك في مجتمعات المقارنة). حيث بلغ السداد ما يعادل 123 دولاراً

في المتوسط... وعانتُ كذلك من نقصٍ أقل في قيمة السلع التي تملكها. وتشيرُ مجملُ هذه النتائج إلى أنَّ برنامجَ الأشغال كثيفة العمالة لعبَ دوراً في تخفيف أعباء الصدمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد عامي 2010-2011 على المجتمعات المحلية المستهدفة. وتجنبها العواقب المحتملة (على المدى الطويل) في ما يتعلق ببيع الأصول وزيادة أعباء الديون.

تأكيد الدراسة النوعية على تأثير البرنامج على مستوى الأسرة

قدّم البرنامجُ قدرًا من الحماية أثناء الأوقات الصعبة خلال فترة أحداث 2011. حيث مكّن الأسر الفقيرة من شراء المواد الغذائية الضرورية وتغطية تكاليف أساسية أخرى (مثل تكاليف العلاج وصداد الديون).. كما مكّن البرنامج الأسر من الاقتراض لشراء السلع الأساسية إلى حين حصولهم على الأجور. ومكّنها كذلك من شراء بعض الحيوانات التي تم لاحقاً بيعها لمواجهة الاحتياجات الأساسية لهذه الأسر. ((لما كان يستلم الفلوس حق العمل. كان يشري بها غذاء لنا وعلف للحيوانات... اشترى لنا ثياب... اشترى سكر وسليط «زيتاً» للطبخ)). ((أكثر من نص الأجر كان يروح لصاحب البقالة... نسد به الديون)).

تأثير البرنامج على مستوى المجتمع

عندما وُجّه سؤالٌ مباشرٌ للمبحوثين عن تأثير البرنامج على الأصول المجتمعية. أفاد 95% منهم أن المجتمع كان فعلاً في حاجة للمشروع. وعلاوة على ذلك. أفاد 79% من الأسر أنها استفادت استفادة مباشرة من مشاريع البنية التحتية. وعلى الرغم من أنَّ عدداً قليلاً من المشاريع كان قد تم إنجازها حين نُقِّد المسحُ البُعدي إلا أنَّ التقييم رَصَد تحسناً كبيراً في الحصول على المياه في المجتمعات التي تمَّ فيها تنفيذ مشاريع ذات صلة بتوفير الماء. وأشارت الدراسة النوعية إلى أنَّ المشاركين يرون أن مشاريع البنية التحتية المنفذة في مناطقهم كانت ذات أولوية عالية. وأنَّ مشاريع المياه تصدر قائمة الأولويات.

تقييم مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية

يستهدف برنامج الزراعة المطرية والثروة الحيوانية المجتمعات المحلية في 23 منطقة ريفية في خمس محافظات (في مناطق تعتمد على الزراعة المطرية). ويسعى إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان هذه المناطق من خلال تنظيم المجموعات الإنتاجية لصغار المزارعين--رجالاً ونساء--من أجل دعم الأنشطة الزراعية والاقتصادية المنتجة. وقد شملَ تقييمُ المجموعات الإنتاجية في المناطق الريفية دراساتٍ كميةً ونوعيةً على حدٍّ سواء. وقد تمَّ الانتهاء من المسح الكمي. كما تمَّ إجراء تحليل أولي لنتائجه. حيث من المتوقع الانتهاء من الدراسة عام 2013.

وهدفت الدراسة الكمية إلى جمع البيانات على مستوى الأسرة في المجتمعات المحلية المستهدفة (في مناطق مشروع الزراعة المطرية).. حيث قامت فريق المسح بزيارة 2,136 أسرة في 179 قرية (في مناطق التدجّل. ومناطق المراقبة). وقد شملت الزيارات 1,056 أسرة في 88 قرية تتم فيها ممارسة أنشطة مندرجة في إطار المشروع. وذلك في مجالين اثنين هما: تربية وتسمين الماعز والأغنام. وتربية النحل.. كما ضمت المناطق التي تمت زيارتها حوالي 349 مجموعة منتجة. تمارس 270 منها أنشطة إنتاجية في كلا المجالين. وقد تم في مسح المتابعة هذا جمع بيانات عن حالة المجتمعات المستهدفة. ومقارنتها مع بيانات المسح القاعدي (القبلي) الذي تم تنفيذه عام 2009. وذلك بهدف تقييم التغييرات التي طرأت في معارفهم في ما يتعلق بالتعامل مع الأصول الحيوانية. فضلاً عن التغييرات في الاستهلاك الغذائي. والتعاون المجتمعي. والاستهداف.

أما في الدراسة النوعية. فقد تمت زيارة عينات من تلك التي غطتها الدراسة الكمية. تتألف من 12 مجتمعاً موزعة بين محافظات صنعاء والمحويت وحجة ولحج والحديدة. ويتمثل الهدف من هذه الدراسة في إثراء الدراسة الكمية التي نفذها الصندوق عام 2011. وتقديم تفسير لبعض النتائج. بالإضافة إلى إضفاء طابع إنساني على الدراسة. وكذا التوصل إلى فهم أفضل لمساهمة المجتمع في نجاح أو فشل المشروع. والتحديات التي يواجهها البرنامج. وآراء المستفيدين حول كيفية مواجهة هذه التحديات.

أهم النتائج الأولية للتقييم

- زيادة نسبة الأسر المعيشية التي تستفيد من الخدمات البيطرية بمقدار 14%.
- زيادة نسبة الأسر التي أفادت بوجود تعاون بينها وبين الأسر الأخرى عند بيع الحيوانات (بيع جماعي) بنسبة 12%.
- زيادة أعداد الأغنام والماعز (سواء التي تملكها الأسرة. أو التي تشترك فيها الأسرة مع أسر أخرى) زيادة ملحوظة.. فعلى سبيل

- المثال. ازداد عدد الماعز التي تملكها الأسرة إلى الضعف.
- لوحظ زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال الانخفاض الكبير في عدد الأسر التي أجابت بعدم احتياجها لأي فرد لمساعدتها عند حدوث أزمات مالية (تجلى هذا الأثر بين الأسر الأكثر فقراً).
- لوحظ وجود آثار إيجابية ملموسة في تحسن ممارسات الأفراد في تربية الحيوانات (تجلى ذلك في عزل الحيوانات المريضة. وحفظ الأعلاف. والعمل في مجال تسمين الحيوانات).

وَبَيَّنَتِ الدراسة النوعية أنَّ العملَ بشكل جماعي هو أكثر فعالية لدى النساء منه عند الرجال. كما أكدت أيضاً أن التدريب البيطري يشكل عاملاً رئيسياً لنجاح البرنامج، فضلاً عن أنَّ المجموعات المنتجة أكدت أنَّ سبل معيشتها الاقتصادية قد تعززت.

نشاط الصندوق في إدماج النوع الاجتماعي (الجندر)

أدركَ الصندوقُ الاجتماعي - منذ وقت مبكر - أهمية دور المرأة اليمينية في الحياة والتنمية كعضو أساسي في تقدُّم حياة الأسرة والمجتمع. وتطوير الاقتصاد. وفي اتخاذ القرار. ولذلك أصبح عمل الصندوق يصب في إطار من الفرص والتحديات ونحو أهداف أهمها تحقيق العدالة في الاستهداف على كافة المستويات ومن ذلك مستوى النوع الاجتماعي دعماً للاستراتيجية الوطنية للحكومة لتنمية المرأة (2006-2015).

وكانَ الصندوقُ من أبرز المؤسسات الوطنية التي تضع قضية النوع الاجتماعي موضع الاهتمام. فَوَضَعَ لذلك استراتيجية خاصة تضمن تحقيق المشاركة في التخطيط والتنفيذ والمساواة في الانتفاع.. وَطَوَّرَ أيضاً قاعدة معلوماتية حول الاستراتيجيات الفعالة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في عملية التنمية. وَحَصَّصَ لذلك الهدف الكثير من الإجراءات والمتطلبات والمؤشرات. وساهم ذلك في ازدياد نسبة وصول النساء إلى خدمات أساسية كالتعليم والصحة. والى الفرص الاقتصادية. وبشكل ملحوظ.. وذلك بالرغم من القيود والمصاعب الاجتماعية التي واجهها الصندوق في ما يتعلق بنوعية الخدمات المقدمة من المرأة. وحصر دورها في المشاركة في أعمال ومهن معينة. ومحدودية مشاركة المرأة في مناصب اتخاذ القرار وفي الحياة العامة.

وتبيَّنَ جداولُ المؤشرات المتصلة بأداء النوع الاجتماعي في كل قطاع في هذا التقرير. ازدياد تلبية الصندوق للاحتياجات التنموية للنساء في جميع القطاعات.

فقد أولى الصندوق اهتماماً كبيراً لبرامج التعليم. كونه الركيزة الرئيسة للتنمية الشاملة. وحرص على التركيز على تعليم الفتيات. وبالذات في الريف. حيث حققت المرحلة الثالثة ارتفاعاً في معدلات التحاق الأولاد والبنات في سن 6-14 عاماً بمتوسط عام نسبته 14%. وخلال عام 2012. ركزت مشاريع التعليم على رفع معدل التحاق الفتيات في التعليم. وتقوية قدرات المرأة في المهارات الحياتية عبر تعليم الكبار ومحو الأمية لتتوافق مع تحسين واقع المرأة اجتماعياً واقتصادياً ومعرفياً... بينما استهدفت مشاريع إنشاء وترميم الفصول الدراسية خلال العام 1,187 فصلاً دراسياً كان نصيب الاستفادة الإناث منها 52% من إجمالي المستهدفين. ويمكن أن يُعزَى ارتفاع نسب التحاق الفتيات في التعليم كذلك إلى تدخلات أخرى غير مباشرة مثل بناء خزانات حصاد مياه الأمطار التي عملت على تقريب وصول النساء لموارد المياه. وخفض زمن جلب المياه - لما فيه من إتاحة الفرصة للفتيات والنساء للتحاق بالتعليم. ومحو الأمية. وتخفيف الأعباء المنزلية المتزايدة عليها داخل الأسرة.

وفي ذات الصعيد. عملت البرامج الصحية على التخفيف من نسبة وفيات الأمهات ورعايتهن ومواليدهن أثناء فترة الولادة إلى جانب البرامج الأخرى التي استفادت المرأة منها بما نسبته 73% من إجمالي المستفيدين خلال العام.

وفي مجال تمكين المرأة اقتصادياً. أوضح التقرير الوطني التاسع حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والصادر من اللجنة الوطنية للمرأة نهاية عام 2012 أنَّ أرفع مؤشرات النوع الاجتماعي هي مؤشرات قطاع التمويل الصغير والأصغر التي تجاوزت مؤشرات أداء المرأة فيه القطاعات التنموية الأخرى بفارق ملحوظ. حيث سجلت مشاركة المرأة فيه أكثر من 80%.. ومما يكتسب دلالة هنا. أنَّ التمويل الصغير والأصغر هو القطاع الوطني الذي يدعمه الصندوق الاجتماعي.

كما دَعَمَ الصندوقُ - خلال العام - 23 جمعية نسوية في كافة أنحاء الجمهورية. تعمل في مجال التمكين الاقتصادي. وذلك في مجال التأثيث والتجهيز المكتبي والتدريبات الإدارية والفنية. كما تم تدريب 1,448 عضواً من هذه المنظمات والجمعيات. كان

نصيب المرأة فيها ما نسبته 60% (869 امرأة) مقابل 579 رجلاً.

وقد قام الصندوق أثناء العام بإجراء تقييم للمرحلة الثانية من برنامج النقد مقابل العمل. أوضح إعطاء الصندوق المرأة ما نسبته 18% من إجمالي العمالة، وهي نسبة عالية مقارنة بسوق العمل المحلية والوطنية - خاصةً أن أغلب مشاريع البرنامج تتركز في الريف. وفي أعمال عادةً ما تكون مقتصرةً على الرجال.

وإذا كانَ المجالُ هنا لا يتسعُ لذكر كل المجالات التي رُفد الصندوقُ الاجتماعي بها المرأة، فإنَّ الصندوقَ لا يألو جهداً للتركيز على تنمية هذه الفئة الهامة من المجتمع، وبما يتماشى مع قدراتها وموقعها الجغرافي - بما يُراعي الأنماط الاجتماعية المُتعارفَ عليها. ولما في ذلك من تنشيط لدورها المجتمعي في تنمية ذاتها ومجتمعها.

تم تنظيم ومتابعة استخدام الموارد التي يحصل عليها الصندوق. ومتابعة مصادر التمويل. وأوضاعها.. كما تم عقد اجتماعين لبعثة المراجعة المشتركة للممولين لمتابعة سير عمل الصندوق وإنجازاته.

بعثة المراجعة المشتركة للممولين

تم خلال العام عقد اجتماعين لبعثة المراجعة المشتركة: الأول خلال الفترة 17-20 يونيو 2012 في عمّان، وقد تناول مراجعة سير ومؤشرات أداء عمليات الصندوق الاجتماعي للمرحلة الرابعة. وكذا استعراض وإقرار الورقة الاستراتيجية التي أعدها الصندوق والمتضمنة تعديلات على خطة المرحلة الرابعة للاستجابة لأثار أحداث عام 2011. واستعرض الاجتماع أيضاً آلية إدارة الشكاوى والمقترحات التي طورها الصندوق ليتم اعتمادها في مستويات التنفيذ المختلفة للمشروع. وقد تم التركيز في اجتماعات البعثة على التطورات المتعلقة ببرنامج الأشغال كثيفة العمالة من حيث التوسع وزيادة التنوع في العمليات واليات التنفيذ. وجرى كذلك استعراض النتائج الأولية لتقييم أثر برنامج الأشغال كثيفة العمالة. كما جرت مناقشة إدخال مكوّنَي التغذية والتوافق المجتمعي في سياق عمليات الصندوق ذات الصلة. والبرامج التدريبية التي ينفذها الصندوق. و كذلك قضايا مرتبطة بسياسة الاستهداف التي يتبعها الصندوق. ودراسة تقييم الأثر للمرحلة الرابعة من عمليات الصندوق.

وعُقد الاجتماع الثاني في صنعاء خلال الفترة 26-29 نوفمبر 2012. وكان أهمّ المواضيع الذي تناولها الاجتماع استعراض سير العمل والمنجز في عام 2012. ومناقشة الصعوبات والتحديات. وكذلك مناقشة خطوات لتحسين الأداء. وكذا استعراض نتائج الصندوق للتدخلات الحديثة والتي ساعدت في تحديد التحديات وتطوير آلية الاستهداف.. بالإضافة إلى تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف المرحلة الرابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية. وتحديد الموافقة على خطوات عمل رئيسية للعام 2013. وخاصة فيما يتعلق بالمراجعة النصفية للمرحلة الرابعة في شهر أبريل 2013. وإطار النتائج. وتقييم الأثر. وقضايا الاستهداف.

أوضاع مصادر التمويل

ممولو الصندوق الاجتماعي للتنمية

البنك الدولي/هيئة التنمية الدولية

منحة تمويل المرحلة الرابعة

وقّعت هذه المنحة في 28/6/2010. البالغة قيمتها 38,700,000 وحدة سحب، أي ما يعادل 60 مليون دولار—وقد بدأ تخصيصها على المشاريع في شهر ديسمبر 2010. وذلك لتمويل المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق الاجتماعي. ومع نهاية 2012، تم تخصيص 546 مشروعاً للمنحة بتكلفة تقديرية وصلت إلى 54 مليون دولار وتكلفة تعاقدية بلغت 39 مليون دولار.

قرض رقم 4220. لتمويل مشروع الزراعة المطرية

يسهم البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) في تمويل هذا المشروع وتبلغ مساهمة البنك الدولي في هذا المشروع 14 مليون وحدة سحب (ما يعادل 20.8 مليون دولار) منها 7 ملايين وحدة سحب (10.8 مليون دولار) للمكون الثالث (التنمية الريفية) الذي يقوم الصندوق بتنفيذه. والمتمثل في تقديم الدعم للمزارعين في المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية في 23 مديرية موزعة على 5 محافظات (ويشتمل على إدخال منظومة تحسين وإكثار البذور وتقديم خدمات الرعاية في مجال الثروة الحيوانية والبيطرية. وتعزيز التنمية الريفية الإنتاجية).. بينما تقوم وزارة الزراعة بتحمّل مسؤولية المكوّنَيْن الأول والثاني. وقد تم التوقيع على هذا المشروع في سبتمبر 2006. وتم استخدام المنحة لتمويل 127 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 11.9 مليون دولار. وتكلفة تعاقدية وصلت إلى 10 مليون دولار.

الإتحاد الأوروبي

منحة الاتحاد الأوروبي الإضافية رقم 2012-019 / 2007
وُقِّعَت اتفاقية نفاذ هذه المنحة بتاريخ 2011/07/06، البالغة قيمتها 11,200,00 يورو (ما يعادل 14.1 مليون دولار). وقد بدأ تخصيصها على المشاريع في شهر يوليو 2011 لتمويل 149 مشروعاً بتكلفة تقديرية 14.2 مليون دولار وتكلفة تعاقدية وصلت إلى 13.4 مليون دولار.

منحة دعم القطاع الصحي (2)

تم توقيع اتفاقية ثانية مع الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2009، تستهدفُ محافظتي لحج والحديدة، وتبلغ قيمتها حوالي 1.75 يورو (ما يعادل 2.45 مليون دولار). تم تخصيص 30 مشروعاً بتكلفة تقديرية وصلت إلى 2.4 مليون دولار. وتكلفة تعاقدية بلغت 50 ألف دولار حتى نهاية العام 2013.

منحة الصندوق السعودي 9241/1

وقع الصندوقُ السعودي للتنمية في إبريل 2008 منحة بمبلغ 375 مليون ريال سعودي (100 مليون دولار). حُصِّصت لتمويل 637 مشروعاً لبرنامج تنمية المجتمع للمرحلة الثالثة من عمليات الصندوق الاجتماعي. وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة للمشاريع. ووَصَّلت التكلفة التعاقدية لهذه المنحة إلى 95.8 مليون دولار. ومن المتوقع إغلاقها منتصف العام 2013.

منح الحكومة البريطانية

منحة المرحلة الرابعة

في إطار دعم الحكومة البريطانية للمرحلة الرابعة، تم توقيع اتفاقية منحة تبلغ 100 مليون جنيه إسترليني، حيث بدأ التخصيص من هذه المنحة من شهر يناير 2011، فقد تم تخصيص حتى نهاية السنة 791 مشروعاً حتى الآن بكلفة تقديرية تبلغ 89 مليون دولار وتكلفة تعاقدية وصلت إلى 32 مليون دولار.

منح الحكومة الهولندية

منحة صحة الأمومة والطفولة 15849

وُقِّعَت هذه المنحة في يوليو 2007، وتبلغ قيمتها 8.5 مليون دولار. وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة لتمويل 51 مشروعاً حيث وَصَّلت التكلفة التعاقدية لهذه المنحة إلى 8.9 مليون دولار. ويجري حالياً استكمال إجراءات إغلاقها.
منحة برنامج الأشغال كثيفة العمالة - المرحلة الرابعة
تم توقيع هذه المنحة في نوفمبر 2010، وتبلغ قيمتها 6 ملايين دولار. وبدأ تخصيص هذه المنحة للمشاريع مطلع عام 2011 لتمويل 21 مشروعاً بكلفة تعاقدية وصلت إلى 5.6 مليون دولار.

منحة برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر - المرحلة الرابعة

تم توقيع هذه المنحة في نوفمبر 2010، لتمويل برنامج التمويل الأصغر وخدمات الأعمال. حيث تبلغ قيمتها 2.4 ملايين دولار. وبدأ استخدامها في شهر ديسمبر 2010 لتمويل 11 مشروعاً حتى نهاية السنة بتكلفة تعاقدية وصلت إلى 2.2 مليون دولار.

الحكومة الألمانية (بنك الإعمار الألماني WfK)

المنحة الخامسة رقم 2008 65 899

تم توقيع هذه المنحة في ديسمبر 2008 وتوفر المنحة مبلغ 17.5 مليون يورو (24,325,000 دولار)، وتمول 151 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 27.9 مليون دولار. وتبلغ القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 21 مليون دولار (حتى نهاية عام 2012).

المنحة السادسة رقم 2009 65 038

وُقعت المنحة في أكتوبر 2009 بقيمة 8 ملايين يورو (11,360,000 دولار). وتمول 52 مشروعاً. وتبلغ القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 8.6 مليون دولار حتى نهاية عام 2012. وقد تم تمديد هذه المنحة حتى نهاية 2013.

المنحة السابعة رقم 2009 67 414

وُقعت المنحة في ديسمبر 2009 بقيمة 5 ملايين يورو (7.1 مليون دولار). وقد تم حتى نهاية العام الالتزام 21 مشاريع بتكلفة تقديرية تبلغ 6.5 مليون دولار. ووصلت القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 4.5 مليون دولار. وقد تم تمديد هذه المنحة حتى نهاية 2013.

المنحة الثامنة رقم 2011 65 471

وُقعت المنحة في مايو 2012 بقيمة 7 ملايين يورو (9.19 مليون دولار) والتي خصصت لإعادة تأهيل المدارس المتضررة. وقد تم حتى نهاية العام الالتزام 24 مشاريع بتكلفة تقديرية تبلغ 4 مليون دولار. المنحة التاسعة والعاشرية والحادية عشرة شارك الصندوق خلال الفترة 5-10 يوليو 2012 ممثلاً برئاسة وحدة المراقبة والتقييم في الاجتماعات السنوية اليمينية - الألمانية. وقد تضمن محضر الاجتماعات الموافقة على تمويل ثلاثة مشاريع بالإضافة إلى المنحة الثامنة والخاصة بترميم المدارس المتضررة من الأحداث وتتضمن هذه المشاريع تمويل برنامج الأشغال كثيفة العمالة بمبلغ 7.439 مليون يورو حيث تم في سبتمبر 2012 توقيع محضر اجتماع بين وزارة التخطيط والصندوق وبنك التنمية الألماني على محضر التفاهم. وكذا تمويل برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وذلك بمبلغ 6 مليون يورو حيث تم توقيع اتفاقية التمويل بين الممول ووزارة التخطيط بتاريخ 29 / 10 / 2012. وكذا الاتفاقية الفرعية بين الصندوق الاجتماعي. ويجري حالياً استكمال التفاوض في المنحة الثالثة والخاصة بقطاع المياه بمبلغ 12 مليون يورو.

الحكومة الأمريكية

منحة مشروع تحسين المعيشة الممول من وكالة التنمية الأمريكية

تم توقيع اتفاقية تمويل هذه المنحة في 3 يناير 2012 بمبلغ 1.3 مليون دولار. لتنفيذ مشاريع مختلفة في إطار برنامج الأشغال كثيفة العمالة. وأغلقت المنحة في 31 مارس 2012.

منحة مشروع تحسين المعيشة الممول من وكالة التنمية الأمريكية لقطاع المياه

وُقعت المنحة في 25 أبريل 2012. وتبلغ قيمتها 87,022 دولاراً. وذلك لتمويل إنشاء 4 خزانات لحصاد مياه الأمطار في أربع مدارس في أمانة العاصمة. وأغلقت المنحة في 24 أكتوبر 2012.

معونة السفارة الأمريكية - متحف مأرب/ مشاريع مياه

تم توقيع الاتفاقية بمبلغ 1.6 مليون دولار في 19 سبتمبر 2000. وذلك للمساهمة في مشروع متحف مأرب. غير أن المشروع لم يُنفذ لأسباب خارجة عن إطار الصندوق. وتم الاتفاق مع الممول على تعديل الاتفاقية في شهر أبريل 2012 لإعادة تخصيص المنحة لتنفيذ مشاريع مياه في أمانة العاصمة ومحافظة تعز.

صندوق منظمة الأوبك للتنمية الدولية

القرض رقم 1234P

تم توقيع الاتفاقية في فبراير 2009 بقيمة 18 مليون دولار. وقد تم حتى نهاية العام الالتزام بـ94 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 16.6 مليون دولار. ووصلت القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 5.5 مليون دولار. وقد تم تمديد هذه المنحة حتى نهاية يونيو 2014.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

قرض المرحلة الرابعة

تم إعلان نفاذ القرض في شهر مارس 2012 بمبلغ قيمته 100 مليون دولار. وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الصندوق الاجتماعي للمرحلة الرابعة في برنامجي تنمية المجتمع والمنشآت الصغيرة والأصغر وخدمات الأعمال. وقد تم - حتى نهاية العام - الالتزام بـ186 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 35 مليون دولار.

منحة ترميم الجامع الكبير

تم توقيع المنحة في شهر مارس 2011 بمبلغ قيمته 1.8 مليون دولار. وقد تم حتى نهاية العام التعاقد بمبلغ 851 ألف دولار.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)

قرض YE-732

تم في 21 يناير 2008 توقيع القرض الخاص بالزراعة المطرية بمبلغ 16.4 مليون دولار. ويهدف القرض إلى تمويل بعض مكونات مشروع الزراعة المطرية الذي تنفذه وحدة الزراعة والتنمية الريفية في الصندوق الاجتماعي. وقد بلغ إجمالي المشاريع إلى 98 مشروعاً بتكلفة وصلت إلى 6.4 مليون دولار. وتكلفة تعاقدية وصلت إلى 3.8 مليون دولار حتى نهاية 2012.

البنك الإسلامي للتنمية

قرض المرحلة الثالثة

تم توقيع هذا القرض في مايو 2007 بقيمة 10 ملايين دولار، ويموّل القرض 80 مشروعاً بكلفة تقديرية تساوي قيمته. بينما بلغت القيمة التعاقدية 10.3 مليون دولار. وقد قام الصندوق بإنجاز كافة مكونات المشروع. وإرسال تقرير الإغلاق في سبتمبر 2012.

قرض ومنحة مشروع محو الأمية القرآنية والمهنية

تم توقيع اتفاقية في 4 مايو 2010 بين البنك الإسلامي والحكومة اليمنية بقيمة 6.8 دينار إسلامي (أي ما يعادل 10.9 مليون دولار) كقرض. ومبلغ 231,000 دينار إسلامي (أي ما يعادل 0.370 مليون دولار) كمنحة. ويقوم حالياً الصندوق الاجتماعي بالتعاون مع البنك الإسلامي باستكمال الإعداد للمشروع. وكذا متابعة مجلس النواب لإقرار القرض.

منحة صندوق أبو ظبي للتنمية

بموجب الاتفاقية الموقعة مع حكومة الجمهورية اليمنية في 16 ديسمبر 2009، يقدّم «صندوق أبو ظبي» للصندوق الاجتماعي 33 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في إطار برنامجي تنمية المجتمع والبناء المؤسسي. ويجري متابعة تحويل الدفعة الأولى من المنحة المذكورة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

دولة الكويت

قرض الصندوق الكويتي

تم توقيع هذا القرض في فبراير 2009 بقيمة 50 مليون دولار. ويمول القرض 343 مشروعاً بكلفة تقديرية تساوي 56 مليون دولار.

منحة الصندوق الكويتي للحياة الكريمة

تم توقيع اتفاقية تمويل المنحة المخصصة لبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في شهر أبريل 2012، بمبلغ 6 ملايين دولار.

الحكومة اليمنية

الأشغال كثيفة العمالة

وقعت هذه المنحة الممولة مع الحكومة اليمنية في يوليو 2006، التزمت فيها الحكومة بتوفير ما يعادل 100 مليون دولار لتنفيذ مشاريع كثيفة العمالة في مختلف محافظات الجمهورية. وقد تم توفير ما يعادل 96 مليون دولار حتى نهاية عام 2012. وحُصّصت المنحة حتى نهاية عام 2012 لتمويل 375 مشروعاً بكلفة تقديرية تبلغ 103.5 مليون دولار.

المبلغ بالدولار	عملة الممول	قيمة الاتفاقية	نوع الاتفاقية	الاتفاقية	الممول
60,000,000	وحدة سحب خاصة	38,700,000	منحة	منحة البنك الدولي	البنك الدولي
14,100,000	يورو	10,802,000	منحة	منحة الإتحاد الأوروبي رقم 2007 / 212-019	الإتحاد الأوروبي
2,450,000	يورو	2,785,000	منحة	منحة الإتحاد الأوروبي لدعم القطاع الصحي(2)	
155,000,000	جنية إسترليني	100,000,000	منحة	منحة الحكومة البريطانية للمرحلة الرابعة	الحكومة البريطانية
100,000,000	دينار كويتي	30,000,000	قرض	قرض الصندوق العربي للمرحلة الرابعة	الصندوق العربي
1,800,000	دينار كويتي	500,000	منحة	منحة الصندوق العربي لترميم وتأهيل الجامع الكبير بصنعاء	
9,190,000	يورو	7,000,000	منحة	منحة بنك التنمية الألماني الطارئة لإعادة تأهيل المدارس المتضررة	الحكومة الألمانية
9,400,000	يورو	7,400,000	منحة	منحة بنك التنمية الألماني لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة	
7,200,000	يورو	6,000,000	منحة	منحة بنك التنمية الألماني لقطاع تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	
15,360,000	يورو	12,000,000	منحة	منحة بنك التنمية الألماني لقطاع المياه	
18,000,000	دولار	18,000,000	قرض	قرض صندوق الأوبك	صندوق الأوبك
33,000,000	دولار	33,000,000	منحة	منحة أبوظبي للتنمية	الإمارات المتحدة
2,430,000	دولار	2,430,000	منحة	المنحة الهولندية لبرنامج المنشآت الصغيرة والأصغر	الحكومة الهولندية
6,000,000	دولار	6,000,000	منحة	المنحة الهولندية لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة	
3,639,484	دولار	3,639,484	منحة	منحة الحكومة الهولندية رقم 24731 لمشاريع المياه	
6,000,000	دولار	6,000,000	منحة	منحة الصندوق الكويتي من موارد صندوق الحياة الكريمة لقطاع تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	الصندوق الكويتي
1,295,983	دولار	1,295,983	منحة	منحة برنامج مشروع تحسين المعيشة الممول من وكالة التنمية الأمريكية	الحكومة الأمريكية
87,022	دولار	87,022	منحة	منحة برنامج مشروع تحسين المعيشة الممول من وكالة التنمية الأمريكية لقطاع المياه	
1,600,000	دولار	1,600,000	منحة	معمونة السفارة الأمريكية - متحف مأرب ومشاريع مياه في أمانة العاصمة ومحافظه تعز	
110,000,000	دولار	110,000,000	منحة	مساهمة الحكومة للمرحلة الرابعة (2011-2015)	الحكومة اليمنية
556,823,834				الإجمالي بالدولار	

الجدول 16 (i)

ملخص تمويل المرحلة الرابعة (2011-2015) حسب الممول

الممول	الاتفاقية	نوع الاتفاقية	قيمة الاتفاقية (بعملة الممول)	ما يعادل القيمة بالدولار
الحكومة الألمانية (بنك التنمية الألماني)	التعليم 2008 65 899	منحة	17,500,000 يورو	24,325,000
بنك التنمية الألماني	التعليم 2009 65 038	منحة	8,000,000 يورو	10,672,000
بنك التنمية الألماني	التعليم 2009 67 414	منحة	5,000,000 يورو	7,100,000
الصندوق السعودي للتنمية	منحة الصندوق السعودي	منحة	100,000,000 دولار	100,000,000
الصندوق الكويتي للتنمية	المرحلة الثالثة من عمليات الصندوق	قرض	14,000,000 دينار كويتي	50,000,000
البنك الإسلامي للتنمية	المرحلة الثالثة من عمليات الصندوق	قرض	7,000,000 دينار إسلامي	10,766,791
البنك الدولي	مشروع الزراعة المطرية	قرض	7,400,000 وحدة سحب خاصة	10,805,804
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مشروع الزراعة المطرية	قرض	10,850,000 وحدة سحب خاصة	16,400,000

الجدول 16 (ب)

مصادر تمويل المراحل
السابقة من عمليات
الصندوق. حسب الممول
(حتى 31 ديسمبر 2012)

الالتزامات والمنصرف والمنافع خلال عام 2102 وتراكمياً، وخريطة بمواقع مشاريع الصندوق في الجمهورية

البرنامج	عام 2012	تراكمي
تنمية المجتمع والتنمية المحلية	187.4	1,419.4
الأشغال كثيفة العمالة	34.7	85.4
بناء القدرات*	21.9	186.8
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	8.3	47.2
الإجمالي**	252.3	1,738.8

* يتضمن كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق
** التكاليف تقديرية

توزيع الالتزامات حسب
البرنامج
(مليون دولار)

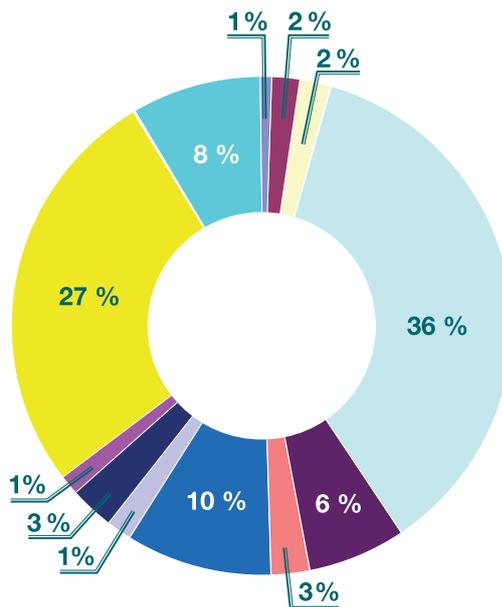
البرنامج	عام 2012	تراكمي
تنمية المجتمع والتنمية المحلية	96.2	942.33
الأشغال كثيفة العمالة	30.6	57.46
بناء القدرات*	17.3	156.86
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	5.5	36.29
الإجمالي	149.6	1,192.9

* يتضمن كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق (حوالي 5% من الإجمالي)

توزيع المنصرف حسب
البرنامج
(مليون دولار)

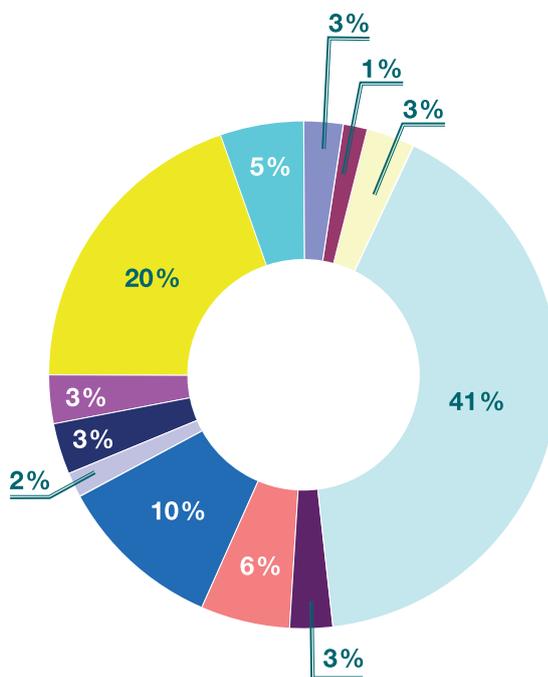
الشكل (أ)

توزيع الالتزامات حسب القطاع (عام 2012)

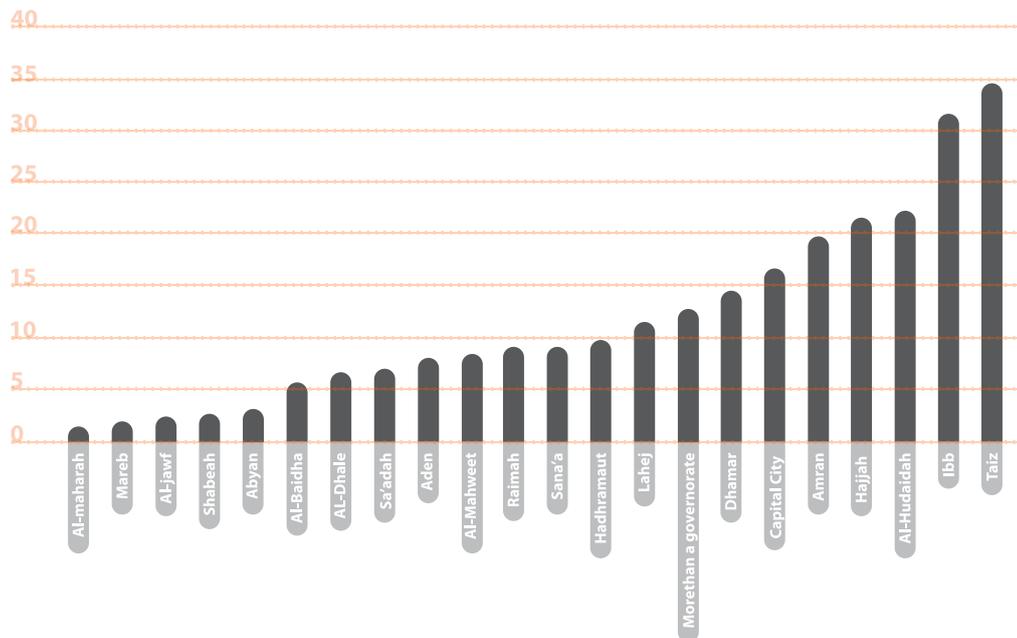


الشكل (ب)

التوزيع التراكمي للالتزامات حسب القطاع (1997-2012)

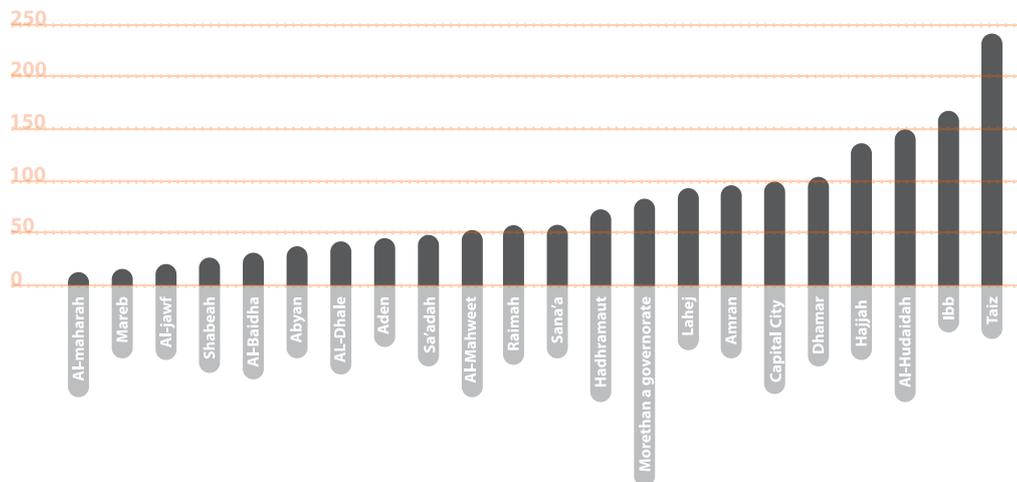


- التدريب والدعم المؤسسي
- التدخل المتكامل
- البيئة
- النقد مقابل العمل
- المياه
- الموروث الثقافي
- المنشآت الصغيرة والأصغر
- الفئات ذات الاحتياجات الخاصة
- الطرق
- الصحة
- الزراعة
- التعليم



الشكل (ج)

توزيعُ الالتزامات حسب
المحافظة (عام 2012)
مليون دولار



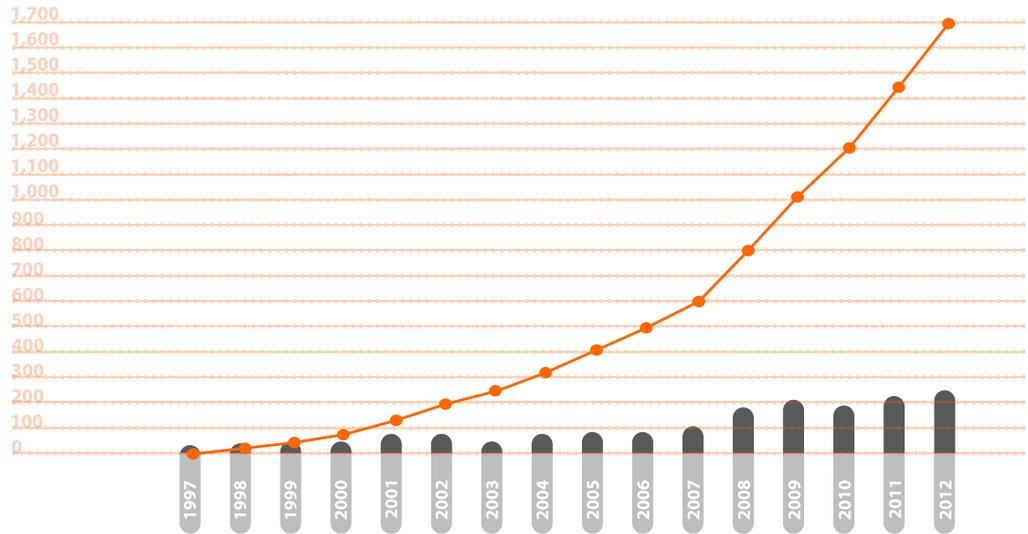
الشكل (د)

التوزيعُ التراكمي
للالتزامات حسب
المحافظة (1997-
2012) مليون دولار

الشكل (هـ)

الالتزامات سنوياً
وتراكُمياً (1997-2012) -
مليون دولار

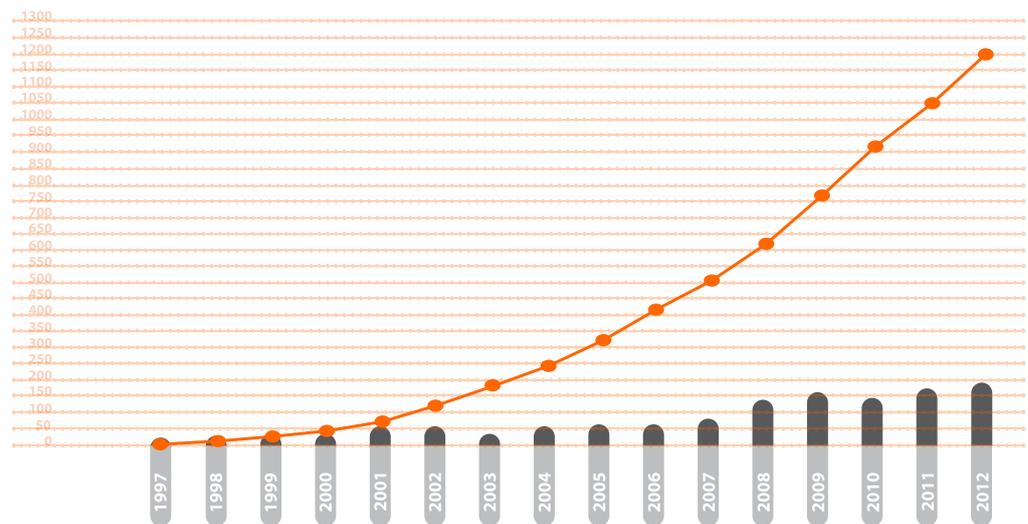
سنوي
تراكمي

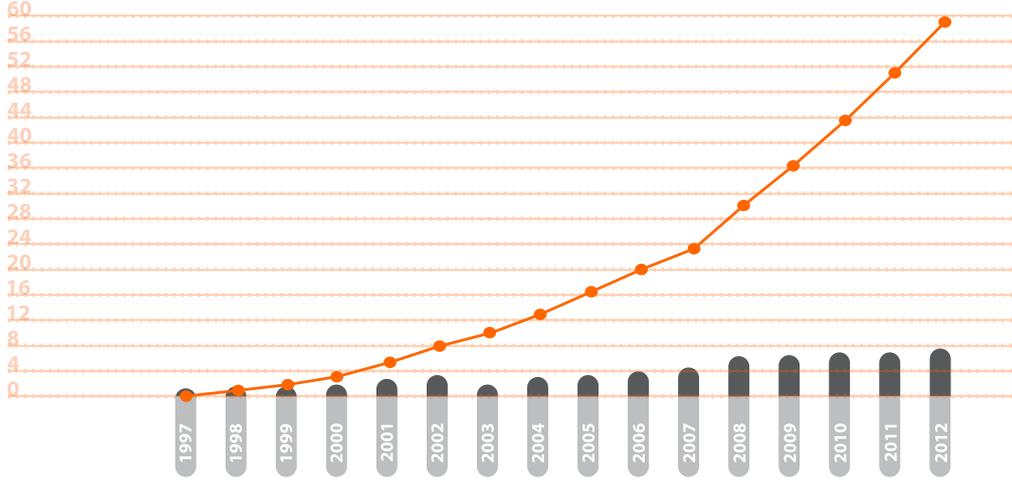


الشكل (و)

المنصرف سنوياً
وتراكُمياً (1997-2012) -
مليون دولار

سنوي
تراكمي

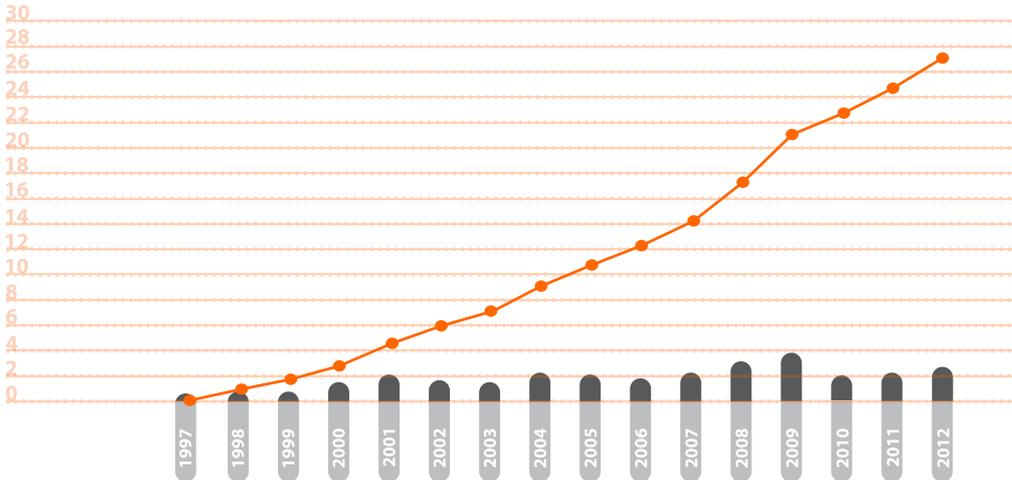




الشكل (ز)

العمالة المؤقتة المتولدة عن مشاريع الصندوق سنوياً وتراكُمياً (1997-2012) - مليون يوم عمل

سنوي
تراكمي



الشكل (ح)

المستفيدون المباثرون من مشاريع الصندوق سنوياً وتراكُمياً (1997-2012) - مليون شخص

سنوي
تراكمي

فروع الصندوق
والمحافظة /
المحافظات التي
يغطيها كل فرع

